

ISSN 2755-3418 (Online)



المجلة الدولية للبحوث العلمية

مجلة علمية دولية محكمة

**International
Journal for Scientific
Research - IJSR**

Vol. (2), No. (2) February 2023

الإصدار (2)، العدد (2) فبراير 2023

تصدرها دار النشر

رؤية للبحوث العلمية والنشر

**Vision for Scientific
Research and Publishing**

London, UK

المجلة الدولية للبحوث العلمية

International Journal for Scientific Research (IJSR)

مجلة علمية دولية محكمة

المجلة حاصلة على رقم تسلسلي معياري دولي: ISSN 2755-3418 (Online)

موقع المجلة: [/https://ijsr.vsrp.co.uk](https://ijsr.vsrp.co.uk)

البريد الإلكتروني: ijsr@vsrp.co.uk

رقم التليفون (واتس): +442039115546

تصدرها دار النشر رؤية للبحوث العلمية والنشر، لندن، المملكة المتحدة

Vision for Scientific Research and Publishing, London, UK

71-75 Shelton Street, Covent Garden, London, WC2H 9JQ

جميع حقوق النشر محفوظة لدار النشر رؤية للبحوث العلمية والنشر

تقديم

عزيمي الباحث

يسعدنا في دار النشر رؤية للبحوث العلمية والنشر أن نقدم لكم المجلة الدولية للبحوث العلمية IJSR وهي مجلة علمية دولية محكمة متعددة التخصصات، تهدف إلى أن تكون عوناً للباحثين العرب لتساعدهم على نشر إنتاجهم العلمي من الأبحاث، والدراسات العلمية. وتهتم المجلة بنشر الأبحاث العلمية التي يتوافر فيها الأصالة والحدثة والمنهجية العلمية والتي تشكل إضافة علمية في جميع التخصصات والعلوم باللغتين العربية والإنجليزية. وتخضع البحوث المنشورة في المجلة لعملية تحكيم على يد نخبة من الأساتذة الأكاديميين المتخصصين من العديد من دول العالم.

تنشر المجلة الدولية للبحوث العلمية IJSR الإنتاج العلمي في العديد من المجالات والتخصصات العلمية لإتاحة الفرصة أمام الباحثين وطلاب الدراسات العليا لنشر بحوثهم وأوراقهم العلمية. ومن أهم هذه التخصصات على سبيل المثال (وليس الحصر):

- علوم الحاسب، وتكنولوجيا المعلومات، نظم المعلومات، نظم المعلومات الإدارية.
- العلوم المالية والإدارية، وإدارة المعرفة، والاقتصاد.
- تخصصات كليات التربية.
- علم النفس وعلم الاجتماع.
- الإعلام والصحافة والعلوم السياسية.
- اللغة العربية والدراسات الإسلامية.
- اللغة الإنجليزية وآدابها.
- القانون والشريعة وحقوق الإنسان.

- التاريخ والجغرافيا، والسياحة والآثار.
- تخصصات كليات العلوم.
- تخصصات الكليات الطبية.
- تخصصات الكليات الهندسية.

كما تشجع المجلة الدولية للبحوث العلمية IJSR نشر الإنتاج العلمي في العلوم والموضوعات المتداخلة ذات الفائدة العلمية أو التطبيقية الواضحة. وهذه النوعية من الأبحاث تشمل موضوعين أو أكثر من الموضوعات المذكورة سابقاً.

نظراً لأهمية الوقت لجميع الباحثين، تتعاون المجلة الدولية للبحوث العلمية IJSR مع مجموعة من المحررين المتميزين والمراجعين النظراء الذين لديهم الخبرة الكافية والمهارات الفنية والأدوات لتسريع عملية المراجعة والنشر قدر الإمكان. وغالباً ما تستغرق هذه العملية فترة زمنية من أسبوع إلى 3 أسابيع على الأكثر.

رئيس التحرير

أ.د. / ناجي رمضان

هيئة التحرير

- الأستاذ الدكتور/ ناجي رمضان درويش، أستاذ نظم المعلومات، جامعة القاهرة، مصر (رئيس التحرير).
- الأستاذ الدكتور/ الهادي بووشمة، أستاذ علم الاجتماع، جامعة تامنغست، الجزائر.
- الدكتور/ حيدر محسن سلمان الشويلي، أستاذ مساعد مناهج وطرق التدريس، جامعة ذي قار، العراق.
- الدكتور/ منير الجراية، مدرس علم المناخ وجغرافية الصحة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، تونس.
- الأستاذ الدكتور/ إدريس محمد عبد الله مقبوب، أستاذ علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، المغرب.
- الأستاذ الدكتور/ عبد الغفور جاسم سليم، أستاذ الحاسوب والرياضيات، جامعة الموصل، العراق.
- الأستاذ الدكتور صلاح مهدي محمد، أستاذ الإحصاء التطبيقي، مدير مركز الاستشارات الإحصائية بجامعة القاهرة، مصر.
- الأستاذ الدكتور/ محمد سويلم حامد، أستاذ الإحصاء الرياضي، كليات الخليج، السعودية.
- الأستاذ الدكتور / عباس الطيب بابكر مصطفى، أستاذ الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، جامعة الملك فيصل، السعودية.
- الأستاذة الدكتورة / أسماء سعود ادهام، أستاذ اللغة العربية، عميد كلية الآداب (سابقاً)، جامعة الموصل، العراق.
- الأستاذ الدكتور/ سلام عبود حسن السامرائي، أستاذ علوم القرآن، الجامعة العراقية، العراق.

- الأستاذة الدكتورة/ وفاء عبد اللطيف عبد العالي، أستاذ ورئيس قسم اللغة الإنجليزية، كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق.
- الأستاذ الدكتور/ شيبان أديب رمضان عبد الله الشيباني، أستاذ الصرف والتحقيق في قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق.
- الأستاذ الدكتور/ إياد طعمه، أستاذ التربية، جامعة قطر، قطر.
- الأستاذ الدكتور/ مصطفى علي إبراهيم دويدار، أستاذ التاريخ في جامعة طيبة، السعودية.
- الدكتور/ نصرالدين الشيخ بوهني، أستاذ اللغويات المشارك، قسم اللغة العربية، جامعة حائل، السعودية.
- الأستاذ الدكتور/ فؤاد بن غضبان، أستاذ الجغرافيا والتقنيات الحضرية، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن القزاز، أستاذ اللغة الإنجليزية والترجمة، جامعة الموصل، العراق.
- الدكتورة/ هناء محمد خلف الشلول، أستاذ مساعد اللغة العربية، جامعة جدارا، الأردن.
- الأستاذ الدكتور/ زكريا يحيى الجمال، أستاذ الإحصاء، كلية علوم الحاسب والرياضيات، جامعة الموصل، العراق.
- الأستاذ الدكتور/ أحمد رشيد حسن، أستاذ تفسير وعلوم القرآن، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، العراق.
- الأستاذ الدكتور/ عمر صابر قاسم، أستاذ الرياضيات والتقنيات الذكائية، كلية علوم الحاسب والرياضيات، جامعة الموصل، العراق.
- الأستاذ الدكتور/ أمجد محمود درادكة، أستاذ إدارة تربوية، جامعة عجلون الوطنية، الأردن.

- الأستاذ الدكتور/ إبراهيم جليل علي، أستاذ الفقه المقارن، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، العراق.
- الأستاذ الدكتور / ياسر بن أحمد بن حامد مرزوق، أستاذ الأدب والنقد، جامعة تبوك، السعودية.
- الأستاذ الدكتور/ بشار عبد العزيز مجيد الطالب، أستاذ مشارك في الإحصاء، كلية علوم الحاسب والرياضيات، جامعة الموصل، العراق.
- الأستاذ الدكتور/ محمد عمر الفال، أستاذ اللغة العربية، جامعة انجمينا، جمهورية تشاد.
- الأستاذ الدكتور/ صالح محمد الرواضية، أستاذ التربية والدراسات الاجتماعية، جامعة قطر، قطر.
- الدكتور/ إبراهيم علي محمد المومني، خبير علم النفس التربوي، وزارة التربية والتعليم، الأردن.
- الدكتور/ أسامة بشير شكر الحنون، أستاذ مساعد الإحصاء التطبيقي، كلية علوم الحاسب والرياضيات، جامعة الموصل، العراق.
- الدكتورة/ آلاء ماجد أحمد بني يونس، أستاذ مساعد القانون، كلية الحقوق، جامعة جرش، الأردن.

قائمة الأبحاث المنشورة بالعدد

الصفحة	تخصص البحث	اسم الباحث الجامعة، الدولة	عنوان البحث	م
24-10	إدارة تربوية	د/ محمد عبد الله موسى جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية د/ سامي عزت جلال جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية	تقييم ممارسات الإرشاد الأكاديمي بكليات جامعة طيبة من وجهة نظر الطلاب: دراسة حالة	1
40-25	أمن المعلومات	إيهاب محمد عبد الوهاب الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مصر	Survey on Cybersecurity Risk Assessment using Blockchain Technology	2
66-41	ذكاء الأعمال	Ahmed Shawki Abdel_Motaal, Helwan University, Egypt	Assessment of Credit Risk in Banks using Machine Learning and Fuzzy Logic Techniques	3
103-67	الأدب والنقد (اللغة العربية)	د/ الطاهر الجزيري جامعة حائل - المملكة العربية السعودية	تداولية الجوار وأنماط التفاعل اللفظي في خطاب الأزمات بين الواقعي والمخيل	4

الصفحة	تخصص البحث	اسم الباحث الجامعة، الدولة	عنوان البحث	م
109-104	التوبولوجي (الرياضيات)	د/ صبيح اسكندر جامعة الموصل، العراق أ.د/ عامر عبد الإله محمد جامعة الموصل، العراق	The Best Common Feature Between ii-Open and α –Open Sets	5
139-110	القانون	د/ فيصل محمود العتباتي معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية	تفاعل القانون الغربي (المدني الفرنسي والعام الإنجليزي) مع الفقه الإسلامي	6

" تقييم ممارسات الإرشاد الأكاديمي بكليات جامعة طيبة من وجهة
نظر الطلاب: دراسة حالة "

**"Evaluation of Academic Advising Practices at Taibah University
Faculties from the Students' Point of View: A Case Study"**

د/ محمد عبد الله موسى

أستاذ مساعد في التربية، إدارة تربوية، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية

mamousa@taibahu.edu.sa

د/ سامي عزت جلال

أستاذ مساعد في التربية، إدارة تربوية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

samy.galal@qu.edu.sa

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى التعرف على المفاهيم المرتبطة بالإرشاد الأكاديمي من وجهة نظر الطلاب بجامعة طيبة، والممارسات الفعلية، والمعوقات التي تواجه هذه العملية. وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكانت أداة الدراسة المستخدمة عبارة عن استبانة تشمل ثلاثة محاور، المحور الأول لتحديد مدى توافر مفاهيم الإرشاد الأكاديمي لدى الطلاب، المحور الثاني لتوصيف الممارسة الفعلية للإرشاد الأكاديمي، والمحور الثالث لحصر مشكلات الإرشاد الأكاديمي .

وبلغت عينة الدراسة 300 طالب من طلاب السنة الأخيرة (بفصلها الأول والثاني) بكليات جامعة طيبة. وكانت نسبة الاستجابات الصحيحة 65% من عدد الطلاب المبحوثين، تم بناءً عليها القيام بالحسابات الإحصائية باستخدام برنامج SPSS. ثم تم تحليل بيانات الدراسة، والوصول للنتائج، والتوصيات، ومناقشتها.

أوضحت نتائج الدراسة انخفاض مستوى معرفة الطلاب بمفاهيم وأهداف وفوائد الإرشاد الأكاديمي. كما أوضحت نتائج الدراسة وجود مشاكل في ممارسات الإرشاد الأكاديمي، مثل: عدم انتباه الطالب لتواريخ

الحذف والإضافة، وعدم وجود أكثر من قناة توعية بأهمية وأهداف الإرشاد الأكاديمي، وعدم وضوح بعض مفاهيم الإرشاد الأكاديمي لدى بعض المرشدين الأكاديميين. اختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات لتحسين أداء عملية الإرشاد الأكاديمي.

الكلمات المفتاحية: الإدارة التربوية، الإرشاد الأكاديمي، المرشد الأكاديمي، جامعات المملكة العربية السعودية، جامعة طيبة، الطلاب.

Abstract:

The study aimed to identify the concepts associated with academic advising from the students' point of view at Taibah University, the actual practices, and the obstacles facing this process. The study followed the descriptive analytical approach, and the study tool used was a questionnaire that includes three axes, the first axis to determine the availability of academic counseling concepts for students, the second axis to describe the actual practice of academic advising, and the third axis to identify academic advising problems.

The sample of the study was 300 students from the last year (in its two semesters) in the faculties of Taibah University. The correct response rate was 65% of the number of students surveyed, based on which statistical calculations were performed using the SPSS program. Then the study data were analyzed, the results and recommendations were accessed and discussed.

The results of the study showed a low level of students' knowledge of the concepts, objectives, and benefits of academic advising. The results of the study also indicated that there are problems in academic advising practices, such as: the student's lack of attention to the dates of addition and deletion, the lack of more than one channel to raise awareness of the importance and objectives of academic advising, and the lack of clarity in some academic counseling concepts for some academic advisors.

The study concluded with a set of recommendations to improve the performance of the academic advising process.

Keywords: Educational administration, academic advising, academic advisor, universities of the Kingdom of Saudi Arabia, Taibah University, students.

1- مقدمة

تعد الإدارة التربوية من العناصر الهامة لتحقيق أهداف العملية التعليمية وتحسين جودتها والحفاظ على تطورها في الإطار الصحيح. ويعد الإرشاد الأكاديمي من أهم أسس الإدارة التربوية الجيدة في مؤسسات التعليم العالي من الكليات والمعاهد التي تتبع نظام الساعات المعتمدة والفصول الدراسية. ويتم تعريف الإرشاد الأكاديمي على أنه تقديم خدمات للطلاب وفق خطة علمية عملية مدروسة لمساعدته على فهم ذاته والبيئة من حوله، واكتشاف ميوله ورغباته ومهاراته، وتمكينه من تحديد أهدافه وطموحاته لتحقيق التكيف والشعور بالسعادة، في حياته العلمية والشخصية والمهنية (محمود، 1998، ص 22).

كما أن المرحلة الانتقالية بين المرحلة الثانوية والمرحلة الجامعية تظهر فيها العديد من المشكلات المتعلقة باختيار التخصص وطريقة الدراسة الجامعية وتلبية متطلبات المقررات المختلفة إضافة إلى بناء العلاقات الاجتماعية والقدرة على التعبير عن الرأي وتكوين الاتجاهات ومعرفة قوانين التحويل وتغيير التخصص وكيفية تطوير الذات ومعرفة طرق التقديم للوظائف والمعلومات التي تحتاجها وطرق المفاضلة، الشيء الذي يتطلب وجود مرشد أكاديمي لمساعدة الطالب (عمار، 2015، ص 244)

كما أن نظام الدراسة الجامعية يتطلب العديد من الحركات الأكاديمية كالحذف والإضافة والتأجيل والاعتذار ووجود مقررات حرة وأخرى متطلبات جامعة ومواد تخصص ومعدل تراكمي يجب أن يحافظ عليه الطالب مرتفعا والعديد من الإجراءات الإدارية التي تتطلب وجود مرشد أكاديمي لتوجيه الطالب (العتيبي، 2012، ص 158).

ويمكن تلخيص فوائد الإرشاد الأكاديمي فيما يلي:

- تطبيق الإرشاد الأكاديمي يمكن أن يزيد من اندماج الطالب في بيئة الجامعة والتكيف معها.
- مساعدة الطالب على تذليل الصعاب التي تعترض مسيرته الأكاديمية.
- مساعدة الطالب على تحقيق معدلات تحصيل أكاديمي أفضل.

- مساعدة الطالب على معرفة ما له من حقوق وما عليه من واجبات فيما يخص مسيرته التعليمية.
- اكتشاف قدرات الطالب وإمكانياته واختيار التخصص المناسب معه.
- مساعدة الطالب على اتخاذ قرارات فيما يخص مواصلة دراسته العليا، والتخطيط السليم لمستقبله المهني أو الدراسي (الكندري 2010، ص 62).

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الواقع الفعلي لممارسات الإرشاد الأكاديمي بجامعة طيبة بالمدينة المنورة من وجهة نظر الطلاب والوقوف على المعوقات التي تواجه العملية الإرشادية ومحاولة اقتراح حلول لها لتحسين جودة عملية الإرشاد الأكاديمي.

2- مشكلة الدراسة وأسئلتها

انطلاقاً من خبرة البحث التي تزيد عن العشرين عاماً في العديد من الجامعات في أكثر من دولة، ومن خلال المعاشية الفعلية لأعمال الإرشاد الأكاديمي بجامعة طيبة بالمدينة المنورة، لاحظ الباحث أن عملية الإرشاد الأكاديمي لا تتم بالصورة الكاملة ولا يستفاد منها إلا في حالات الحذف والإضافة وتسجيل المواد، كما أن مفاهيمها وفوائدها غائبة بدرجة كبيرة عن غالبية الطلاب. ولا تلقى الاهتمام الكافي من التوعية والإعلام في البيئة الجامعية. بناءً على ذلك تمت صياغة أسئلة البحث التالية:

1. ما هو مستوى المعرفة الحالية بمفاهيم الإرشاد الأكاديمي لدى الطلاب بجامعة طيبة بالمدينة المنورة؟
2. ما هو واقع ممارسات عملية الإرشاد الأكاديمي بالنسبة للطلاب بجامعة طيبة بالمدينة المنورة؟
3. ما هي الصعوبات التي تواجه عملية الإرشاد الأكاديمي بالنسبة للطلاب بجامعة طيبة بالمدينة المنورة؟

3- أهمية الدراسة

تستقي هذه الدراسة أهميتها من أهمية عملية الإرشاد الأكاديمي نفسها ودورها الهام في استقرار الطالب الجامعي في دراسته واندماجه في بيئة الدراسة الجامعية وتكيفه معها مما يمكنه من تحقيق أهدافه، مما يساعد الطالب على مساعدة الطالب على تذليل الصعاب التي تعترض مسيرته الأكاديمية، وتحقيق معدلات تحصيل أكاديمي أفضل، وتوعيته بما له من حقوق وما عليه من واجبات فيما يخص مسيرته التعليمية، ومساعدته على اتخاذ قرارات فيما يخص مواصلة دراسته العليا، والتخطيط السليم لمستقبله المهني أو

الدراسي. كما أن التعرف على معوقات هذه العملية يساعد على إيجاد الحلول بهدف إزالة هذه المعوقات والتحسين المستمر.

4- حدود الدراسة

- الحدود الزمانية: تم تطبيق هذه الدراسة خلال العام الجامعي 2021/2020.
- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على طلاب السنة النهائية من كليات التربية والآداب وإدارة الأعمال بجامعة طيبة بالمدينة المنورة.

5- خلفية الدراسة والدراسات السابقة

1-5 أهمية الإرشاد الأكاديمي وأنواعه

الإرشاد الأكاديمي هو عملية الهدف منها نصح وإرشاد الطالب الجامعي لمساعدته على التكيف مع بيئة الجامعة والتعرف عليها، وزيادة وعيه بقدراته ومساعدته على فهم ذاته واختيار التخصص أو المناهج الدراسية التي تتناسب مع ميوله وقدراته ومساعدته على وضع خطته الدراسية والإشراف على سيرها مع مراعاة ظروفه ورغباته وبما يتوافق مع أنظمة الجامعة التي يدرس فيها وقوانينها.

الإرشاد الأكاديمي هو علاقة مهنية بين طرفين، الطرف الأول الطالب والطرف الثاني هو المرشد الأكاديمي، هدفها مساعدة الطالب على التغلب على ما يعترضه من صعوبات وإزالة عدم التوافق الذي يعاني منه الطالب، تبنى هذه العلاقة على المشاركة الوجدانية والاهتمام بحياة الطالب الاجتماعية والعلمية من أجل مساعدته على النجاح وإحداث التغيير والتعديل في شخصيته حتى يؤدي دوره في المجتمع الذي يعيش فيه (علي، 2004، ص 160)، (الخوالدة، 2000، ص 106). كما يعرف الإرشاد الأكاديمي بأنه العملية التي تساعد على تحقيق النمو المتكامل للطالب في جميع جوانب شخصيته، الاجتماعية والنفسية والتربوية والمهنية من بداية مسيرته التعليمية حتى نهايتها (الحريشي، 2013، ص 540).

يتنوع الإرشاد الأكاديمي في صوره الفعلية، فيمكن أن يكون علاجياً أو وقائياً أو إنمائياً. الإرشاد الأكاديمي العلاجي يتم فيه علاج المشكلة بعد وقوعها حيث يقوم المرشد بتحليل عناصر المشكلة وأسبابها ويضع بدائل للعلاج بحيث يتم اختيار أفضلها حسب حالة الطالب. أما الإرشاد الأكاديمي الوقائي فيتم فيه أخذ الاحتياطات التي تحمي الطالب من وقوع مشاكل تتعلق بسير دراسته وذلك من خلال لقاءات متعددة مع مشرفه الأكاديمي لمتابعة حالة الطالب بالمقارنة بالخطة الدراسية ووضع خطة لتحسين حالته. بمعنى آخر يسعى الإرشاد

الأكاديمي الوقائي لاكتشاف حالات عدم التكيف مع البيئة الجامعية والمحافظة على الصحة النفسية للطلاب. أما الإرشاد الأكاديمي الإنمائي: يهدف لتنمية قدرات الطالب واستغلال نقاط تميزه الدراسية لتحقيق التفوق ومزيد من النجاح (الحريشي، 2013، ص 540).

وتوجد طرق متنوعة لأداء عملية الإرشاد الأكاديمي تبعاً للإمكانيات المتاحة في البيئة الجامعية واحتياجات الطالب ومنها: الإرشاد الأكاديمي الفردي، والإرشاد الأكاديمي الجماعي، والإرشاد الإلكتروني. وينصب الإرشاد الفردي على إرشاد طالب بمفرده وجها لوجه مع مرشده الأكاديمي حيث يتم عن طريق اللقاء المباشر بين الطالب ومرشده لطلب التوجيه والمساعدة لحل المشكلات التي تواجهه الطالب، ويجب أن يحرص المرشد على السرية التامة في التعامل مع المعلومات التي لديه عن حالة الطالب ومشكلاته. أما الإرشاد الجماعي يكون بين المرشد الأكاديمي ومجموعة من الطلاب لديهم مشكلات مختلفة حيث يتم وضع الحلول من المجموعة كلها ويفضل أن تكون المجموعة متجانسة وقليلة العدد ويكون الإرشاد الجماعي لحل المشكلات العامة المتعلقة بالدراسة والتخصص وليست المشكلات الخاصة بكل طالب ويتم الإرشاد الجماعي عن طريق المحاضرات، والمناقشات الجماعية. والإرشاد الإلكتروني باستخدام البرامج الحاسوبية المتخصصة لتزويد المرشدين والطلاب بكل المعلومات التي يحتاجونها كالقوانين واللوائح والأنظمة والخطط الدراسية والمواعيد المهمة، ويمكن أن يكون فردياً أو جماعياً وهذا النوع من الإرشاد لا يغني عن المناقشات المباشرة بين الطالب ومرشده لكنه يغني عن الأعمال الكتابية والورقية ويحدث البيانات باستمرار.

2-5 متطلبات نجاح عملية الإرشاد الأكاديمي

من أهم متطلبات نجاح عملية الإرشاد الأكاديمي بالنسبة للمرشد الأكاديمي:

- يجب على المرشد أن يدرك معنى العملية الإرشادية وأهميتها ويعرف ما عليه من واجبات.
- تنظيم ملفات الطلاب والمحافظة على سريتها.
- حالات الطلاب التحصيلية والسلوكية وتقديم الخدمات الإرشادية المناسبة لكل حالة.
- رعاية الموهوبين والانتباه للمتأخرين دراسياً ومعرفة أسباب التعثر الدراسي.
- تحري الأحوال الأسرية للطلاب والوقوف على المشكلات التي يمكن أن تكون سبباً في تأخر الطالب دراسياً (أسرية، اقتصادية، نفسية).
- إعداد تقارير دورية عن مستويات الطلاب التعليمية ومتابعة تطوهم (السميح، 2004، ص 85).

- مساعدة الطلاب على تنمية شخصياتهم نمواً متكاملأ لا يقتصر على الناحية الأكاديمية فعليه الاهتمام بميول الطلاب وقدراتهم وإشراكهم في اختيار التخصص الذي يناسب هذه القدرات.
- تزويد الطلاب بأنظمة الجامعة ومقرراتها الاختيارية والإجبارية ومساعدتهم في عمل خطتهم الدراسية ومتابعة نتائجهم الفصلية (القرني، 1991، ص 529).
- مساعدة الطالب في اختيار التخصص المناسب مع قدراته وتزويده بالمعلومات الكاملة فيما يتعلق بالمقررات الدراسية وأرقامها وتعريف بالإجراءات الإدارية الواجب إتباعها.
- مساعدة الطالب في كيفية أداء الاختبارات، وطريقة المذاكرة، وكيفية المتابعة داخل المحاضرات (المحسوب، 2001، ص 42).

3-5 الصعوبات التي تواجه عملية الإرشاد الأكاديمي

من أهم الصعوبات التي تعوق نجاح عملية الإرشاد الأكاديمي:

- التنافس بين مؤسسات التعليم العالي لتحقيق المكانة المرموقة من خلال أبحاث أعضاء هيئة التدريس بها، يجعل غالبية اهتمامهم تنصب على البحث العلمي على حساب باقي مهامهم الأكاديمية ومنها الإرشاد الأكاديمي.
- زيادة أعداد الطلاب انعكست في زيادة أعباء أعضاء هيئة التدريس الإرشادية دون وجود حوافز إضافية مما يجعل عضو هيئة التدريس يحجم عن القيام بالإرشاد.
- القصور في تدريب وتأهيل المرشدين على أعمال الإرشاد.
- ضعف خدمات الإنترنت والبنية التحتية للاتصالات مما يعوق التواصل ويعوق الإرشاد الإلكتروني (الكندري، 2010، ص 79).
- قصور دور المرشدين على توقيع بطاقات الحذف والإضافة، وعدم اهتمامهم بمشكلات الطالب التي تؤثر في مسيرته الدراسية.
- عدم التزام المرشدين الأكاديميين بالتواجد في مكاتبهم خلال الساعات المحددة للإرشاد.
- تغيير المرشد من سنة لأخرى ومن فصل دراسي لآخر.
- ضعف إلمام المرشدين بطبيعة المساقات الدراسية من حيث السهولة والصعوبة.
- عدم وضوح فلسفة الإرشاد الأكاديمي لدى المرشد.
- عدم لجوء الطالب للمرشد إلا في حالة وجود مشكلات أكاديمية لا يمكنه حلها بدون تدخل المرشد.

4-5 الدراسات السابقة في الإرشاد الأكاديمي

نظرا لأهمية الإرشاد الأكاديمي فقد تناولته العديد من الدراسات هذه العملية:

- دراسة العتيبي (2014) بعنوان "الأساليب الحديثة للإرشاد الأكاديمي من وجهة نظر الطلبة بكلية التربية بنجران". هدفت إلى التعرف على المستوى المأمول لأساليب الإرشاد الأكاديمي من وجهة نظر الطلاب بكلية التربية جامعة نجران، وتوصلت الدراسة إلى أن المستوى المأمول للإرشاد كان جيداً وجاءت تفضيلات الطلاب لأبعاد الإرشاد متمثلة في تكنولوجيا المعرفة وإدارة المعرفة وإنتاج المعرفة وبرامج إعداد الطلاب ودور عضو هيئة التدريس.
- دراسة الحريشي (2013) بعنوان "تنظيم الإرشاد الأكاديمي بجامعة الأميرة نورا بنت عبد الرحمن وسبل تطويره في ضوء التوجهات العالمية". هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتنظيم الإرشاد الأكاديمي بالجامعة في ضوء التوجهات العالمية وذلك من خلال تشخيص واقع الإرشاد الأكاديمي والتحديات التي تواجه عملية الإرشاد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وتوصلت إلى وجود بعض التحديات التي تواجه الإرشاد الأكاديمي وتعرفت على وظائف المرشد ومن ثم وضعت تصور مقترح لتنظيم الإرشاد.
- دراسة البدوي (2012) بعنوان "الإرشاد الأكاديمي في مؤسسات التعليم، المفاهيم والأهداف وآليات التنفيذ". هدفت إلى التعريف بالإرشاد الأكاديمي في نبذة تاريخية ثم استعرضت المصطلحات الخاصة بالإرشاد وأنواعه كما شرحت معنى الإرشاد التربوي وعرفت المرشد وأبرزت أهم مهامه وأكدت على أهمية دوره في حياة الطالب في التسجيل وتغيير المواد وتنظيم وقت الطالب واختيار المهنة والبحث عن العمل أو التهيئة للدراسات العليا.
- دراسة الكريمين والناقلي (2010) بعنوان "مشكلات الإرشاد الأكاديمي من وجهة نظر الطلاب والمرشدين الأكاديميين والعاملين في وحدة القبول والتسجيل في جامعة البلقاء التطبيقية". هدفت إلى التعرف على أهم المشكلات التي تواجه الطلاب من وجهة نظرهم والمشكلات التي تواجه موظفي القبول والتسجيل، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم المشكلات المتعلقة بالمرشدين هي تغيير المرشد من سنة لأخرى أو من فصل دراسي لآخر، أما فيما يخص الطلاب فكانت أهم المشكلات هي عدم توفر سجل للطالب عند مرشده يوضح تقدمه في الخطة الدراسية كذلك التعديل المستمر على الخطة، أما بالنسبة لموظفي القبول والتسجيل فقد تمحورت المشكلات حول عملية التسجيل التي تتم حسب ما هو متوفر

من الشعب الدراسية وليس بناء على توجيهات المرشد، قدمت الدراسة مجموعة توصيات لحل هذه المشكلات.

- دراسة شافعي (2008) بعنوان "مشكلات الإرشاد الأكاديمي ومقترحات تطويره كما يراها طلاب كلية المعلمين بالمدينة المنورة". هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الإرشاد الأكاديمي وتحديد مشكلات الإرشاد ومجالاته ووضع مقترحات لتطويره، توصلت إلى وجود العديد من المشكلات الخاصة بعملية التسجيل منها عدم الأخذ بآراء الطلاب في فتح الشعب وقصر فترة الحذف والإضافة وصعوبة فتح الشعب التي يحتاجها الطلاب أما المشكلات المتعلقة بالمرشد فقد ورد منها قلة تواجد المرشد في مكتبه وقلة التواصل مع الطلاب وعدم فاعلية المرشد أثناء عملية التسجيل وتغيير المرشد من سنة لأخرى وقلة الوقت الذي يخصصه المرشد للإرشاد وعدم احتفاظ المرشد بملفات للإرشاد، كثرة أعداد الطلاب للمرشد الواحد.
- دراسة الزبون (2008) بعنوان "مشكلات الإرشاد الأكاديمي في جامعة جرش الأهلية من وجهة نظر الطلبة". هدفت الدراسة إلى التعرف على مشكلات الإرشاد الأكاديمي في جامعة جرش الأهلية من وجهة نظر الطلاب، توصلت إلى وجود العديد من المشكلات منها عدم ودية العلاقة مع المرشد وعدم التزام الطالب بتوجيهات المرشد وعدم التزام الطالب بمواعيد اللقاء مع المرشد وعدم إدراك الطالب لأهمية الإرشاد التعارض في جداول الطلاب وكثرة التعديلات في الخطة الدراسية عدم كفاية الزمن المخصص لعمليات السحب والإضافة وقيام الطلاب بعمليات السحب والإضافة دون استشارة المرشد، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات لتحسين العملية الإرشادية.
- دراسة سعادة وآخرون (2007) بعنوان "دراسة ميدانية لمشكلات التسجيل والإرشاد الأكاديمي بجامعة الإسراء الخاصة بالأردن". هدفت إلى معرفة المشكلات التي تواجه طلاب الجامعة والتي سببها إجراءات التسجيل من جهة وتلك التي سببها المرشد الأكاديمي من جهة أخرى، وتوصلت إلى وجود مشكلات حادة فيما يتعلق بالتسجيل، أما المشكلات المتعلقة بالمرشد فقد تمثلت في قلة التواصل مع الطلاب وعدم معرفة خلفياتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على تحصيلهم.
- دراسة الكندري (2006) بعنوان "التوجيه والإرشاد الأكاديمي في جامعة الكويت". هدفت الدراسة إلى التعرف على آراء الطلاب في جامعة الكويت حول مدى فاعلية مكاتب الإرشاد وموظفيها في القيام بمهام الإرشاد، من حيث خبرتهم وتعاملهم مع الطلاب، وأظهرت النتائج رضا الطلاب عن الخدمات المقدمة لهم من قبل موظفي مكاتب الإرشاد.

- دراسة المشهداني (2005) بعنوان "خصائص المرشد الأكاديمي النموذجي كما يدركها طلاب الدراسات العليا في جامعة اليرموك". هدفت إلى التعرف على خصائص المرشد الأكاديمي النموذجي، وتوصلت إلى أهمية الخصائص الاجتماعية للمرشد الأكاديمي والتي جاءت في المرتبة الأولى تلتها الخصائص المهنية والأكاديمية ثم النفسية التي احتلت المركز الأخير.
- دراسة رمضان (2004) بعنوان "مشكلات الإرشاد الأكاديمي في كلية التربية بسلطنة عمان". هدفت إلى بيان ماهية الإرشاد الأكاديمي وفلسفته ومشكلاته في كلية التربية بسلطنة عمان، ومدى اختلاف تلك المشكلات حسب بعض المتغيرات، كما هدفت إلى وضع تصور مقترح لتفعيل الإرشاد الأكاديمي داخل الكلية، أبرزت الدراسة العديد من المشكلات منها على مستوى العاملين بالقبول والتسجيل، عدم عقد دورات تدريبية لهم وغياب التنسيق بينهم وبين المرشدين وعدم تواجد المرشدين في مكاتبهم لتوجيه الطلاب، اقتصار عملية الإرشاد على أعمال القبول والتسجيل، ضيق الوقت المخصص للحذف والإضافة، عدم استقرار الخطة الدراسية، عدم وضوح التعليمات الخاصة بالتسجيل، أما فيما يخص الطلاب فقد أبرزت الدراسة مشكلات منها عدم الالتزام بمواعيد الحذف والإضافة وعدم الاهتمام بمواعيد الإرشاد المعلنة عدم فهم القوانين الجامعية، عدم التزام الطلاب بالخطة الدراسية، أما بالنسبة للمرشدين فقد أوردت الدراسة مشكلات منها عدم الاقتناع بجدوى الإرشاد، عدم الاطلاع على اللوائح التي تنظم الإرشاد، عدم الالتزام بالساعات المكتبية، عدم إمام المرشدين بفلسفة الساعات المعتمدة.
- دراسة المحبوب (2001) بعنوان "خصائص المرشد الأكاديمي كما يدركها طلاب كلية التربية بجامعة الملك فيصل". توصلت إلى اتفاق الطلاب على أهمية خصائص العدل والدفء في التعامل والتأثير ومراعاة مشاعر الطلاب والقدرة على حل المشكلات تلتها في الترتيب التعامل برحابة صدر في الموضوعات الإرشادية، تشجيع الطلاب على اتخاذ قراراتهم وتطوير قدراتهم والتواجد في مكتبه حين الحاجة إليه، كما أبرزت الدراسة مجموعة من المشكلات منها قصور بعض المرشدين في النواحي العلمية ومهارات الإرشاد كما أوضحت حاجة الطلاب على اختلاف مستوياتهم للإرشاد، وقدمت مجموعة توصيات لتطوير الإرشاد.
- دراسة الخوالدة وغرايبة (2000) بعنوان "مشكلات الإرشاد الأكاديمي في جامعة اليرموك من وجهة نظر الطلبة والعاملين في دائرة القبول والتسجيل". هدفت الدراسة إلى الكشف عن طبيعة مشكلات الإرشاد الأكاديمي من وجهة نظر الطلاب والعاملين في دائرة القبول والتسجيل، وتوصلت إلى وجود العديد من

المشكلات التي تواجه الطلاب في الإرشاد منها مشكلات متعلقة بطبيعة العلاقة بين المرشد والطالب ومشكلات متعلقة بالخطة الدراسية وتعليمات القبول والتسجيل ومشكلات متعلقة بالجدول الدراسي.

6- مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من طلاب السنة الأخيرة (بفصلها الأول والثاني) بكليات التربية والآداب وإدارة الأعمال بجامعة طيبة بالمدينة المنورة.

تم توزيع الاستبانة المستخدمة كأداة للدراسة على عينة عشوائية من 300 طلاب السنة الأخيرة بكليات المذكورة تم استرجاع عدد 195 استبانة صحيحة كاملة بنسبة استجابة 65%.

7- أداة الدراسة

على ضوء مراجعة الأدب النظري وما تم الاستفادة به من الدراسات السابقة في مجال الإرشاد الأكاديمي، تم تصميم استبانة لتحقيق هدف الدراسة بحيث تشمل ثلاثة محاور، المحور الأول لتحديد مدى توافر مفاهيم الإرشاد الأكاديمي لدى الطلاب، المحور الثاني لتوصيف الممارسة الفعلية للإرشاد الأكاديمي، والمحور الثالث لحصر مشكلات الإرشاد الأكاديمي .

وللإجابة على فقرات الاستبانة تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي (عبد الفتاح، 2007، ص 540)، والمتمثل في الأوزان والتقديرية التالية:

- الإجابة "أوافق" يمثلها المتوسط المرجح "1.00 إلى 1.66"
- الإجابة "إلى حد ما" يمثلها المتوسط المرجح "1.67 إلى 2.33"
- الإجابة "أوافق" يمثلها المتوسط المرجح "2.34 إلى 3.00"

8- صدق وثبات أداة الدراسة

للتحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة (الاستبانة) تم عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين من أعضاء هيئة التدريس بكليات الآداب، والتربية، وإدارة الأعمال، والعلوم بجامعة طيبة بالمدينة المنورة وجامعة القصيم لتحكيمها وتوضيح مدى ملائمة عبارات الاستبانة للمحاور ومدى صحة الصياغة اللغوية ومدى مناسبة الفقرات لموضوع الدراسة. وبعد تجميع كل الملاحظات تم دراستها وفهمها، ثم تعديل عبارات

الاستبانة بها للوصول إلى النسخة النهائية للاستبانة التي تشمل 41 عبارة، منهم 10 عبارات في المحور الأول، 14 عبارة للمحور الثاني، 17 عبارة للمحور الثالث.

للتأكد من ثبات الأداة تم تطبيقها على عينة مكونة من 30 طالب من الكليات موضوع الدراسة، وتم التأكد من ثبات الاتساق الداخلي باستخدام معامل كرونباخ ألفا الذي كانت قيمته 0.91، والذي يعتبر قيمة ثبات مرتفعة جداً ومقبولة وتفي بأغراض الدراسة.

9- منهج الدراسة والمعالجة الإحصائية

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يبحث في طبيعة موضوع البحث من حيث تكوينها وعناصرها ووصف العلاقة بينها (النهارى، 2002، 23).

تم تحليل نتائج استجابات عينة الدراسة على الاستبانة بحساب النسب المئوية، وحساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري.

10- نتائج الدراسة والتوصيات

بناءً على نتائج الحسابات الإحصائية، توصل الباحثان إلى النتائج الآتية:

1. ضعف معرفة الطلاب بعملية الإرشاد الأكاديمي وأهميته وأهدافه، بالرغم من أن درجة إعلام الطلاب بعملية الإرشاد الأكاديمي فوق المتوسطة.
2. ضعف توصيف الإجراءات الإدارية اللازمة لتطبيق الإرشاد الأكاديمي.
3. ضعف البنية التحتية وتجهيزات إتاحة الإنترنت للطلاب داخل مباني الجامعة في حال الإرشاد الإلكتروني.
4. معظم عمليات الإرشاد الأكاديمي الشائعة الاستخدام تنصب على الجوانب الأكاديمية مثل الحذف والإضافة وتغيير التخصص.
5. ندرة عمليات الإرشاد الأكاديمي المطبقة على موضوعات مشاكل الطلاب غير الدراسية والتي تؤثر على دراستهم، ومساهم المهني، مثل: الإرشاد النفسي، والإرشاد الاجتماعي، والإرشاد الوظيفي.

في ضوء نتائج الدراسة، أوصى الباحثان بالآتي:

1. عقد ورش عمل للطلاب لتعريفهم بالإرشاد الأكاديمي وأهدافه.
2. عقد ورش عمل ودورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس القائمين بعملية الإرشاد.

3. إعداد ونشر دليل مفصل لإجراءات الإرشاد الأكاديمي.
4. تقوية خدمات الإنترنت لتسهيل القيام الإرشاد الإلكتروني
5. عدم تغيير المرشد الأكاديمي للطالب أثناء مسيرته الدراسية إلا للضرورة القصوى.

المراجع:

- عمار، إيمان (2015). تصور مقترح لمهام المرشد الأكاديمي في ضوء الحاجات الإرشادية لطلبة الجامعة، دراسة ميدانية بجامعة المنوفية، مجلة كلية التربية، عين شمس، عدد 39، مجلد 2، ص 441-563.
- العتيبي، منصور (2014). الأساليب الحديثة للإرشاد الأكاديمي من وجهة نظر الطلبة بكلية التربية جامعة نجران، مجلة كلية التربية بأسبوط، مصر، مجلد 30، عدد 3، ص 151-171.
- الحريشي، منيرة (2013). تنظيم الإرشاد الأكاديمي بجامعة الأميرة نورا بنت عبد الرحمن وسبل تطويره في ضوء التوجهات العالمية، التربية جامعة الأزهر مصر، عدد 152، مجلد 1، ص 531-621.
- مختار، وحيد (2013). خصائص المرشد الأكاديمي وعلاقتها بدافع الإنجاز لدى الطلبة الجامعات الليبية دراسات عربية في التربية وعلم النفس، مجلد 43، عدد 2، ص 193-218.
- البدوي، عبد الرؤوف عباس (2012). الإرشاد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي، المفاهيم والأهداف وآليات التنفيذ، مجلة العلوم التربوية لجامعة أم درمان الإسلامية العدد 3، ص 239-265.
- الكريمين، رائد (2010). مشكلات الإرشاد الأكاديمي من وجهة نظر المرشدين الأكاديميين والطلبة والعاملين بوحدة القبول والتسجيل في جامعة البلقاء التطبيقية، مجلة القراءة والمعرفة، مصر، مجلد 2، عدد 3، ص 242-271.
- عبد العزيز، داليا، ورمضان، جيهان (2010). واقع الإرشاد الأكاديمي لطلبة الدراسات العليا بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصر، عدد 28، ص 363-417.
- عبد العال، هناء (2010). تفعيل خدمات الإرشاد الأكاديمي بالتعليم الجامعي بمصر - في ضوء الخبرة الأمريكية، المؤتمر العلمي الثامن عشر اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي، مجلد 2، ص 635-676.

- الكندري، نبيلة (2010). دور الأستاذ الجامعي في تطوير الأداء الأكاديمي للطلاب في جامعة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، مجلد 36، ص 71-109.
- الشافعي، احمد محمد (2008). مشكلات الإرشاد الأكاديمي ومقترحات تطويره، كما يراها طلاب كلية المعلمين بالمدينة المنورة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، عدد 135، ص 137-173.
- الزبون، سليم (2008). مشكلات الإرشاد الأكاديمي في جامعة جرش، من وجهة نظر الطلبة، مجلة التربية، عين شمس، مصر، عدد 32، مجلد 2، 123-152.
- مهدي، احمد (2008). مدى رضا طلبة جامعة قطر وتوقعاتهم من الإرشاد الأكاديمي، المجلة العربية للتربية الرياضية والبدنية، مصر، عدد 54، ص 87-112.
- عثمان، سعد (2008). دور الإرشاد الأكاديمي في دعم جودة التعليم الجامعي في الدول العربية، المؤتمر العربي السنوي الثالث حول الاتجاهات الحديثة لجودة الأداء الجامعي، الإمارات، ص 350-360.
- السراي، سهام (2007). الإرشاد الأكاديمي في جامعة البلقاء الخاصة من وجهة نظر الطلبة المجلة العربية للتربية مجلد 22، عدد 2، ص 147-169.
- سعادة، جودت (2007). دراسة ميدانية لمشكلات التسجيل والإرشاد الأكاديمي، مجلة دراسات العلوم التربوية، الأردن، مجلد 34، ال عدد 2، ص 319-340.
- الكندري، نبيلة (2006). التوجيه والإرشاد الأكاديمي في جامعة الكويت - دراسة ميدانية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، مجلد 32، عدد 123، ص 59-94.
- مرسي، وفاء (2006). الإرشاد الأكاديمي، مشكلاته وسبل علاجه دراسة حالة كلية التربية بعبري، مجلة كلية التربية الإسكندرية، مجلد 16، عدد 1، ص 112-179.
- المشهداني، احمد (2005). خصائص المرشد الأكاديمي النموذج كما يراها طلاب كلية الدراسات العليا، دراسة ميدانية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، البحرين، مجلد 6، عدد 4، ص 171-198.
- عبد الكريم، نهى (2005). دور المرشد الأكاديمي في الجامعة المفتوحة بين الواقع والمأمول، مؤتمر المعلوماتية والقدرة التنافسية للتعليم المفتوح بمصر، ص 202-273.
- علي، منال (2005). معوقات ممارسة الإرشاد الأكاديمي بجامعة السلطان قابوس، ودور الخدمة الاجتماعية في ممارستها، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصر، العدد 19، ص 259-287.

- رمضان، صلاح (2004). مشكلات الإرشاد الأكاديمي في كلية التربية بسلطنة عمان، دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مصر، مجلد 14، العدد 59، ص 198-272.
- علي، عبد السلام (2004). تصور مقترح للتوجيه والإرشاد الأكاديمي لطلاب الجامعات والمعاهد العليا بجمهورية مصر العربية، مجلة كلية التربية بأسوان، عدد 18، ص 154-190.
- السميح عبد المحسن (2004). مهام المرشد الطلابي بين الأهمية والممارسة - دراسة ميدانية على مديري ومرشدي مدارس التعليم العام بمنطقة الرياض التعليمية مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، مجلد 16، عدد 75، ص 27-104.
- المحبوب، عبد الرحمن (2001). خصائص المرشد الأكاديمي كما يدركها طلبة كلية التربية بجامعة الملك فيصل المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل للعلوم الإنسانية والإدارية، مجلد 2، عدد 33، ص 1-76.
- الخوالدة، محمد (2000). مشكلات الإرشاد الأكاديمي في جامعة اليرموك من وجهة نظر الطلبة والعاملين في دائرة القبول والتسجيل، مجلة دراسات العلوم التربوية، الأردن، مجلد 22، عدد 1، ص 104-127.
- القرني، علي (1991). وظائف الإرشاد الأكاديمي ومشكلاته من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب في كلية التربية جامعة الملك سعود مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية، السعودية، مجلد 3 عدد 2، ص 515-559.

**“Survey on Cybersecurity Risk Assessment using Blockchain
Technology”**

Ihab Mohamed Abdelwahed

M.Sc. of Information Systems, Information Security, the Arab Academy for
Science, Technology and Maritime Transport, Egypt

ihababdelwahabb@gmail.com

Abstract:

Many companies face cybersecurity challenges related to state-of-the-art systems like Blockchain. Blockchain is a relative novice technology rapidly increasing as a next-generation solution for maintaining digital transactions and record-keeping issues. Blockchain technology can be used in financial services, healthcare facilities social services, the governmental sector, the Internet of Things (IoT), and so on. Regularly any new technologies have some challenges like security risks (threats and vulnerabilities). Among these blockchain challenges; is managing the large-scale digital transactional system, which is potentially exposed to a multitude of threats. Thus, this paper introduces the categories of blockchain technologies’ cybersecurity vulnerabilities and some aspects of cybersecurity risk assessment.

Keywords: Cybersecurity; Blockchain; Risk Assessment; Technology; Record keeping

1- Introduction

Incremental dependency on IT in many business domains leads to an increase in IT solutions’ importance as a significant factor in business success and sustainability. IT solutions must have the proper functionality, availability, usability, and security.

Most IT solutions give the security factor little weight. So many researchers highlight a security issue and the associated risks as an important concern. From this point, the researchers should evaluate and assess the risks and threats associated with any solutions.

Risk is a universal term, and it has a direct relation to day-to-day tasks ‘The term risk is used in a variety of contexts and domains’ A risk assessment is the examination of a business’s assets, the threats to those assets and the adequacy of the controls in place to protect them from misuse or compromise. Risk assessments are the foundation of every security best practice and are the first step in the formulation of an effective risk management program (Turstwave Resource Library,2017). However, the researcher can predict, prevent, and reduce its consequences by applying analysis techniques and rational decision-making methods.

Risk analysis includes processes such as identification of activity, threat analysis, vulnerability analysis, and guarantees. Risk analysis is one of the completed phases in the information security risk assessment process. It required to do strategies as a part of Information Security Risk Management (ISRM) (as shown in Fig.1) requires wellsprings of exact information, measurable quantities of unforeseen occasions, and so forth to assess and acquire precise outcomes.

Moreover, chances evaluation is a multifaceted activity requiring numerous parameters, and many of those are hard to measure. The risk assessment process consists of gathering relevant information, risk analysis, and evaluating, to obtain the best possible decision basis regarding planned activities. One of the latest IT solutions that requires information security risk management (ISRM) and is considered not only as an innovative technology but as a potential revolution for the world of business is Blockchain. The term “Blockchain” is especially used when

talking about cryptocurrencies, of which bitcoin, the one which pioneered this technology, is certainly the most known.

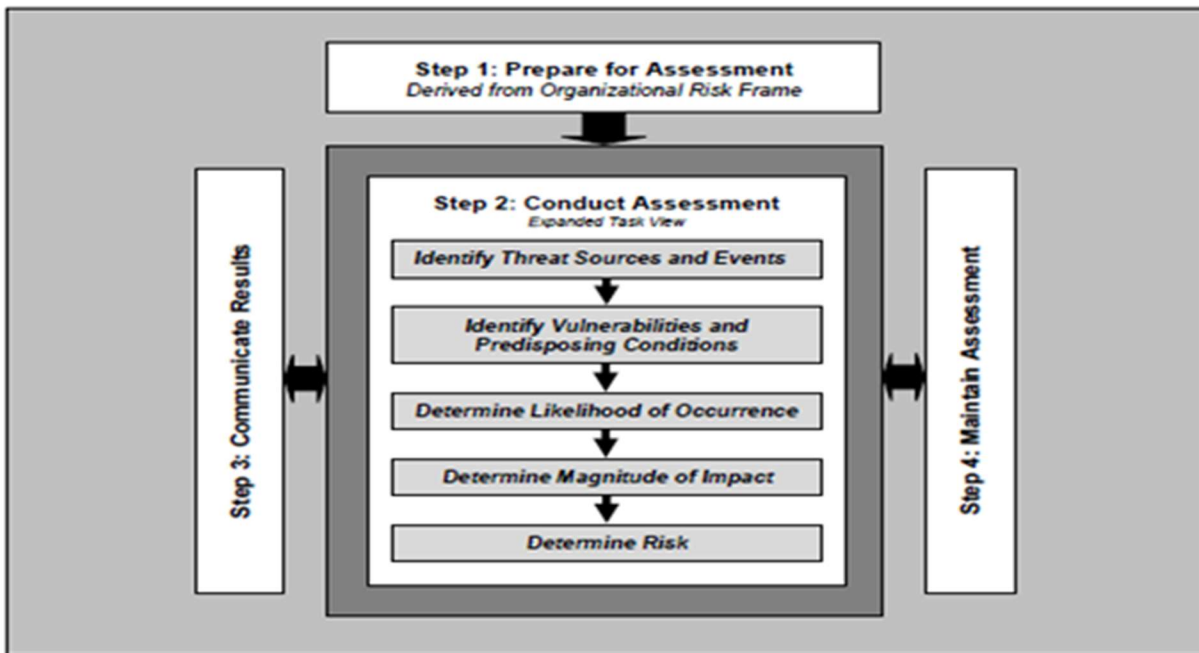


Figure 1: NIST Publication 800-30 Risk Assessment Process (Rebecca and Patrick, 2012)

Nowadays, however, the Blockchain has already become one of the most interesting areas of research in academics, companies, and investors not only operating in the finance area, but also in many other domains: e.g., scientific, social, humanitarian, medical, and so on. However, with the increasing use of Blockchain, the number and severity of security accidents will go hand in hand (Legal News & Analysis, Asia Pacific, Banking & Finance, 2018).

To give an idea of the seriousness of the damage, the analysis published estimates that, only in 2017, consumers in Blockchain sector lost nearly 490 million dollars.

The cause of the incidents was multiple, from wallet theft to software vulnerabilities. Similarly, Blockchain Graveyard1, which is a list of all massive security breaches or thefts involving Blockchain, calculated from publicly available data that since 2011 there have been 58 incidents (Giacomo et al., 2018).

2- BACKGROUND ON BLOCKCHAIN

In this section, we introduce the basic Blockchain technological aspects constituting the required background. The successful adoption and operation of any new technology are dependent on the appropriate management of the risks associated with that technology (Deloitte, 2018). Distributed ledger technologies (DLT) have the potential to be the backbone of many core platforms soon.

Blockchains or distributed ledger technologies (DLT), were primarily designed to facilitate distributed transactions by removing central management. As a result, blockchains for example could help in addressing the challenges faced by decentralized energy systems. (Merlinda et al., 2019).

Blockchain/DLT technology has many attractive features (as shown in Fig.2), such as decentralization, persistency, anonymity, and auditing. Consequently, these features make Blockchain/DLT a promising solution for many application problems (cryptocurrency and IoT) (Claudio, 2018). Any transfer of value between two parties and the associated debits and credits are captured in the Blockchain ledger for all parties to see. The cryptographic consensus protocol ensures the immutability and irreversibility of all transactions posted on the ledger.

3- Quantitative and Qualitative Risk Assessment Methods

Any organization can use quantitative and /or qualitative analysis methods as fundamental methods in risk analysis. But there are some Advantages and

disadvantages of both information risk assessment methods (as shown in Table 1), (Stroie, 2011).

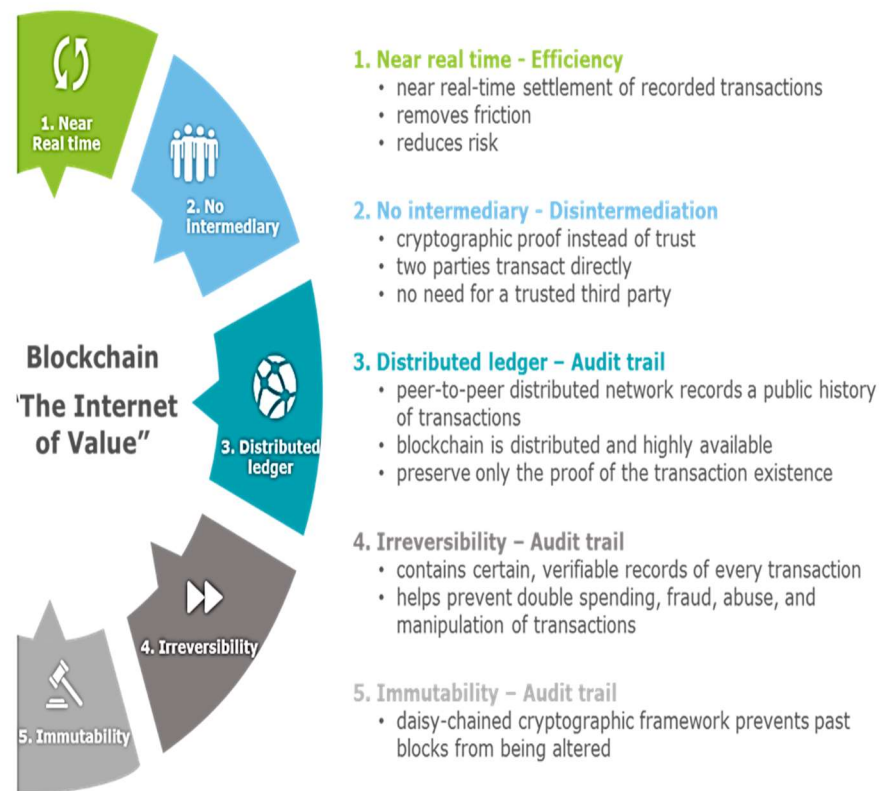


Figure 2: Blockchain features (Merlinda et al. ,2019)

Quantitative, where estimation of chance esteem relates to the application of numerical measures – esteem of resources is characterized in sums, the recurrence of threat occurrence within the number of cases, and helplessness by the esteem of likelihood of its loss, those strategies present results within the shape of markers.

Qualitative description of assets' value, determination of qualitative scales for the frequency of threat occurrence and susceptibility for a given threat, or description of so-called threat scenarios by prediction of the main risk factors.

Table 1. Advantages and disadvantages of quantitative and qualitative methods (Stroie, 2011)

Quantitative methods	
Advantages	<ul style="list-style-type: none">- It allow for definition of consequences of incidents occurrence in quantitative way.- The realizations of costs and benefits analysis during selection of protections.- It obtain more accurate image of risk.
Disadvantages	<ul style="list-style-type: none">- Quantitative measures must depending on the scope and accuracy of defines measurement scale.- Analysis's results may be not precise and event confusing.- It must be enriched in qualitative description- Analysis conducted with application of those methods is generality more expensive, demanding greater experience and advanced tools
Qualitative methods	
Advantages	<ul style="list-style-type: none">- It allows for determination of areas of greater risk in short time and without bigger expenditures.- Analysis is relatively easy and cheap.
Disadvantages	<ul style="list-style-type: none">- It does not allow for determination of probabilities and results using numerical measures.- Costs benefits analysis is more difficult during selection of protections- Achieved results have general character, approximates, etc

The researcher will explore information security risk assessment methods and pickup one or more like (NIST, MCDA, Attack defense tree, ALE/SLE, CORAS, CIRA,,) and these methods can be used with quantitative, qualitative or both situations. (Table 2) will describe the pervious methods.

Table 2 overview of a set of existing methods with categorization and description (Alireza et al, 2016)

Method	Main Category	Procedure	Description
Attack Trees	Model-based Risk Analysis	Qualitative or Quantitative	The Attack Tree method is constructed from a specific malicious scenario (root node), and allows the analyst to model several actions (leaf nodes) the attacker(s) can perform in order to realize the scenario. The method builds on Boolean logic with "and" "or" gates, and Node values. The method allows for modeling of attacker capabilities and motivation. Applicable in the design phase, or in analysis of major changes to existing systems.
Attack-Defense Trees [Model-based Risk Analysis	Qualitative or Quantitative	The Attack-Defense tree is an extension upon the Schneier's attack trees, and allows the analyst to add defense nodes into the attack tree.
Annual and Single Loss Expectancy (ALE/SLE)	Standard Risk Analysis (Can be model based)	Primarily Quantitative	ALE/SLE are prevalent quantitative methods for ISRA. The SLE is calculated using asset value (A times exposure factor (EF). The annual rate of occurrence (ARO). The ALE is calculated using SLE times the ARO. ALE/SLE are beneficial in the terms that the results can be used in cost/benefit analysis. Applicable in risk estimation of single and annual losses from security breaches.
Conflicting Incentives Risk Analysis (CIRA)	Standard Risk Risk Analysis	Qualitative	In CIRA, risks are modelled in terms of conflicting incentives between stakeholders and focuses is according to CIRA, when a Risk Analysis stakeholder is in the position to trigger the action and the risk taker would be in disagreement as in the action. The method is built on economic theory (similar to Game Theory). Applicable in scenario analysis of human interactions and incentives. Proposed as an extension of the stakeholder analysis in early phases of the SDLC.
CORAS [53]	Model-Based Risk Analysis	Qualitative or Quantitative	CORAS is a seven-step method for ISRA. It uses its own Risk Modeling language based on UML, both for modeling and communication. CORAS is based on modeling threat scenarios to assets. The models are similar to trees, with an attacker/threat, vulnerabilities, risks, unwanted incidents and impacts to asset. The risk estimation uses qualitative values, but there is room for quantification.
CRA [170]	Simplified Risk Analysis	Qualitative	The CCTA Risk Analysis and Management Method (CRAMM v.5) is a qualitative ISRA method [170]. CRAMM is sequentially built, first identifying and evaluating assets. Second, assessing threats and vulnerabilities, before combining the risk estimation and evaluation activities into a joint analysis process. Lastly, CRAMM proposes a risk management process. CRAMM is dependent on the software to utilize its full potential.
TAVE Allegro	Standard Risk Analysis	Qualitative	OCTAVE Allegro centers on threat profiling assets. Organizational drivers provide the basis for developing risk measurement criteria. In coarse terms, the method is as follows: identify and profile assets within their containers, identify threats to assets, identify and mitigate risks based on threat information. The method uses threat trees as a part of the process.
FAIR	Model-based Risk Analysis	Primarily Quantitative	FAIR is a method that is the predecessor of the risk taxonomy by The Open Group contains four well-defined factors for each of the loss and probability calculate on. Including ways to measure the different factors and to derive quantitative analysis results.
NSMROS [113]	Standard Risk Analysis	Qualitative or Quantitative	The NSMROS (Norwegian Security Authority Risk and Vulnerability Assessment) approach is a Norwegian approach for asset and object security. The goal of the method is to help organizations conduct risk and vulnerability assessments, and improve their capability to handle risk.
ISO/IEC 27005 [15]	Standard Risk Analysis	Qualitative or Quantitative	ISO/IEC 27005 is the current ISRM standard and details the complete process of ISRM/RA, with activities, inputs, and outputs of each task. The approach is sequential with an extensive appendix which supports the user in scoping, and asset threat, and vulnerability assessment. It centers on assets, threats, controls, vulnerabilities, consequences, and likelihood.
NIST SP 800-30 rev.1 [37]	Standard Risk Analysis	Qualitative or Quantitative	NIST SP 800-30 is a sequential method and a threat-centric method, which suggests a threat-based approach to risk, instead of asset-based approach. SP 800-30 actively makes use of the risk framing components from NIST 800-39 [103]. It supports both types of probability estimations or hybrid. The method allows for different risk models, and the components of the estimation output are dependent on the chosen model.
MCDA	Model-based	Quantitative	Multi-Criteria Decision Analysis, or MCDA, is a valuable tool that we can apply to many complex decisions. It is most applicable to solving problems that are characterized as a choice among alternatives Risk Analysis

4- Multi-Criteria Decision Analysis/ Making (MCDA/MCDM)

MCDM and MCDA are often used interchangeably, set forth seven guidelines for selecting a MCDM methodology (Guitouni & Martel, 1998). Multi-Criteria Decision Analysis has had a lot of amounts of use over the last several decades. It is a role in different application areas has increased significantly. MCDA methods are concerned with the task of ranking a finite number of alternatives.

Applying MCDA techniques in information security includes the following Advantages:

- It can be used in the Information security domain of risk-based decision-making, risk metrics associated with a triplet of threat, vulnerability, and consequences (TVCs) (Alexander et al.,2017). TVC are quantified in their natural units or on a constructed scale and integrated based on values associated with the importance of these metrics to specific goals.
- It has the capability to characterize risk in highly complex and uncertain situations to move from the use of traditional risk assessment to risk-based decision-making that utilizes multi-criteria decision analysis (MCDA).
- Easier to compare alternatives whose overall scores are expressed as single numbers (Linkov et al. 2006).
- Choice of an alternative can be transparent if the highest scoring alternative is chosen (Linkov et al. 2006)
- Does not require the reduction of all criteria to a single unit.

5- Related Work

The content of this section consists of several works that suggest the framework for comparing information security risk analysis methodologies while assessing the way risks are valued and prioritized.

In (JIN-HEE CHO et al. 2016), this survey particularly focuses on how a system security state can evolve as an outcome of cyber-attack-defense interactions. This survey concerns how to measure system-level security by proposing a security metrics framework based on the following four sub-metrics: (1) metrics of system vulnerabilities, (2) metrics of defense power, (3) metrics of attack or threat severity, and (4) metrics of situations. To investigate the relationships among these four sub-metrics, we propose a hierarchical ontology with four sub-ontologies corresponding to the four sub-metrics and discuss how they are related to each other.

In (Alexander A. Ganin et al. 2017), this paper introduces a decision-analysis-based methodology that measures risk, threat, vulnerability, and outcomes through a lot of criteria intended to survey the general utility of cyber security the executives yet there is a requirement for practical, contextual investigation representing the way toward assessing and positioning five cyber security improvement systems options. The proposed system conquers any hindrance between risk assessment and risk management, enabling an investigator to guarantee an organized and straightforward procedure of risk management alternatives.

In (Hamido Fujita et al. 2018), this paper exhibits a technique dependent on granular processing to help leaders in investigating and support decision-makers in analyzing and protecting large-scale infrastructures, or urban areas from external attacks by identifying a suitable partition of the infrastructure or the area under analysis The technique takes a shot at a very constrained arrangement of data identifying with the

vulnerabilities of segments, and likelihood data in regards to how vulnerabilities can affect the significant segments and probability information regarding how vulnerabilities can impact the meaningful partitions.

In (Zeinab Amin. 2019), this paper introduces a handy guide for surveying digital dangers, a guide that underlines the significance of building up an organization and culture-explicit risk and resilience model. The analyst built up a structure for a Bayesian system to demonstrate the financial loss as a function of the key drivers of risk and resilience. The researcher used qualitative scorecard assessment to determine the level of cyber risk exposure and evaluate the effectiveness of resilience efforts in the organization. The researcher highlights the importance of capitalizing on the knowledge of experts within the organization and discusses methods for aggregating multiple assessments.

In (Thomas Llansó et al.2019), this paper looks at an approach to employ a set of weighted criteria, where the security engineer design sets the weights based on the organizational needs and constraints. The approach is based on a capability-based representation of cyber security mitigations. The paper talks about a gathering of artifacts that compose the approach through the focal point of Plan Science, inquire about and reports execution comes about of an instantiation artifact. The doesn't investigate ways to join instability and affectability examination into the approach.

In (Marco Rocchetto et al. 2019), this research proposes the appropriation of an asset-driven viewpoint and a model-based approach to SECRA, we distinguish current holes. In specific, we examine (i) CPS (security) modeling languages and methodologies, (ii) vulnerability cost models and the network of public repositories of vulnerabilities, (iii) attacker models and profiles, and (iv) complex cyber-physical attack chains.

In (Ángel J. Varela-Vaca et al 2019), this research proposes a risk assessment method to enable the analysis and evaluation of a set of activities combined in a business process model to ascertain whether the model conforms to the security-risk objectives. To achieve this objective, we use a business process extension with security-risk information to 1) define an algorithm to verify the level of risk of process models; 2) design an algorithm to diagnose the risk of the activities that fail to conform to the level of risk established in security-risk objectives; and 3) the implementation of a tool that supports the described proposal.

In (Justin Fanelli et al 2019), this paper proposes a strategy for deciding and prioritizing the foremost fitting security controls or domestic computing. Using Multi-Criteria Decision Making (MCDM) and subject matter expertise, we recognize, analyze and prioritize security controls utilized by the government and industry to decide which controls can substantively make strides in domestic computing security. We apply our strategy utilizing cases to illustrate its benefits.

In (Tanweer Alam 2019), this research talks about a part of Blockchain (BC) within the Internet of Things (IoT) that could be a novel innovation that acts with decentralized, dispersed, free, and real-time record to store exchanges among IoT hubs. The IoT hubs are distinctive kinds of physical, but keen gadgets with inserted sensors, actuators, and programs and able to communicate with other IoT hubs. The part of BC in IoT is to supply a method to handle secured records of information through IoT hubs.

In (HONGFANG LU et. 2019), the researchers talk about a part of Blockchain innovation that has been created more than ten a long time and has gotten to be a drift in different businesses. As the oil and gas industry is steadily moving toward insights and digitalization, numerous expansive oil and gas companies were working on Blockchain innovation within the past two long time since it can altogether make

strides in the administration level, effectiveness, and information security of the oil and gas industry. This paper does a precise audit to talk about the application prospects of Blockchain innovation within the oil and gas Industry.

In (Giacomo Morganti 2019), this research explores the number of threats to Blockchains which may concretely lead to a significant risk of adverse impact (thus Moderate or higher) is 76.47%. Fortunately, for some of the attacks, possible mitigations already exist. Nevertheless, for all the threats, and especially for the remaining 23.53%, it is imperative to examine continuously better approaches of relief and, where conceivable, anticipation. The paper does not examine the countermeasures of those vulnerabilities.

6- Blockchain cyber security attacks

In this section, we address threat events in Blockchain technology (BT) that exploit weaknesses in their communication protocols, design, or implementation. Activities associated with BT are classified into three categories from the viewpoint of the organization and accessibility: (a) the first - generation public Blockchain (Blockchain 1.0), (b) the second - generation public Blockchain (Blockchain 2.0), (c) the third - generation private Blockchain (Blockchain 3.0) the BT vulnerabilities classified as shown in figure 3 (Huru et al. 2019).

The following is a classification of Blockchain risks:

- Blockchain 1.0 And 2.0 General Risks
 - a) Double spending.
 - b) The 51% attack or Goldfinger.
 - c) Wallet security (private key security).
 - d) Specific flaw in PoS.
 - e) Network - level attack.

- f) Malleability attack.
- g) Real DOS attack against the Ethereum network
- h) Specific flaw in DPoS
- i) Block producers collude
- j) Exploit low voter turnout
- k) Attacks at scale
- BLOCKCHAIN 2.0 VULNERABILITIES
 - a) Re - entrance vulnerability (DAO attack)
 - b) Parity multisig wallet
 - c) King of the ether throne
 - d) GovernMental
- BLOCKCHAIN 3.0 VULNERABILITIES
 - a) Attack against Hyper ledger Fabric
 - b) General risk on private Blockchain implementation

These vulnerabilities shown in figure.3 lead to the execution of various security threats to the normal functionality of the Blockchain platforms.

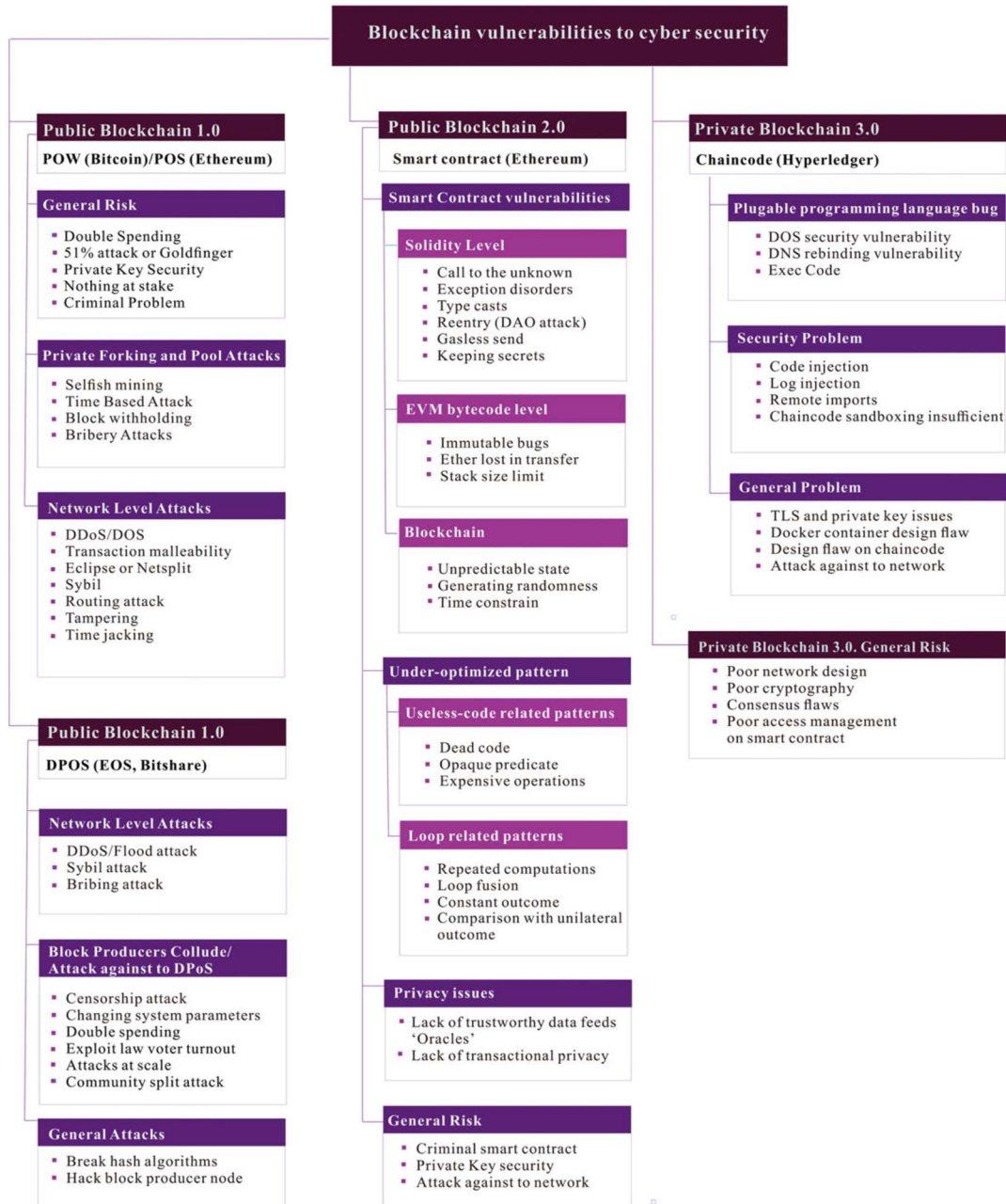


Figure 3: Blockchain vulnerabilities (Huru et al. 2019)

7- Conclusion and Future Work

This paper is trying to highlight the impact of Blockchain security function as well as other functions that may lead to threats. This paper explores the real attacks on blockchain systems. Also, it is crucial to understand the scope and impact of security and privacy challenges in Blockchain to predict the possible damage. Future Blockchain research still promising in different applications. One of the important research topics is Bitcoin because it's used on a daily base in cryptocurrency transactions. Consequently, it will attract industry and academia to conduct more research. But there other domains we can use Blockchain Technology like (IoT, Healthcare, Voting mechanism) still has a remaining challenges and open research issues needed to be solved .The suggested Blochian Technology future researches is : Healthcare , public sector ,Blockchain as a Service (BaaS),IoT, Energy-aware, large-scale applications, Smart Contracts, Consensus mechanisms.

References

- Turstwave Resource Library (2017). Information Security Risk Assessment -Industry Best Practices to Keep Your Data Secure. Retrieved from <https://www.trustwave.com/en-us/resources/library/documents/evaluating-your-it-risk-assessment-process-does-it-stand-up-to-current-best-practices/>
- Legal News & Analysis, Asia Pacific, Banking & Finance (2018). Break Through With Blockchain - How Can Financial Institutions Leverage A Powerful Technology? . Retrieved from <https://conventuslaw.com/report/break-through-with-blockchain-how-can-financial/>
- Giacomo,M ; Enrico,S ; Andrea,B(2018,October). Risk Assessment of Blockchain Technology. In 2018 Eighth Latin-American Symposium on Dependable Computing (LADC), 87 - 96.
- Rebecca M. B.&Patrick D.G. (2012, September). NIST Publication 800-30- Risk Assessment Process, Guide for Conducting Risk Assessments. National Institute of Standards and Technology; U.S. Department of Commerce, Gaithersburg: MD20899-8930 (September2012).

- Deloitte (2018). Risks posed by blockchain-based business models is your organization prepared? Retrieve from <https://www2.deloitte.com/us/en/pages/risk/articles/blockchain-security-risks.html> .
- Merlinda A., Valentin R., David F., Simone A., Dale G., David J., Peter M.& Andrew (2019). Blockchain technology in the energy sector: A systematic review of challenges Renewable and Sustainable Energy Reviews, and opportunities – Elsevier, 100, 143–174.
- Claudio L., (2018, November). Developing Open and Interoperable DLT/Blockchain Standards. Blockchain Engineering Council; IEEE Blockchain Standards Working Group, 106 - 111.
- Stroe E. R. (2011 December). Advantages and Disadvantages of Quantitative and Qualitative Information Risk Approaches. Chinese Business Review, Vol. 10, No. 12, 1106-1110.
- Alireza S.S., Rouzbeh A. b., Mohamed C. (2016). Taxonomy of Information Security Risk Assessment (ISRA) . Elsevier ,Computers & Security Vol 57, 14-30.
- Alexander A. G.,Phuoc Q., Mahesh P., Zachary A. C.,Jeffrey M. K., Dayton M., & Igor L.(2017 Multicriteria Decision Framework for Cyber security Risk Assessment and Management. Wiley Online Library, DOI: 10.1111/risa.12891.
- Linkov I, Satterstrom FK, Kiker G, Seager TP, Bridges T, Gardner KH, Rogers SH, Belluck DA & Meyer A.(2006, March) .Multicriteria Decision Analysis: A Comprehensive Decision Approach for Management of Contaminated Sediments . Cambridge Environmental Inc 26(1):61-78.
- Linkov I, Satterstrom FK, Kiker G, Bridges T, Ferguson E. (2006, December). From comparative risk assessment to multi-criteria decision analysis and adaptive management: Recent developments and applications. Environment International, Elsevier,Vol 32, Issue 8, 1072-1093
- Huru H., Ui-jun B., Mu-gon S., Kyunghye C., Myung-Sup K., (2019, junary). A survey on blockchain cybersecurity vulnerabilities and possible countermeasures. The International Journal of Network Management, Vol29, Issue2.1-36.

“Assessment of Credit Risk in Banks using Machine Learning and Fuzzy Logic Techniques”

Ahmed Shawki Abdel_Motaal

M.Sc. of Business Information Systems, Business Intelligence, Helwan University
ashawki.motaal@gmail.com

Abstract:

Credit risk rating is a method of measuring the creditworthiness of enterprises and banks by analyzing their historical data. The credit risk rating is one of the most important problems in finance. Most Egyptian commercial banks are unable to determine and predict credit risk rating and so far, there is no accurate model in Egypt for determining and predicting for credit risk rating of these commercial banks. In this paper, the researchers propose a fuzzy logic-based model that can be used to assist in determining and predicting bank credit risk rating. Taking the rating scale of Moody's as an output for the proposed model. The proposed model is based on financial ratios used in Egyptian commercial banks i.e., profitability, debt-paying ability, operation ability, and liquidity to determine their credit risk rating. This model was implemented using fuzzy logic in MATLAB and applied to CIB Egyptian commercial bank. This model could help the decision-makers in the Egyptian commercial banks to determine accurately the credit risk rating of these banks.

Keywords:

Machine Learning; Fuzzy Logic; Defuzzification; Financial Indicators; Credit Risk Rating.

1- Introduction

Credit risk rating is one of the most important problems in finance. A credit risk rating is an evaluation of the credit worthiness of a debtor. Credit ratings are issued by credit rating agencies (CRA). Companies like Standard & Poor's, Moody's, and Fitch are considered the most important ones. They assign ratings for several issuers (e.g., firms, nations, local governments, and banks) of specific types of debt. In this paper, the focus is on commercial banks [1, 2].

Commercial Banks (CBs) are profit-making organizations acting as intermediaries between borrowers and lenders. CBs play a critical role in emergent economies like Egypt. Bank lending is very critical for financing agricultural, industrial, and commercial activities of the country. Well-functioning CBs accelerate economic growth [3].

Credit rating agencies often classify credit rating of certain Egyptian banks such as National Bank of Egypt (NBE), Banque Misr (BM), and Commercial International Bank (CIB), and do not give a classification of all commercial banks in Egypt. Additionally, there is no accurate model in Egypt for determining and predicting for credit risk rating of these commercial banks.

Furthermore, the application of machine learning techniques has been very limited in the context of economics and studies of finance. This paper highlights the importance of incorporating machine learning techniques in the assessment of the credit risk rating of commercial banks.

In this paper, the researcher proposes a fuzzy logic-based model that can be used to assist in determining and predicting bank credit risk rating. Taking the rating scale of Moody's as an output for the proposed model. This paper focuses on commercial

banks in Egypt that have suffered from few models for credit risk rating in recent years which led to loss of finance in these banks. This model could help the decision makers to the right decisions to determine the credit risk rating of these banks.

The paper is organized as follows: Section 2 shows a background overview of credit risk rating and fuzzy logic approach. Section 3 summarizes the most important studies in this research field. Section 4 presents the proposed model for credit risk rating. Section 5 introduces an algorithm of the proposed model. Section 6 presents the implementation of the proposed model. The last section concludes the paper with final remarks.

2- BACKBOARD OVERVIEW

This section provides an overview of the main concepts related to the research topic. It consists of two parts. In the first part, a set of financial ratios that are used in the assessment of bank credit risk rating is presented. In the second part, the basic concept of fuzzy logic is discussed.

2-1 Financial Indicators for Credit Risk Rating

Credit risk rating consists of two parts, namely quantitative and qualitative indicators. Our proposed model for credit risk rating focuses on quantitative factors. The summary of financial indicators that were incorporated in the proposed model is shown in Table 1 [4, 5].

TABLE 1. THE SUMMARY OF FINANCIAL INDICATORS FOR CREDIT RISK RATING

Ratio Name	Indicator Name	
Profitability	Rate of return on capital	ROC
	Net profit margin on sales	NPM
Debt-paying ability	Current ratio	CTR
	Quick ratio	QKR
	Currency ratio	CYR
	Debt asset ratio	DTR
Operation ability	Total assets turnover	TAT
Liquidity	Securities to Assets	SA
	Deposits to Assets	DA
	Loans to Deposits	LD

These indicators are classified into four categories as follows:

- Profitability: the ability of banks to earn a profit under normal operation situations reflects the degree of risk.
- Debt-paying ability: the ability of banks to repay the due short-term and long-term debts, which is helpful to forecast the banks' potential earnings and reduces the risk of banks.
- Operation ability: the ability of banks to use various assets to gain profits.
- Liquidity: the bank's ability to pay off its short-term debts obligations.

The proposed model for credit risk rating is based on the system of rating that was originated by John Moody in 1909. The purpose of Moody's ratings is to provide investors with a simple system of gradation. Gradations of creditworthiness are indicated by nine group rating symbols as shown in Table 2. Additionally, Moody's rating system appends numerical modifiers 1, 2, and 3 to each generic rating classification from Aa through Caa [6].

2-2 Fuzzy Logic

Fuzzy logic was introduced by Lotfi Zadeh in 1965. The term fuzzy logic in a broader sense can be defined as a set of mathematical principles for knowledge representation based on degrees of membership rather than on crisp membership of classical binary logic. As such, it is a multi-valued logic [7]. Following are some fuzzy basic concepts:

TABLE 2 THE RATING CLASSES FROM MOODY'S RATING AGENCY

Symbol	Definition
.Aaa	Obligations rated Aaa are judged to be of the highest quality, subject to the lowest level of credit risk
Aa	Obligations rated Aa are judged to be of high quality and are subject to very low credit risk.
A	Obligations rated A are judged to be upper-medium grade and are subject to low credit risk.
Baa	Obligations rated Baa are judged to be medium-grade and subject to moderate credit risk and as such may possess certain speculative characteristics.
Ba	Obligations rated Ba are judged to be speculative and are subject to substantial credit risk
B	Obligations rated B are considered speculative and are subject to high credit risk.
Caa	Obligations rated Caa are judged to be speculative of poor standing and are subject to very high credit risk.
Ca	Obligations rated Ca are highly speculative and are likely in, or very near, default, with some prospect of recovery of principal and interest.
C	Obligations rated C are the lowest rated and are typically in default, with little prospect for recovery of principal or interest.

Fuzzy Sets: A fuzzy set is a class of objects with a continuum of grades of membership [8]. Let X be a space of points (objects) and its elements be denoted as x . A fuzzy set A of X is defined by function $f_A(x)$ called the membership function of set A :

$$f_A(x): X \rightarrow [0,1] \quad (1)$$

Membership function: A membership function $f_A(x)$ associates with each point in X a real number in the interval $[0, 1]$, with the value of $f_A(x)$ at x representing the “grade of membership” of x in A .

Basic operations of fuzzy sets: There are four basic fuzzy set operations:

Complement: The complement of a fuzzy set A is denoted by A' and can be found as follows:

$$f_{A'} = 1 - f_A \quad (2)$$

Containment: A is contained in B if and only if $f_A \leq f_B$. In symbols:

$$A \subset B \Leftrightarrow f_A \leq f_B \quad (3)$$

Union: The union of two fuzzy sets A and B with respective membership functions $f_A(x)$ and $f_B(x)$ is a fuzzy set C , written as $C = A \cup B$, whose membership function is related to those of A and B by:

$$f_C(x) = \text{Max}[f_A(x), f_B(x)] \quad x \in X \quad (4)$$

Intersection: The intersection of two fuzzy sets A and B with respective membership functions $f_A(x)$ and $f_B(x)$ is a fuzzy set C , written as $C = A \cap B$, whose membership function is related to those of A and B by:

$$f_C(x) = \text{Min}[f_A(x), f_B(x)] \quad x \in X \quad (5)$$

Fuzzy rules: A fuzzy rule is a conditional statement of the form IF A THEN B , where A and B are terms with a fuzzy meaning [9].

3- RELATED WORK

In general, several approaches have been proposed in order to establish a model that is capable of determining and predicting for credit risk rating. For example, L. Yijun, C. Qiuru, L. Ye and Q. Jin [10] proposed a neural network model to make an effective analysis for corporation credit rating. H. A. Abdou [11] conducted a study to investigate the ability of genetic programming (GP) in the analysis of credit scoring models in Egyptian public sector banks. W. Hongxia, L. Xueqin and L. Yanhui [12] proposed a model based on fuzzy clustering and decision tree for assessing enterprise credit rating.

C. Tsai and M. Chen [13] investigated credit rating by hybrid machine learning techniques to help to decide whether to grant credit to consumers before issuing loans. Y. Wei, S. Xu and F. Meng [14] proposed a company's credit rating model based on logistic regression and non-financial factors. P. Hájek [15] conducted a study to classify US municipalities (located in the State of Connecticut) into rating classes by neural networks. V. H. Duc and N. D. Thien [16] proposed a new model to determine credit ratings for Vietnamese companies by using fuzzy logic.

F. M. Rafiei, S. M. Manzari and M. Khashei [17] used Multilayer Perceptrons (MLPs) and multiple statistics methods to carry out multi-class credit rating of listed corporations in Tehran Stock Exchange (TSE). M. R. Gholamian, S. Jahanpour and S. M. Sadatrasoul [18] presented a new method to analyze customer credit worthiness. R. H. Abiyev [19] introduced credit rating model using type-2 fuzzy neural networks (FNN). N. Shovgun [20] suggested a new method based on fuzzy neural networks for evaluating the creditworthiness of the borrowers. F. Abdulrahman, J. K. Panford and J. Hayfron [21] proposed a fuzzy logic approach to credit scoring for Micro Finance.

4- THE PROPOSED MODEL ARCHITECTURE

The main objective of proposed model is to predict credit risk rating for Egyptian commercial banks in advance with a reasonable accuracy. The proposed model is a method of measuring the creditworthiness for commercial banks that shows whether commercial banks have a history of financial stability. This model is based on the quantitative financial indicators that are presented in Table 1. As shown in Fig.1, the proposed model consists of the following seven components:

1. Member function base
2. Fuzzy rule base
3. Fuzzy inference engine
4. Database Management System (DBMS)
5. Database (DB).
6. User interface
7. Defuzzification process

The main components of the proposed model are discussed briefly in the following subsections.

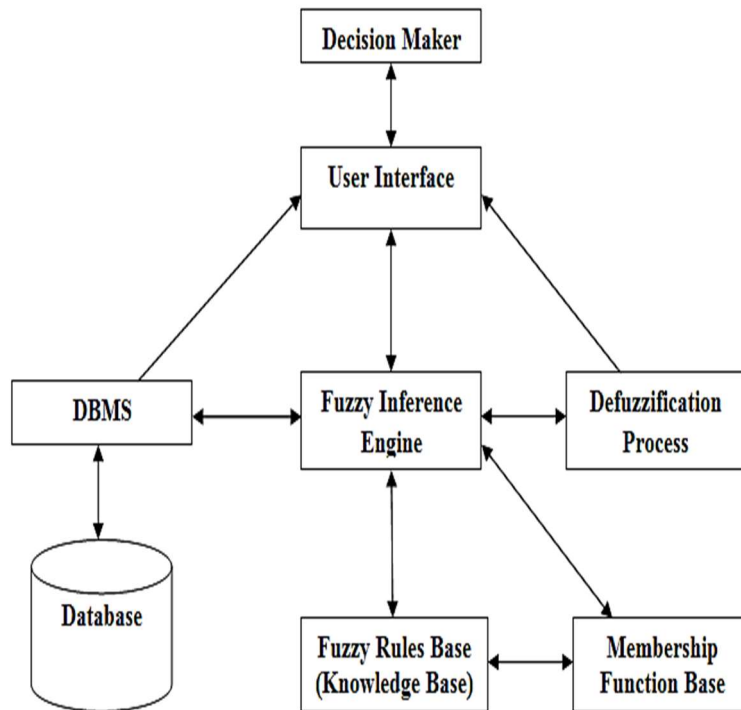


Figure1. The Proposed Model Architecture

4-1 Membership Function Base

Membership function base is a mechanism that presents the membership functions of linguistic variables terms. This section presents membership functions for each financial indicator of the bank performance.

1. Profitability ratio: Fuzzy logic techniques use linguistic variables in profitability evaluation to represent ROC indicator and NPM indicator. In this case, each indicator value is assigned a degree of membership in relation to the linguistic

descriptors “high”, “medium”, and “low” as presented in Tables 3, 4 and Fig.2, 3.

a. Membership functions for ROC indicator:

TABLE 3. FUZZY VALUES FOR ROC

Linguistic	Notation	Numerical range
Low	L	[0 , 2.63]
Medium	M	[0.78 , 3.95]
High	H	[2.64 , 5.26]

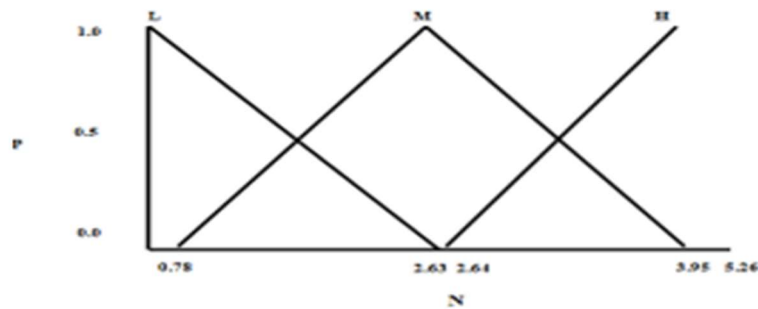


Figure 2. Membership functions for ROC

b. Membership functions for NPM indicator:

TABLE 4. FUZZY VALUES FOR NPM

Linguistic	Notation	Numerical range
Low	L	[0 , 43.08]
Medium	M	[12.92 , 64.62]
High	H	[43.09 , 86.16]

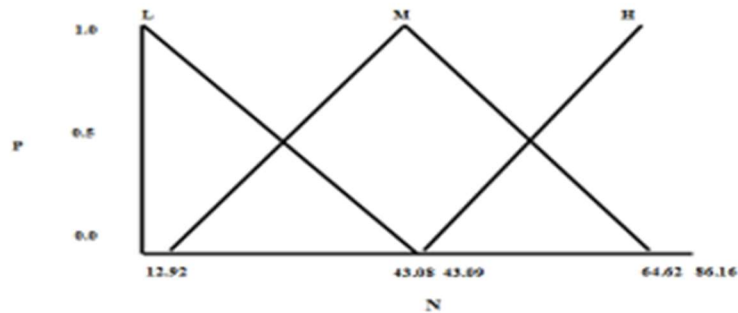


Figure 3. Membership Functions for NPM

2. Debt-paying ability ratio: Fuzzy logic techniques use linguistic variables in debt-paying ability evaluation to represent CTR indicator, QKR indicator, CYR indicator, and DTR indicator. In this case, each indicator value is assigned a degree of membership in relation to the linguistic descriptors “high”, “medium”, and “low” as presented in Tables 5, 6, 7, 8 and Fig. 4, 5, 6, 7.

a. Membership functions for CTR indicator:

TABLE 5. FUZZY VALUES FOR CTR

Linguistic	Notation	Numerical range
Low	L	[0, 102.28]
Medium	M	[51.14, 153.42]
High	H	[102.29, 204.56]

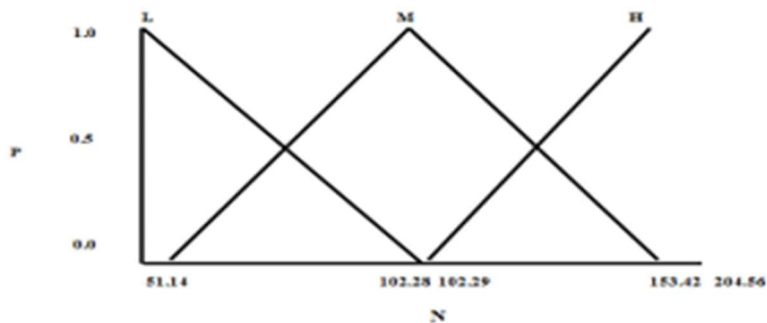


Figure 4. Membership Functions for CTR

b. Membership functions for QKR indicator:

TABLE 6. FUZZY VALUES FOR QKR

Linguistic	Notation	Numerical range
Low	L	[0, 106.75]
Medium	M	[53.38, 160.13]
High	H	[106.76, 213.52]

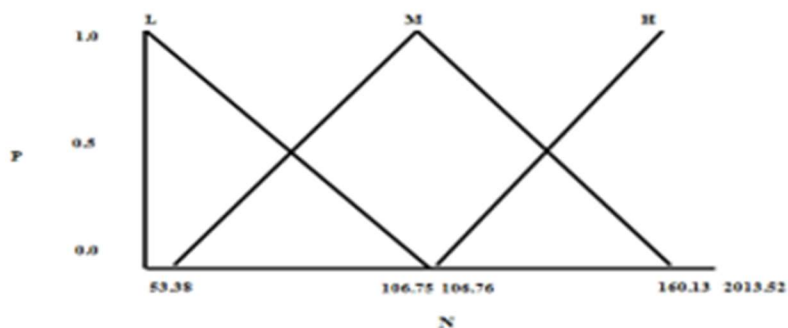


Figure 5. Membership Functions for QKR

c. Membership functions for CYR indicator:

TABLE 7. FUZZY VALUES FOR CYR

Linguistic	Notation	Numerical range
Low	L	[0, 68.69]
Medium	M	[34.35, 103.04]
High	H	[68.70, 137.38]

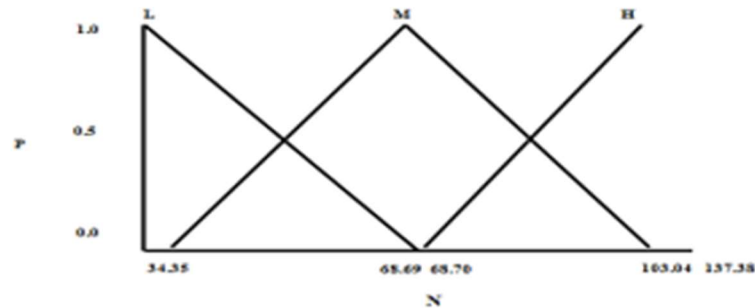


Figure 6. Membership Functions for CYR

d. Membership functions for DTR indicator:

TABLE 8. FUZZY VALUES FOR DTR

Linguistic	Notation	Numerical range
Low	L	[0, 94.58]
Medium	M	[47.29, 141.87]
High	H	[94.59, 189.16]

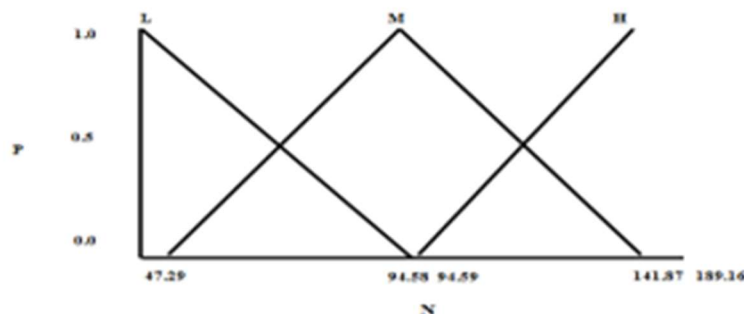


Fig. 7. Membership Functions for DTR

3. Operation ability ratio: Fuzzy logic techniques use linguistic variables in operation ability evaluation to represent TAT indicator. In this case, each indicator value is assigned a degree of membership in relation to the linguistic descriptors “high”, “medium”, and “low” as presented in Table 9 and Fig. 8.

TABLE 9. FUZZY VALUES FOR TAT

Linguistic	Notation	Numerical range
Low	L	[0, 2.18]
Medium	M	[1.09, 3.27]
High	H	[2.19, 4.36]

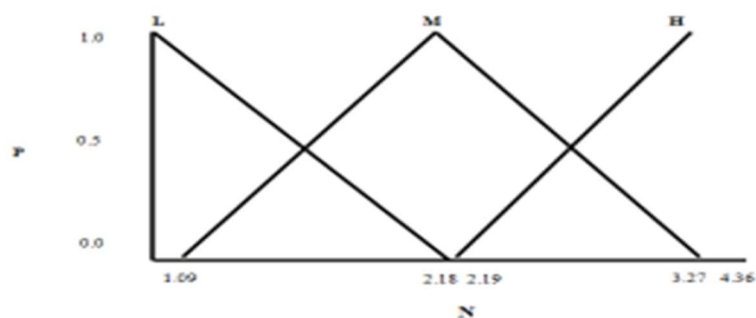


Figure 8. Membership Functions for TAT indicator

4. Liquidity ability ratio: Fuzzy logic techniques use linguistic variables in liquidity evaluation to represent SA indicator, DA indicator, and LD indicator. In this case, each indicator value is assigned a degree of membership in relation to the linguistic descriptors “high”, “medium”, and “low” as presented in Tables 10, 11, 12, and Fig. 9, 10, 11.

a. Membership functions for SA indicator:

TABLE 10. FUZZY VALUES FOR SA

Linguistic	Notation	Numerical range
Low	L	[0, 21.2]
Medium	M	[4.26, 38.34]
High	H	[21.3, 42.7]

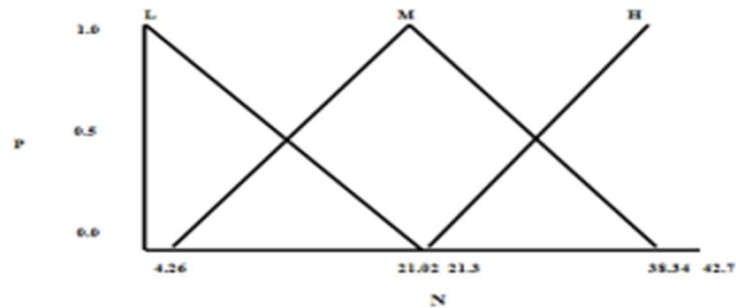


Figure 9. Membership Functions for SA

b. Membership functions for DA indicator:

TABLE 11. FUZZY VALUES FOR DA

Linguistic	Notation	Numerical range
Low	L	[0, 70.6]
Medium	M	[14.5, 127.8]
High	H	[70.8, 141.6]

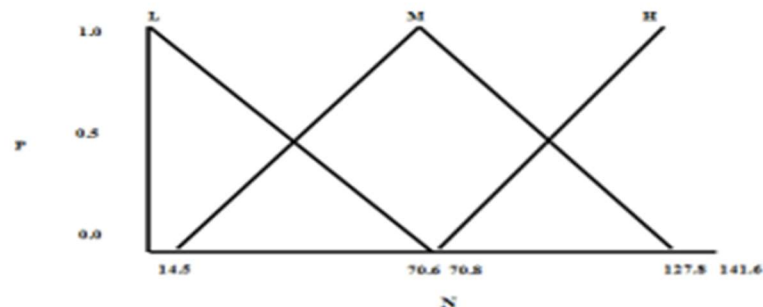


Figure 10. Membership Functions for DA

c. Membership functions for LD indicator:

TABLE 12. FUZZY VALUES FOR LD

Linguistic	Notation	Numerical range
Low	L	[0 , 49.9]
Medium	M	[13.3 , 90.3]
High	H	[50 , 100]

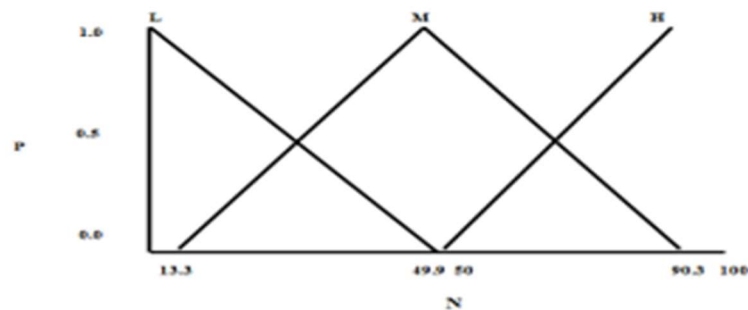


Figure 11. Membership Functions for LD

4-2 Fuzzy Rules Base

Fuzzy rules base contains the expert knowledge of indicators relations and the formation of a total judgment as if-then rules. All the fuzzy rules together compose the so called “knowledge base”. The model allows for adding or updating these rules in case of extending the rules base. Fuzzy rules are used to calculate financial ratios including profitability, debt-paying ability, operation ability, and liquidity.

1. Profitability ratio: As shown in Table 13, this section presents samples of the profitability ratio rules that are applied by the fuzzy inference engine. Profitability ratio is based on calculating the following two indicators:

- $ROC = (\text{Net income} - \text{Dividends}) / (\text{Debt} + \text{Equity})$
- $NPM = \text{Net Profit} / \text{Total Revenue}$

TABLE 13. PROFITABILITY RATIO RULES SAMPLES

Rule #	Fuzzy Rule
1	IF ROC is <u>low</u> AND NPM is low THEN Profitability is low
2	IF ROC is <u>low</u> AND NPM is high THEN Profitability is medium
3	IF ROC is <u>high</u> AND NPM is medium THEN Profitability is high

2. Debt-paying ability ratio: As shown in Table 14, this section presents samples of the dept-paying ability ratio rules that are applied by the fuzzy inference engine. Dept-paying ability ratio is based on calculating the following four indicators:
- $CTR = \text{Current Assets} / \text{Current Liabilities}$
 - $QKR = (\text{Current Asset} - \text{Inventories}) / \text{Current Liabilities}$
 - $CYR = \text{Current Assets} / \text{Current Liabilities}$
 - $DTR = \text{Total Debit} / \text{Total Assets}$

TABLE 14. DEPT-PAYING ABILITY RATIO RULES SAMPLES

Rule #	Fuzzy Rule
1	IF CTR is <u>low</u> AND QKR is low AND QKR is low AND DTR is low THEN Dept-Paying Ability is low
2	IF CTR is <u>low</u> AND QKR is medium AND QKR is medium AND DTR is high THEN Dept-Paying Ability is medium
3	IF CTR is <u>low</u> AND QKR is medium AND QKR is high AND DTR is low THEN Dept-Paying Ability is medium

3. Operation ability ratio: As shown in Table 15, this section presents samples of the operation ability ratio rules that are applied by the fuzzy inference engine. Operation ability ratio is based on calculating the following indicator:

- $TAT = \text{Sales or Revenues} / \text{Total Assets}$

TABLE 15. OPERATION ABILITY RATIO RULES SAMPLES

Rule #	Fuzzy Rule
1	IF TAT is <u>low</u> THEN Operation Ability is low
2	IF TAT is <u>medium</u> THEN Operation Ability is medium
3	IF TAT is <u>high</u> THEN Operation Ability is high

4. Liquidity ratio: As shown in Table 16, this section presents samples of the liquidity ratio rules that are applied by the fuzzy inference engine. Liquidity ratio is based on calculating the following three indicators:

- SA = Securities / Assets
- DA = Deposits / Assets
- LD = Loans / Deposits

TABLE 16. LIQUIDITY RATIO RULES SAMPLES

Rule #	Fuzzy Rule
1	IF SA is <u>low</u> AND DA is high AND LD is low THEN Liquidity is medium
2	IF SA is <u>medium</u> AND DA is low AND DA is low THEN Liquidity is low
3	IF SA is <u>high</u> AND DA is low AND MBGR is low THEN Liquidity is medium

4-3 Other Components

1. Fuzzy Inference engine: The most important two types of fuzzy inference method are Mamdani and Sugeno fuzzy inference methods [22]. This model is based on Mamdani inference method as the core of the reasoning process. The Mamdani-style fuzzy inference process is performed in four steps [23]:
 - a. Fuzzification of the input variables
 - b. Rule evaluation
 - c. Aggregation of the rule outputs
 - d. Defuzzification

The inputs of the model include the indicators values for the profitability, debt-paying ability, operation ability and liquidity ratios. The output includes fuzzy values and defuzzified values. The role of fuzzy inference engine is to match the fuzzy rules that are contained in the rules base with the entered values for the indicators data that is stored in the database to identify which rules should be applied and manage the reasoning process.

2. DBMS: The bank's data is managed by the database management system (DBMS). DBMS is used by the users to perform model's database managing operations including storing, retrieving, adding, deleting and modifying.
3. Database (DB): Database is used to store the entire bank's data including the financial indicators data. It is managed by the DBMS that allows the users (decision makers) to add, update and delete the bank's data.
4. User Interface (UI): User interface facilitates communication between the user (decision maker) and the implemented system of the model. It is also used to input the bank's data and show the results.
5. Defuzzification Process: Defuzzification is the process which transforms a fuzzy output of the inference engine to crisp output [24]. The input for the defuzzification process is the aggregate output fuzzy set and the output is a crisp number [25]. There are several defuzzification methods. Each provides a means to choose a single output based on the implied fuzzy sets [26]. Commonly used defuzzifying methods are:
 - a. The mean of maximum method.
 - b. The maximizing decision.
 - c. The center of gravity method. [27]

In this paper, the center of gravity method is used as a defuzzification strategy.

5- THE ALGORITHM OF THE PROPOSED MODEL

This section presents an algorithm of the proposed model for determining and predicting the credit risk rating for Egyptian commercial banks. Fig.12 shows the flow chart of the proposed model.

1. Login into the system.
2. Input the values of indicators for each financial ratio used in the credit risk rating assessment.
3. Determine the membership function numerical range for each indicator linguistic value.
4. If new bank
 - {
 - Input indicators values and data of the bank
 - }
 - Else
 - {
 - Retrieve indicators values and data of the bank.
 - }
5. Determine the bank indicator membership value.
6. Calculate the final value for each financial ratio by applying the appropriate fuzzy rules.
7. Defuzzify the calculated financial ratios values by using the center of gravity method.
8. Compare the output of the defuzzification process with Moody's ratings.
9. Print the class of credit risk rating of the bank.

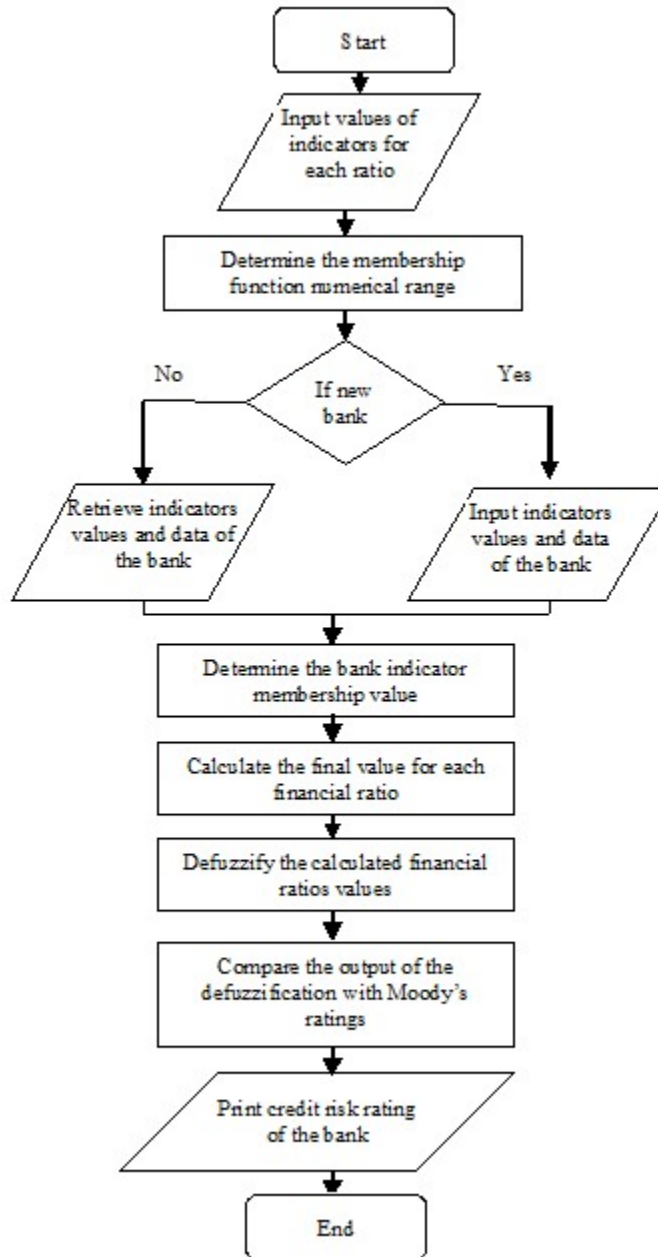


Figure 12 . Flow Chart of the Proposed Model

6- THE IMPLEMENTATION OF THE PROPOSED MODEL

This section presents the major steps used in implementing the proposed model and evaluating its effectiveness. The proposed model was implemented using fuzzy logic in MATLAB since it is the most common tool that is used for fuzzy systems. It can be used for defining the input, output, fuzzy rules, and the shape of membership function for the fuzzy system.

Using MATLAB, financial ratios membership functions were calculated, including profitability membership, debt-paying ability membership, operation ability membership and liquidity membership. The proposed model provides a user interface that allows decision makers to interact with it. The Visual Studio 2013 was used to create the graphical user interface (GUI) that allows decision makers to interact with electronic devices with images rather than text commands. The proposed model was applied on CIB Egyptian commercial bank. The calculated ratios by the model for the CIB bank are as follows:

1. Profitably ratio is low (2.60)
2. Debt-paying ability ratio is low (41.99)
3. Operation ability ratio is medium (9.86)
4. Liquidity ratio is low (25.7)

Calculation of CIB Bank credit rating percentage:

$$f = \frac{(2.60 \times 25) + (41.99 \times 25) + (9.86 \times 50) + (25.7 \times 25)}{2.60 + 41.99 + 9.86 + 25.7}$$

$$f = \frac{65 + 1049.75 + 493 + 642.5}{80.15}$$

$$f = \frac{2250.25}{80.15} = 28.07$$

Percentage of CIB bank credit rating by defuzzification process is (28.07), based on profitably ratio is low (2.60), dept-paying ability ratio is low (41.99), operation ability ratio is medium (9.86) and liquidity ratio is low (25.7). As a result, the proposed model predicted the rating classification of the CIB bank according to Moody's ratings as (Ba3).

7- CONCLUSION AND FUTURE WORK

The proposed model in this paper has proven its effectiveness in predicting the credit risk rating of the commercial banks in advance with a reasonable accuracy. This paper also provides a set of financial indicators which can be used in the assessment of the bank credit risk rating. These indicators were classified into four categories: profitability, debt-paying ability, operation ability and liquidity. By using the proposed model, decision makers will be able to determine the class of credit risk rating of commercial banks. The results showed that Fuzzy logic is one of the most significant techniques in machine learning that are used to predict credit risk rating of commercial banks. The results also indicated that fuzzy logic technique is more scalable, reliable, stable, and different from classical methods. It is recommended as a future work to integrate other machine learning techniques such as neural networks with the proposed model in order to enhance the accuracy of the model results.

References

- [1] K., Christian, "Credit Rating and the Impact on Capital Structure. Norderstedt," *Germany: Druck und Bindung*, 2009.
- [2] L. J. White, "Credit Rating Agencies and the Financial Crisis: Less Regulation of CRAs Is a Better Response," *Journal of International Banking Law*, vol. 25, 2010.

- [3] N.S. Abdel Megeid, “The Impact of Effective Credit Risk Management on Commercial Banks Liquidity Performance: Case of Egypt,” *International Journal of Accounting and Financial Management Research (IJAFMR)*, vol. 3, 2013.
- [4] J. Y. Yuan and L. Y. Guang, “Credit Risk Rating of China’s Commercial Bank to SME Loans,” *Chinese-Egyptian Research Journal*, vol. 2, pp. 9-33, 2013.
- [5] A. K. Abdelmoula, “Bank Credit Risk Analysis with k-nearest Neighbor Classifier: Case of Tunisian Banks,” *Accounting and Management Information Systems*, vol. 14, no. 1, pp. 79-106, 2015.
- [6] Moody’s Ratings Definitions. [Online]. Available: <https://www.moodys.com/Pages/amr002002.aspx>, [Jan. 21, 2016].
- [7] L. A. Zadeh, “Fuzzy Logic, Neural Networks, and Soft Computing,” *Communications of the ACM*, vol. 37, pp. 77-84, 1994.
- [8] L. A. Zadeh, “Fuzzy Sets,” *Information and Control*, vol. 8, pp. 338-353, 1965.
- [9] L.A. Zadeh, “Outline of a New Approach to the Analysis of Complex Systems and Decision Processes,” *IEEE Trans*, vol. 1, pp. 28-44, 1973.
- [10] L. Yijun, C. Qiuru, L. Ye and Q. Jin, “Artificial Neural Networks for Corporation Credit Rating Analysis,” *IEEE*, vol. 1, pp. 81-84, 2009.
- [11] H. A. Abdou, “Genetic Programming for Credit Scoring: The Case of Egyptian Public Sector Banks,” *Expert Systems with Applications*, vol. 36, pp. 11402–11417, 2009.
- [12] W. Hongxia, L. Xueqin and L. Yanhui, “Enterprise Credit Rating Model Based on Fuzzy Clustering and Decision Tree,” *Information Science and Engineering*, pp. 105 – 108, 2010.
- [13] C. Tsai and M. Chen, “Credit rating by hybrid machine learning techniques” *Applied Soft Computing*, vol. 10, pp. 374–380, 2010.
- [14] Y. Wei, S. Xu, F. Meng, “The Listed Company's Credit Rating Based on Logistic Regression Model Add Non-financial Factors,” in *2nd Int. Conf. Modeling, Simulation and Visualization Methods*, 2010, pp. 172 – 175.
- [15] P. Hájek, “Municipal Credit Rating Modeling by Neural Networks,” *Decision Support Systems*, vol. 51, pp. 108-118, 2011.
- [16] V. H. Duc and N. D. Thien, “A New Approach to Determining Credit Rating & Its Applications to Vietnam’s Listed Firms,” *Open University, Ho Chi Minh City, Vietnam*, 2013.

- [17] M. F. Rafiei, S. M. Manzari and M. Khashei, "An ANN Based New Approach Credit Rating Prediction Model: Evidence from Tehran Stock Exchange," *International Journal of Computer Science and Artificial Intelligence*, vol. 3, pp. 143-153, 2013.
- [18] M. R. Gholamian, S. Jahanpour and S. Mahdi Sadatrasoul, "A New Method for Clustering in Credit Scoring Problems," *Journal of mathematics and computer Science*, vol. 6, pp. 97-106, 2013.
- [19] R. H. Abiyev, "Credit Rating Using Type-2 Fuzzy Neural Networks," *Mathematical Problems in Engineering*, pp. 8-16, 2014.
- [20] N. Shovgun, "Fuzzy Neural Networks for Evaluating the Creditworthiness of the Borrowers," *International Journal Information Theories and Applications*, vol. 21, pp. 54-59, 2014.
- [21] U. F. Abdulrahman, J. K. Panford and j. Hayfron-Acquah, "Fuzzy Logic Approach to Credit Scoring for Micro Finances in Ghana," *International Journal of Computer Applications*, vol. 94, pp. 11-18, 2014.
- [22] S.N. Sivanandam, S. Sumathi and S. N. Deepa, *Introduction to Fuzzy Logic using MATLAB*. Springer-Verlag, 2007.
- [23] G. Andrew, I. Belik and S. Rahimi1, "A Hybrid Expert System for IT Security Risk Assessment" in *Int. Conf. Parallel and distributed Processing Techniques and Applications*, 2010.
- [24] Atef T. Raslan, Nagy. R. Darwish and Hesham A. Hefny, "Towards a Fuzzy based Framework for Effort Estimation in Agile Software Development," *International Journal of Computer Science and Information Security*, vol. 13, no. 1, 2015.
- [25] A. A. Mohamed and A. A. Salama, "A Fuzzy Logic Based Model for Predicting Commercial Banks Financial Failure", *International Journal of Computer Applications*, vol. 79, no. 11, 2013.
- [26] W. S. Levine, *The Control Handbook*. CRC Press, 1996.
- [27] S. Naaz1, A. Alam and R. Biswas, "Effect of Different Defuzzification Methods in a Fuzzy Based Load Balancing Application," *IJCSI International Journal of Computer Science Issues*, vol. 8, no 1, 2011.

"تداولية الحوار وأنماط التفاعل اللفظي في خطاب الأزمات بين الواقعي والمخيّل"

“Pragmatic of dialogue and types of verbal interaction in crisis discourse Between Reality and Fiction”

د/ الطاهر الجزيري

أستاذ الأدب والنقد المساعد بجامعة حائل - المملكة العربية السعودية

jaziritahar20111@gmail.com

الملخص:

تقدم هذه الدراسة محاولة لتفكيك بنية التفاعل اللفظي بأنماطه المختلفة: حوارات، ومحادثات، ومناقشات، ومقابلات، ومناظرات في نماذج تطبيقية مختلفة؛ إحداهما متخيلة كرواية عائشة البصري "كجثة في رواية بوليسية"، وأخرى واقعية كتلك التي دارت بين عدد من المشاركين والمتدخلين والفرقاء زمن جائحة الحمى التاجية أو كورونا (Covid19)، التي انتشرت تدريجياً في أرجاء هذا العالم فأحدث صدمة مروعة خلطت الأوراق ودفعت الإنسان المعاصر إلى مراجعة حساباته اجتماعياً، وعلمياً، ودينياً، وسياسياً. وعندما كان الحوار هو المعوّل عليه لمواجهة تلك التحديات التي فرضها الواقع، ظهرت الأزمة بأنواعها؛ أزمة تواصل، وتفاعل، وتوافق، ومصالحة. عدة أزمات خانقة تفاقمت واستحكمت حلقاتها على المستويات التعليمية، والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والإبلاغية، والتداولية؛ بسبب انتهاك قوانين الخطاب، وعدم مراعاة مقامات التواصل وسننه ومقتضياته، وهو ما خلق أزمة سوء فهم وفشلاً في تبليغ المقاصد نتيجة الافتقار إلى أدوات الحوار وآدابه؛ من لغة، ومعجم، وأسلوب، وسياق تفاعلي وغيرها؛ هذا الواقع المعطل استدعى مقارنة لسانية تداولية لكشف استراتيجيات التفاعل اللفظي في خطاب الأزمات وكيفية استعادة سبل الحوار النافع وتدارك ما فشل في حله المتدخلون والوسطاء، من أجل تهدئة التوتر في العلاقات البينية في المجتمع الإنساني وترسيخ لغة الحوار وتحقيق التوافق والتواءم بين البشر.

الكلمات المفتاحية: التداولية، التفاعل اللفظي، الحوار، خطاب الأزمات.

Abstract:

Based on several applied models, this study attempts to dismantle the structure of verbal interaction in its types: dialogues, conversations, discussions, interviews, in imaginary models represented in Aisha Al-Basri's novel titled "Ka Jothatin fi riwayatin boulisyatın", and a realistic one that took place between participants in the period of horrific events of Corona (Covid19) that has spread all over the world and shocked the entities of peoples. Contemporary man must do his self-reviews; socially, scientifically, cognitively, religiously, and politicly. When dialogue was the reliance on facing those challenges imposed by reality, the crisis became complicated on the social, political, economic, and linguistic levels, because laws of discourse were violated and didn't consider the context of communication, which created a disruption in misunderstanding and a failure in education, because of the need of dialogue tools and etiquette of language, lexicon, style, and context, etc... This reality necessitated a pragmatic treatment, somehow it did this study, to restore what was lost and to remedy what the interventionists and mediators failed to solve the tension in the interrelationships in human society and further consolidate the language of dialogue, consensus, and harmony among human beings.

Keywords: Crisis discourse, Dialogue, Pragmatics, verbal interaction.

- المقدمة:

إنه لمن مساوي الحوار أن يَبْسَ الإنسان بِنْتِ شَقَّةٍ فلا يُلقِي لها بالا فَتَهْوِي به في قاعِ جهنم⁽¹⁾ أو تعودُ عليه وبالا، ذلك أني - بعبارة كاترين كبرات أوريوني (Catherine Kerbrat-Orecchioni) - "حينما أتكلّم لا أستطيعُ أبداً أن أحوّ ما أقول، كما لا أستطيع أن ألغيه، وإنما قصارى ما أستطيع فعله أن أقول "ألغي، وأحو، وأعدّل"، وباختصار فيني أتكلّم أيضاً" (بارت 1999، ص 115). إن طبيعة الحوار الطرازية (Prototypique) تستدعي أن يكتسي بعداً محادثياً فهو مُلقى في الهواء على هيئة أقوالٍ متبادلةٍ يستحيلُ محوُّها أو التراجعُ فيها، لا سيما إذا التفتّطها السامعُ أو اللاقطُ الإلكتروني.

ويسوءُ الحوارُ عندما يخيّبُ أفقَ انتظارِ المتلقّي ويُفاجئُ توقّعاته، ويخيّبُ به المتحاورُ عن سياقه وأغراضه نحو وجهةٍ أخرى أو يخرقُ به منطقةً ليس للمحاور المشارك رغبة في وطئها بلسانه، لينحرفَ عن مقاصده وأغراضه، ويفقدَ وظيفته الحقيقية.

ولعلّ الناظرُ في معظم محاوراتِ العقدَيْنِ الأوّلِ والثاني من القرنِ الحادي والعشرين، الدائرة بين الشخصيات في المدونة الروائية العربية والجارية على الألسن بين العامة والخاصة زمن الحروب والصراعات والجوائح، المتمعّن في أدوارها وخصائصها الاجتماعية، المكتوبة والمنقولة منها على الشاشات المرئية، والدائرة في فضاءات التواصل الاجتماعي وغيرها، لواقفٌ على إشكالاتٍ جوهرية وأسئلةٍ وجيهة تُدهمُ تفكيره وتدعوه إلى تعميق النظر فيها وفضّ مغاليقها، وأهمُّ تلك الأسئلة:

لماذا أصبح الحوار في أيامنا هذه هامشياً، وغير مُجدِّ، ومنافيا لروح العصر؟ لماذا يخيّب في معظم أحواله ويفشل؟ وكيف يمكن إقامة حوارٍ فعّالٍ وخصبٍ ومسؤولٍ، بعيداً عن التسرع، والتوتر، والتهور، ومجازة التشنج وتعكير أجواء التفاعل اللفظي والمسارة إلى تأجيج روح الصراع بين البشر؟ وما هي الحلول والاستراتيجيات الناجعة للمشاركة في محاور ناجحة وبناءة؟

عدة أسئلة ملحّة تتبادر إلى الذهن يُراد من طرحها إمطة اللثام على واقع التفاعل اللفظي في المجتمع العربي وفي نماذج منتخبة من المجتمعات الغربية من خلال مدارس طرازات معينة من عائلة التفاعل اللفظي (famille de l'interactions verbales)، وفق عبارة أريوني،

(¹) جاء في الحديث النبوي الشريف عن أبي هريرة أنه سمع النبي ﷺ يقول: "إن العبد ليتكلم بالكلمة ما يتبين فيها، يزل بها إلى النار أبعد مما بين المشرق والمغرب" متفق عليه. (صحيح البخاري. الرقم (6478) باب حفظ اللسان)

ومعالجة مدى تعثرها أو فشلها في كنف الحياة الاجتماعية والثقافية، والنظر في استراتيجياته وآفاقها وحلولها الممكنة، وفق مقارنة تداولية من شأنها أن ترسخ ثقافة الحوار في مثل هذه الأزمات الخانقة التي تُستلب فيها حياة الإنسان وتُضيق بوصلته.

1- أنماط التفاعل الحوارية ومقامات التلطف زمن الجائحة:

استفاق مُعمرو هذا العالم على صدمة العشرية الثانية من القرن الحادي والعشرين بأحداثها المرّوعة التي هزّت كيانات الشعوب وحزّت ضمائرهم، إذ وصل الموت إلى مضاجعهم على غفلةٍ منهم، ليتأكد ما للأوبئة والجوائح من تداعيات وآثار أشدّ فظاعة ودمارا من الحروب، إذ خلط وباء كورونا الأوراق دافعا الإنسان المعاصر إلى مراجعة حساباته علميا ومعرفيا واجتماعيا ودبلوماسيا، بعد أن قُضي الأمر وفُرِضت العزلة وأمر الناس باتخاذ تدابير الحماية من العدوى لتتأى البشرية بنفسها عن الهلاك، ولم يبق سوى التواصل من بعيد بديلا ممكنا. وأمام هذا الواقع تصدّر الحوار المتخيل المشهد الروائي العربي مستلهما مرجعه من الواقع العربي والعالمي لينقل معاناة الإنسان بأسلوبٍ مختلفٍ عن أشكال التفاعلات الاجتماعية المألوفة.

والحوار الروائي، بوصفه مكونا رئيسا من مكونات رواية "كجثة في رواية بوليسية" للكاتبة المغربية عائشة البصري، ظفر بسمات أسلوبية وبنائية مخصوصة جعلته يراوح بين الحقيقة والخيال والواقع والمستحيل؛ إذ يدور بين الكاتبة وهي الراوية والشخصية المحورية والجنة التي توفيت ثم أعيدت عام 2010 للحياة من جديد، والمقرّر العسكري المكلف بكتابة تقريرٍ عن الشخصية/الجنة منذ ذلك الوقت حتى زمن الكتابة (عام 2020)، عبر انتزاع اعترافاتها عنوة.

لقد شكّل الحوار في الرواية هيكلها محتويا السرد والوصف الحجاج معبرا عن أزمة في التواصل كاشفا أسرار الشخصيات وصفاتهم، بينما بدت سائر أنماط التفاعل اللفظي في الواقع جارية على علاقتها نفعية في غاياتها بيّنة أهدافها. وعلى الرغم من ذلك فإنه لا مفرّ للإنسان من الانخراط في الحوار؛ فهو المعوّل عليه لمواجهة تلك التحديات التي فرضها الوباء وما خلفه من أزمة تفاعل لفظي، إذ غدا ضرورة ملحة بعد أن كان اختيارا، وحقيقة لا غنى عنها لاستعادة ما فُقد وتدارك ما فشل في حلّه المتدخلون والوسطاء من أهل الحُل والعقد، لذلك اتخذت الأزمة أشكالا متنوعة، فهي:

- أزمة تفاعل لفظي وانتهاك لقوانين الخطاب وعدم مراعاة مقامات التواصل.

- أزمة نفسية بسبب سوء الفهم والفشل في تبليغ المقاصد.
- أزمة افتقار إلى أدوات الحوار والتأدب بأدابه؛ من لغة؛ ومعجم؛ وأسلوب وغيرها.
- أزمة تحصيل علمي أدى إلى تراجع في المستوى التعليمي وإلى التأخر الدراسي.
- أزمة مثقفين عاجزين عن تقديم الحلول المجدية لجميع هذه التداخيات والآثار المترتبة عن الصدمة الوبائية.
هذه الأوضاع كان لها دور بارز في توتر العلاقات البينية في المجتمع الإنساني، ومما زاد الطين بلة ما آل إليه التفاعل اللفظي عن بعد من الخرافات في الفهم وخطأ في التأويل.

ولما كان الحوار يمثل جسرا للتفاعل قائما على "التأثر والتأثير بين مرسلٍ ومتلقٍ في حالة حضورٍ وغيابٍ باستعمال الأدلة اللغوية، مطابقا لمقتضى الحال" (خطابي 1991، ص 129)، كان لا بد له أن يتشكل وفق سياقات متنوعة إما هو متخيل خاضع لشروط التجريب والصنعة الفنية، أو هو واقعي جارٍ بين المتخاطبين مشافهة مباشرة أو نقلا قبل أن يقتصر على وسائل التواصل الحديثة وتقنياتها في مقامات افتراضية تتفاوت فيها جودة التبليغ ومنازل الفهم والتأويل، وتتعدد أنماطه واستراتيجياته وأهدافه.

لقد أفصح طه عبد الرحمن عن الحقيقة التداولية الكبرى التي مفادها أنه "لا كلام إلا بين اثنين ولو كان كلام المرء مع نفسه، ولا اثنين إلا 2000، عارضٌ ومعارضٌ، ولا عارضٌ إلا بدليل، ولا معارضٌ إلا لطلب الصواب، ولا طلب للصواب إلا بجملة من القواعد" (عبد الرحمن ص 93). إن تداولية الحوار قائمة في الأقوال المتبادلة بين المتكلمين في مقام معلوم أخذاً ورداً، مفهوم لم يحد فيه -عبد الرحمن- على حدّ الحوار التفاعلي بوصفه تبادلاً للأقوال بين مشاركين اثنين أو أكثر في مقام معين وزمن محدد، وحول موضوع محدد، وإنما جاء شاملاً للمونولوج وجامعاً للمفاوضة بوصفها شكلاً حوارياً قائماً على الاعتراض، مغتنياً عن تناول الحوار في خصائصه الفنية وأساليبه البلاغية. وعلى الرغم من ذلك فإن منطق الحوار ما يزال قادراً على اختراق أنماط التفاعل الحوارية الأخرى وأساليبه، من محادثة، ومفاوضة، ومرافعة، ومدولة، ومقابلة صحفية، وحديث طبي، ومناقشة، وغيرها، لاتساع رؤية نظرية أفعال الكلام ومقاصد المتكلمين واختلاف مقامات تواصلهم، مما يجعل أفعال تَلَفْظَهُمْ يعرّضها تماماً كالعجز عن حصر مقاصد المتكلمين ونواياهم، وتحديد مدى صدقية أقوالهم. ويبقى، مع ذلك، تشخيص واقع الحوارات وأساليبها ومقاربة رؤاهم ومحاولة فهم مقاصدهم ماثلاً في أنماط الخطاب المنجزة.

1.1- خصائص التبادلات في التفاعل الحوارى واستراتيجياتها بين الواقع والمنتخيل:

يعتبر جان ميشال آدام أن لفظي "الحوار والمحادثة مترادفتين على الأغلب، عندما نتكلم على التحليل المحادثي بشكل عام. وأعتقد من الأجدد القول إنهما يمثلان وجهتي نظر حول الكلام المتبادل، فالمحادثة تحصل بالنظر إليها من وجهة نظر نفس- اجتماعية خطابية أو بوصفها نوعا من الخطاب شأنها شأن الحديث، والمقابلة الصحفية، والمحادثة الهاتفية إلخ. إن الحوار ليس شيئا آخر سوى وحدة تركيبية نصية (شفوية أو مكتوبة)" (Adam 2001, P.148).

وتمثل الأساس الذي يقوم عليه الحوار في اقتراحه شرطيا بوجود الإنسان وتجزئه في محيطه الاجتماعي، لذلك يعود بنا الحوار "إلى الأصل، وهذه الحقيقة الأصلية هي أن الإنسان ليس مفردا بل هو جمع، هو "ذات" و"غير" في الآن نفسه [..] فبقدر ما أمارس قدرتي الحوارية مع الآخرين الذين هم خارج ذاتي، فإنني أتعرف، في الحقيقة، على "الآخرية" أو قل "الغيرية" الموجودة في هذه الذات" (عبد الرحمن 2000، ص29)، إذ يعيش الآخر فينا حيا مستحضرا في الذهن أو مفقودا أو غائبا فنخاطبه ونسأله ونناجيه من منطلق معرفتنا له ولأنفسنا.

إن الحوار سواء كان داخليا ذاتيا (Monologue) أو ثنائيا (Dilogue) أو ثلاثيا (Trilogue) أو متعدد الأطراف (Polylogue)، لا يأبى إلا أن يكون منشطرا إلى مداخلات وردود، يتحقق بها التفاعل في مفهومه الضيق والعام (الجزيري 2011، ص39). ويتمثل التفاعل اللفظي "في استمرار "أدوار الكلام" التي تخضع إلى نظام التداول في الكلام وإلى قواعد الانسجام الداخلي (الاتساق) أيضا" (Kerbrat- Orecchioni 1998, P.193) بين أفعال اللغة وهي النواة الأولى لكل مداخلة أو رد أو مداخلة مرسله من دون رد.

ويسمى رد الفعل فعلا اعتراضيا لأنه "فعل إداري وليس فعلا إقباليا" (عبد الرحمن 2000، ص38). وهذا مع اصطلاحات عليه كبريات أوركيوني بالرد (Replique) وهو تبادل إرجاعي وإداري بينى على التدخل الابتدائي والإقبالي ويتفاعل معه. وغالبا ما تكون الردود الإدارية انفعالية وانسحابية. من هنا يمكن حصر أهم استراتيجيات الحوار من خلال طبيعة التبادلات (Echanges) بين المتحاورين إقبالا على التلفظ أو إدارا أو مداخلة (Intervention) وردا (Replique).

2.1- تداولية الحوار واستراتيجيات التفاعل اللفظي:

إن المتأمل في روافد التداولية وعمقها الفلسفي التحليلي يلاحظ أنّ اللسانيين والنقاد المهتمين باللغة وقضاياها، لم يثبهم الانبهار بما وانتقادها لاكتساحها حُقولا معرفية متعددة كعلوم الاتصال، وعلم النفس المعرفي، ونظريات التلفظ، وتحليل الخطاب، ونظرية البلاغة، والحجاج، والسيميائيات. فمن الفلسفة التحليلية تولدت نظرية أفعال الكلام (أوستين، وسورل، وغرايس) والتي اهتمت بمسألة الإنجازية، وأفعال القول، وقوة التأثير بالقول، واستعمال اللغة في مقامها، ومنها ظهرت التداولية العامة، وتداولية الخطاب (فان ديك) ذات البعد التطبيقي الموجه إلى النصوص المنتجة، والتداولية المدججة في اللسانيات (يمثلها ديكر و أنسكمبر) ويتمثل دورها في طرح مسائل الاقتضاء وفعل الحجاج وقوانين الخطاب، فضلا عن إضافة بول غرايس البليغة لمسألة الاستلزام الحوارية. ثم توسعت التداولية العرفانية لتولي عناية بالمسارات الاستدلالية، وترسخ أسس نظرية المناسبة على أيدي سيربر وولسن، كما أرست عالمة اللسانيات الفرنسية أوريكيوني دعائم التداولية التفاعلية.

لذلك اتجه التداوليون نحو دراسات بنية المحادثات فوضعوا لها منطقا ومبادئ واستراتيجيات، لدراسة أنماط التفاعل اللفظي واستراتيجياته، ومحاولة الإجابة عن سؤالين مهمين هما ماذا قيل؟ (Dictum) وكيف قيل؟ (Sarfati 1997, P.21) (Modus)، وهو ما يحيل على نظرية الإنجاز لدى أوستين وتلميذه سورل واهتمامها بمسائل الصدق والكذب ومقاصد المتكلمين.

إن موضوع التداولية ليس اللفظ أو الجملة وإنما هو التلفظ والقول الدائر في الحوارات ومختلف التفاعلات الخطابية، فهي علم معني بدراسة اللغة في الاستعمال في مقامات تلفظ محددة. ومثلما كانت المحادثات موضوعا للتداولية، فإن التفاعل الحوارية هو موضوعها، إذ إنّ دراسة الحوار استفادت من دراسة بنية المحادثة في شكلها الهرمي الذي حددته سلفي دورير (الجزيري 2011، ص66). وقد توصلت دورير إلى أنماط مختلفة من التبادلات التي يتألف منها الحوار وأهمها التبادل التعليمي، والتبادل الجدلي، والتبادل السجالي.

أ- التبادل التعليمي:

ورد في كتاب "الحوار في الخطاب" (الجزيري 2011، ص200-208)، أن استراتيجية التفاعل التعليمي في الحوار لها غاية نفعية، فهي تعالج مواضيع متنوعة منها الإخبار عبر العرض، والوصف، ونقل المعلومات، وتبادل الآراء بين طرفين أو أكثر، وتتفق في مجملها مع الأهداف

التي يرمي إليها قانون الإخبار. وقد جاءت التبادلات التعليمية في الرواية لتؤطر الأحداث المروية والأقوال، فمنذ بداية الفصل الأول منها بادر المقرر بالتعريف بنفسه:

“- مرحبا أخيرا وصلت. منذ عشر سنوات ونحن في انتظار عودتك.

صوت كردّ الصدى يأتي من بعيد.

حملتُ في ظلال وجه غريب” ص 4

إنّه المقرّر العسكري، كما رأته الجثة، معه ستواجه مصيرا مجهولا؛ مقرر قاس بدرجة عقيد ترافقه مساعدته التي لا تعرف الشفقة إلى قلبها سبيلا، فيدور بينهم حوار من أجل انتزاع الاعتراف من الجثة عما ارتكبته من أفعال قبل موتها، وهي تتردد بين الحياة والموت الثاني، هذا الحوار الذي طغى على أحداث الرواية وشكّل عمودها الفقري للرواية، لم يسلم في مجمله من البتر والانتقاء والتجزئة.

“قدّم الرجل نفسه:

أنا المقرر وهذه مساعدتي” ص 5

وإذا سلمت المحاورة المنظمة المتساوية في المداخلات والردود من البتر، فإنها لا يمكن أن تخرج عن البنية الثلاثية المتداولة: تبادل افتتاح، وتبادلات جوهرية تمثل جسد الحوار، وتبادل ختامي ينتهي به الحوار. وغالبا ما تتشابه التبادلات الافتتاحية والختامية بين المتدخلين لطابعها الطقوسي، فهي "كليشيهات" مكررة يرددها عامة الناس ويتداولونها بينهم دون ملل. أما جوهر الحوار فيختلف باختلاف الموضوع والهدف وطريقة العرض، فهو إما خبري، أو إنشائي، أو فكري، أو اجتماعي، أو علمي..

ومن الحوارات التعليمية ما يدور على وسائل التواصل الاجتماعي كالواتس آب، والتويتير، والأنستغرام، والفيس بوك، والمسنجر، والتليغرام، والسناش وغيرها، من حوارات مباشرة، ومحادثات، ومفاوضات، وندوات علمية، ومناقشات، ومحاضرات في قاعات الدرس وفي قاعات الاجتماعات، وعند التجمعات المهنية، والأنشطة التعاونية المباشرة، فضلا عما تؤديه الهواتف الجواله والصالونات الفكرية والأدبية، والتطبيقات والمنصات التعليمية الحديثة مثل "زوم"، و"غوغل كلاس"، و"تيمس"، و"غوغل ميت"، و"ويب إكس" وغيرها، من أدوار ذات شأن كبير،

حلّت محلّ الحوار المباشر في مناسبات كثيرة، منها جائحة كورونا، وحققت منجزات ما كان يحلم بها الإنسان قبل اكتشافه تلك الوسائل التطبيقية.

ب- التبادل السجالي:

غالبا ما ينشأ هذا التبادل بين أطراف متساوية في الرتب اجتماعيا، يدّعي كل طرف من المتساجلين معرفة الحقيقة وينزعها عن الآخر، ويستمرّ السجال دون الوصول إلى اقتناع، وقد ينتهي بالسباب والتراشق بالكلام الجارح. وتقع المواجهة بين طرفين متضادين يهاجم أحدهما الآخر، ويلقي عليه اللوم والتهم جزافا.

وقد يتعدّد المتساجلون في حضور متواطئ يعمل على إيقاد فتيل النزاع. لذلك غالبا ما يستدعي الخطاب السجالي ثلاثة أطراف؛ محاور سجالي يهدف إلى تشويه سمعة شخص ما في حضرة متلق معين يسعى إلى أن يكون متواطئا مع أحد الطرفين.

ففي رواية عائشة البصري ينشب السجال والجدال (Polémique) بين الجثة والمساعدة والمقرّر عندما تتهمها بالجبن وعدم الاعتراف بالخطيئة الكبرى؛ قال المقرّر: "أنت ارتكبت أفظع خطيئة، وهبك الله حياة فضيعتها، ثم أهداك أخرى كعمر مضاف، فضيعة كذلك.. الله لا يحب من يضع هداياه" (ص.115)، ويشنّد السجال بين المقرّر والمساعدة عندما تتهمه بالتعاطف مع الجثة وتصديقه لاعتراقاتها، فتلتفت إلى الجثة قائلة "ما هذا الجبن؟ أليس ليديك القليل من الشجاعة لتعترفي صراحة ودون استعارات أنك نادمة على الطريقة التي أدّرت بها دفعة حياتك؟" (ص.119).

وتمثل التبادلات السجالية أدنى مستويات التحوار لأنها تهدف إلى المنافسة وتحقيق الغلبة، فهي كلام متهافت، وصيغة من صيغ المحادثات اليومية تدور بين عامة الناس في مجتمعات مختلفة وبين فئات متدنية ثقافيا وتعليميا؛ لذلك يمكن أن تتضمن التبادلات السجالية فلتات لسان أو كلام نابٍ أو مستنكر من أحد الطرفين أو كليهما، وغالب ما لا تكون تلك الهفوات وليدة المصادفة بل هي أفعال نفسية جديدة لها مغزاها تكون ناجمة عن تظافر أو تعارض قصدين (عزت، 1973، ص61)، كما تنشأ محاولة فهم مقاصد المتكلمين في كثير من التبادلات من بيان حقيقة تلك الهفوات ومقصدها وتمييز مستوى الهجنة في لغة ذلك المجتمع ودورها في توجيه الأقوال وتأويلها.

ت- التبادل الجدلي:

يتألف الحوار الجدلي على أدنى تقديرٍ من مداخلٍ وردٍّ، أي من تبادلٍ. ويستوجبُ تبادلُ المفوِّظ بين طرفين متعارضين الجدَل في الفكر والرأي والأيدولوجيا. ويعتبر الحوار الجدلي استراتيجيا قائمة على أطروحتين متناقضتين، أطروحة ونقيض أطروحة، يتناهما شخصان وكل يدافع عن رأيه ويقدم حججه المدعمة له ليرد بها عن حجج الآخر. كما تكون المداخلات في الحوار الجدلي محدودة الطول، وغالبا ما تنتهي بين المتجادلين إلى اتفاق قد تتطابق فيه وجهات النظر وقد تنتهي إلى اتفاق على الاختلاف بينهما.

وكثيرا ما تدور مثل هذه الحوارات على شاشات التلفاز بين ممثلي الأحزاب والجمعيات والمذاهب والمنظمات، وغالبا ما تكون موضوعاتها سياسية، أو دينية، أو اقتصادية، أو اجتماعية تعبر عن أيدولوجيات أصحابها وانتماءاتهم ومواقفهم، وبصرف النظر عما يرفع من شعارات أو يُبنى من مقولات ومواقف فإن الحوار الجدلي يمثل الأساس الفلسفي لأي معرفة، والباعث الرئيس لأي وعي لدى الأفراد والجماعات.

ويحدث أن تتخذ بعض القضايا الاجتماعية أبعادا سياسية كقضية المساواة بين الرجل والمرأة، أو اضطهاد المجتمعات العربية للمرأة والنظرة القاصرة لها؛ وهو ما عبرت عنه الجنة في سياق حديثها للمقرر عن مبررات الحزن الذي طبع كتاباتها الروائية: "وضعي كامرأة عربية لم يساعدي كثيرا، بل عمق الهوة بيني وبين الفرح، وتّر علاقتي أكثر بالعالم.. كلّمّا حاولت أن أكتب فرحا وحبّا سعيدا تتداخل الأقدار لتضع حاجزا بين الشخصيات وبين السعادة.. ما ذنبي أنا، إن كانت كل شخصياتي الروائية بمصائر محطمة" (ص94-95).

ث- التبادل الإلزامي:

يشير طه عبد الرحمن إلى أن مراتب الكلام تخضع إلى حدّ "العرض" وهو "أن ينفرد العارض ببناء معرفة نظرية، سالكا في هذا البناء طرقا مخصوصة يعتقد أنها ملزمة للمعروض عليه" (عبد الرحمن 2000، ص38) إذ يقيم أدلته ليلزم بها الآخر لتصديق عرضه. ويتنزل الحوار الإلزامي ضمن هذا النمط في التفاعل.

ويقوم التفاعل الإلزامي على بنية من التبادلات ترجح فيها كفة الكلام لصالح الأمر الناهي، الموجه القائد، وتكون ملزمة للمحاور الأدنى درجة، وهي تبادلات تكاد تخلو من استعراض الأدلة والحجج لطابعها الإلزامي غير القابل للرفض أو النقض أو التنفيذ، إذ إنّ المتلفظ (أ)

لا يمكنه أن يوجه أمراً إلى المتلقي (ب) إلا إذا كان الطرف الثاني في رتبة أدنى من الأول، أي أن يكون (أ) مصتفاً أعلى من (ب)؛ فوفق المثال الذي أورده بنفينيست يجب أن تكون رئيساً للجلسة حتى يجوز لك القول: "أعلن عن افتتاح الجلسة" (الجزيري 2011، ص 205).

وسواء كان الحوار يديره ذو مرتبة عليا أو يشارك فيه فإن المقاصد التي يبلغها تحظى إما بالإذعان والقبول أو بالرفض غير الصريح. وعلى الرغم من ذلك فإن الحوار الحقيقي لا يكون مبلغاً مقاصده إلا إذا تلفظ به المتحاورون بلغة يفهمها المشاركون المتزعمون فوق خلافاتهم من أجل بلوغ مقام التوافق والتفاهم، عندئذ يتألف الحوار من تبادلات منظمة في متواليات يتفاعل فيها المتحاورون، فتكون سليمة المبني واضحة المعنى والمقصد، إلا إذا ما طرأ مشير أو ظهر عائق فإنها تصبح منهوكة أو مبتورة أو مقطوعة تشي بخروجها عن منطق التبادل ومقتضياته.

وغالبا ما يتسم الحوار الروائي بالبتر والقطع والنقل والإلزام ففي رواية "كجثة في رواية بوليسية" يطغى الطابع الإلزامي على الحوار، ذلك أنّ دور المقرر يتمثل في انتزاع أقوال الجثة وتهديدها للحصول على أكبر قدر من المعلومات؛ "تقدم الرجل نحوي خطوة، تحسس سلاحا مثبتا بجذعه:

— أنت هنا في مكان محاييد خارج الحياة وخارج الموت.

جسدك مغلق وروحك سجينه إلى حين الخلاص، خلاصك إجازة التقرير... " (ص. 6، 7)

وعندما تلزم الجثة الصمت ولا يعجب المقرر ما تذكرته من أحداث يهددها بمقنة كبيرة، وطلب منها الحديث عن مشاعرها لأن ذلك الأمر مهم بالنسبة إليه. (ص. 39)

ويبدو من خلال هذا التفسير لمبرر وجود المقرر مع الجثة "الاستثنائية" التي جعلت منها الكاتبة راوية على قيد الحياة وشخصية ملقاة على سرير الموت في إحدى المستشفيات، هو الرغبة في معرفة ما جرى من أحداث منذ اختفائها منذ 6 فبراير 2010 تاريخ أخذ الشخصية لتذكرة وحقيبة سفر إلى نيكاراغوا عبر مدريد حتى زمن التحقيق؛ وهو الحدث الوحيد الذي استرجعته الجثة حتى منتصف الرواية. وقد أعلنت الرواية على لسان المقرر في صفحات متقدمة أنّ الميثة الأولى كانت قبل سنة 2010 وكانت إثر عملية ولادة (ص. 92)، وقد أضفت

على المقرر هالة أسطورية فقدتمته ومساعدته تلميحا على هيئة منكر ونكير والمقام مقام سؤال الملكين (ص. 127). قال المقرر: "أنتم، بني البشر، تقضون العمر في التجول بين الموت والحياة، دون أن تدركوا ذلك.. " (ص. 16)

وتظهر الشخصية في موقف من الخوف والهلع مستنكرة وجودها في ذلك المكان وأمام ذلك المقرر وهي عاجزة عن استرجاع ذكرياتها: "أين كنت؟ ما هذا الضباب الذي يجلب كل شيء؟" (ص.16)

وتجد لnesiaها مبررا في حكمة الكاتب بوخيس التي تقول: "إن النسيان هو الانتقام الوحيد والغفران الوحيد" (ص.17) فتعلّل النفس لتنسى كثيرا من الذكريات المؤلمة التي مرّت بها، لكنها تكتشف بعدئذ أنها قد أغلقت ذاكرتها كلها، بينما يفاجئها المحاور المقرر بمعرفته المسبقة كل أفكارها وما تخفيه من أسرار، دون أن يتخلى عن مساعدتها على تذكر ما نسيته أحيانا وتوجيه الحوار الوجهة التي يريدتها:

"-نحن نعرف حياتك قبل السادس من فبراير 2010 قد دونّا تفاصيلها في موتك الأول... (ص.15)، وستكون الميتة هذه المرة الثانية بعد التأكد من جهوزيتك للموت". (ص.15)

3.1- مراتب المشاركين في الحوار ومقاماتهم:

يرتبط مفهوم المقام بمعنى الملفوظات في سياقها النصي الداخلي والخارجي، فهو عنصر دلالي "تداولي" بكل ما يشتمل عليه من مكونات كالزمان والمكان والمتكلم والمخاطب وأحوالهما وما يربط بينهما من علاقات وما يتصل بهما من أوضاع ومواقع (Moeshler 1985, P.231)، علاوة على شرط الكفاية، الذي أحقه محمد نظيف بتلك المكونات، لتسير المحاورة على الوجه الأكمل وتبلغ المضامين الحوارية ف"حضور الكفايات لدى أطراف الحوار يعطي دفعا لعملية التفاعل التواصلي يصل به إلى مستويات استدلالية معرفية لا مجال معها للرجوع إلى الوراثة" (نظيف 2010، ص10). ويتحقّق هذا الشرط فيما جاء به الجاحظ على لسان بشر بن المعتمر من أن يعرف المتكلم "أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك مقالا، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات" (ميلاد 2001، ص391).

ويتفق هذا المعنى الذي اصطلح عليه الجاحظ وعدد من العلماء العرب القدامى² مع ما عبّر عنه جان روبرت فيرث (Firth) بسياق الحال (Context of situation) أو سياق الموقف، وهو ما يؤثّر في المخاطبين من أوضاع خارجية وداخلية كالمكان والزمان والأجواء

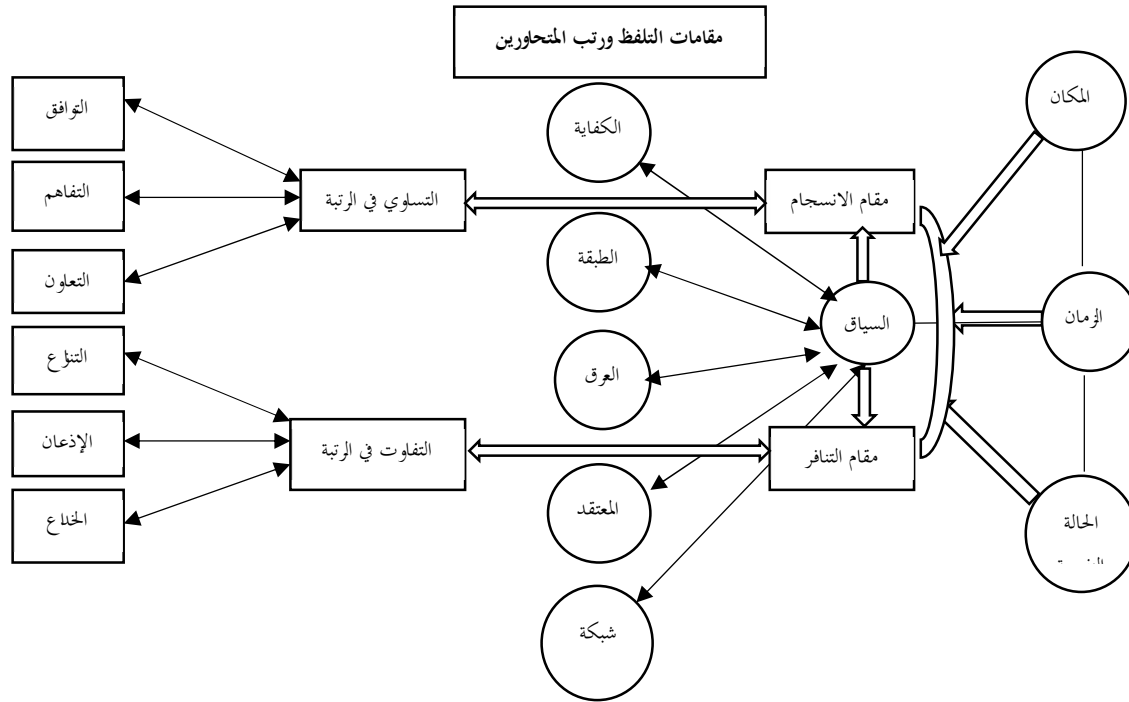
والأحوال النفسية، سلوك الشخصية من تأدب واحترام وسخرية وضحك وابتسام ما لها من علامات غير لغوية من شأنها أن تساعد على نجاح المحاورة أو تدفع إلى فشلها.

ويمكن استخدام مفهوم الحال والمقام لتفسير "اختلاف الدلالات المخصوصة باختلاف المقامات والأحوال وانعكاس كل ذلك في الأبنية الإعرابية. فالاستفهام مثلا، وهو معنى نحوي، قد يُستخدم في مقام مناسبٍ لمعناه الوضعي، وقد يستخدم في مقام لا يناسب ذلك المعنى الأصلي، إذ يكون المتكلم عالما بما يستفهم عنه، فيفيد التوبيخ والتقرير"، وفق ما أورده (ميلاد 2001، ص 402، 401)، وغيرها من أعمال اللغة كالتمني، والرجاء والالتماس والأمر والنهي...

ويؤثر سياق الحوار في مجرياته وفي طبيعة التفاعل بين المتحاورين، لذلك تنقسم سياقات التواصل بين القائلين إلى ثلاثة أنواع: السياق المرجعي، والسياق المقامي، والسياق التفاعلي. وإذا كان السياق المرجعي يتصل بتحديد العلاقة بين العلامات ومراجعتها ليتمكن المتلقي من الوقوف على عناصر الحوار المرجعية، فإن سياق المقام يشكل جزءا من البواعث الاجتماعية الفاعلة في الخطاب الحوارية، وهي بواعث تؤثر الحوار ليسير وفق حدود واضحة. أما السياق التفاعلي فيعين المتحاورين وموضوع الحوار، إذ يبين مدى إدراك الموضوع الحوارية من طرف المتحاورين ومدى انسجامهم مع القضايا المطروحة فيه (نظيف 2010، ص 10، 11).

وغالبا ما تدور الحوارات في أجواء متقاربة من حيث رتب المتكلمين وطبقاتهم أو متباعدة، كما في الشكل البياني (1)، إذ يتراوح مقام التفاعل بين التفاوت من حيث الانسجام أو التنافر في المقامات، فيؤثر اختلال التبادلات أو انتظامها وفق تراتبية (Hierarchie) معينة في طبيعة سير الحوار ومآله.

الشكل (1)



أ- مقام الانسجام بن المتحاورين في رتب متساوية:

يتنوع التفاعل في الحوار بتنوع تبادلاته ويخضع إلى استراتيجيات مختلفة تعمل على تجاوز مناطق التعثر وتخطي الحواجز المانعة من التوصل إلى حلول لمشكلات الإنسان المعقدة. ولعل تحقق الفهم في الزمن المناسب مما يدفع بالمحاورة إلى الأمام، ليتسنى للطرفين الاستمرار في الرد بعيدا عن أساليب المخالطة والخداع، أو سوء الفهم، أو الاتهام بالعجز عن التوافق والانسجام.

ويمثل الانسجام روح التفاعل في الحوار بين المشاركين وأصله. وهو ما يبدو بين متحاورين من تقارب وتفاهم، قد يشمل هذا المقام عدة طبقات أخرى متقاربة رتبيا يسهل فيها التواصل ويجري الحوار في كنف التوافق والتفاهم والاحترام. لكن ذلك لا يمكن اتخاذها قاعدة بين المتحاورين فربَّ مُعيق بسيط يمكن أن يقلب أدوار الحوار وطباع المتحاورين وأساليبهم في الكلام.

وإذا كان مقام الانسجام في رواية "كجثة في رواية بوليسية" مغيباً لعدم وجود تساوي في الرتب بين الشخصيات، إلا أن الجانب الإخباري التعليمي لم ينقطع نهائياً وتمثله تلك اللازمة "حول" المؤطرة للأقوال والتعليمات والأخبار المنبثقة من مكبر الصوت وجهاز اللاسلكي، معلنة عن تطورات وتداعيات فيروس كورونا في العالم، فتنتشر الخبر بعد تحيينه كلما طرأ جديد على الأحداث، وأول تلك العبارة ما يلي:

"جهاز اللاسلكي يبعث طقطقات وجملاً متقطعة:

"...فيروس قاتل يجتاح الصين. حوّل.. مدينة ووهان تحت الحجر الصحي. حوّل..". ص15

ولكن المقرر الذي يبدو غير مكترث بتلك الأصوات والأحداث، يزيد من قلق الجثة وتعجبها وتركيزه على الجثة تساءلت: "هل حياتي مهمة إلى هذه الدرجة، كي تشغله عن أحداث علمية مهمة؟

غلب عليّ الفضول والرغبة في النيش في المآسي، فسألت:

- ماذا يحدث في العالم؟

نهرني المقرر:

ماذا يهمك في ذلك؟ إنه ليس علمك الآن.. ص78

كثيراً ما يلجأ كتاب الرواية في مقامات الغزل والعاطفة والتعبير عن الميولات إلى مقام الانسجام حتى وإن اختلف عامل التساوي الرتبي؛ ويبدو أن الجثة فيما روته قبل موتها الأول كانت تعاني من الحرمان وقلة الاهتمام حتى أنها كانت تشكو من الحزن على ماضيها:

"لاحظ الرجل شرودي:

- سأحدد السؤال: هل كنت سعيدة بالعودة للحياة؟" (ص.30).

هذا السؤال سيكون له صدى لدى الشخصية لتروي لحظات الحرمان التي مرت بها.

"تمنيت تلك الحكمة التي قالها "كلين ستود" لـ"مربيل ستريب" في فيلم "على طريق ماديسون": "دعيني أعنتي بحياتك" بدل أن يقول "أحبك" (ص.33)

ويتسم الحوار، في مقام التساوي، بالمحافظة على مبدأ التعاون والإقناعية والاعتقادية؛ وهو ما يستدعيه التعاون مع الغير في طلب الحقائق والحلول وتحصيل المعارف واتخاذ القرارات (عبد الرحمن 2000، ص37)، وتسجيل الموافقات الإيجابية. وتعتبر الإقناعية غاية التحاور ومقتضاه، يروم من خلالها المحاور مشاركة الغير اعتقاداته دون إكراه أو تعسف "تتبع في تحصيل غرضها سبلا استدلالية متنوعة تجرّ الغير جرا إلى الاقتناع برأي المحاور" (عبد الرحمن 2000، ص38).

أما مبدأ "الاعتقادية" فيقوم على أن يعتقد كل محاور بأن رأيه مقبول "وأن عناصر الدليل الذي أقامه هذا الغير عليه مقبولة، وأن تدليله بما مقبول بدوره" (عبد الرحمن 2000، ص38). وباختلال هذا المبدأ في حوار الشخصيات، كما في رواية عائشة البصري، يحتل مبدأ التعاون، وتسود الفوضى وتهتز القناعات ولا يبقى من سبيل إلا ممارسة التهيب والتعذيب لانتزاع الاعتراف الذي يرضي السلطة المهيمنة على الخطاب.

ب- مقام التنافر بين الرتب العليا والدنيا:

إذا كان الحوار التعليمي لا يواجه تنافرا بين أطرافه لوجود علاقة تعاقدية أو اتفاق مسبق بينهما حول طبيعة تلك العلاقة التفاعلية، فإن كثيرا من الرتب المتفاوتة تكون مثار شجار أو مدعاة لتعطل الحوار بسبب سوء الفهم أو ادعاء امتلاك الحقيقة أو حيازة معلومة ومن ثم يكون الخروج عن منطق الحوار.

ومن الملاحظ أنه في مقام التنافر لا يمكن للمتلفظ (أ) أن يوجه أمرا إلى المتقبل (ب) إلا إذا كان الثاني (ب) في مقام أدنى رتبة من (أ) أي أن يكون (أ) أعلى مقاما قياسا إلى (ب)، فالجندي لا يمكنه أن يوجه أمرا إلى الجنرال في الجيش مثلا، كما أن القول لا يكون ممكنا إلا إذا كان قولا مسموحا به «Le dire n'est faire que c'est un dire autorisé» لذلك فإن أي عملية خرق لهذا المبدأ تنتظرها عقوبة أو صراع ينتهي بالفشل الملحق بأحد الطرفين أو كليهما. (Ducrot 1980, P.293)

ومن المؤلفون في الحوارات بأنواعها أن "الإنسان المسيطر يتحدث أكثر من الطرف الثاني، بينما يظل الطرف الآخر الثانوي ينظر إلى وجه الطرف الأول أكثر مما يتحدث تمهيدا لانتقال تأثيره إليه. هذا لأن قوة فعالية من يجيد التحدث، أو السياسي، أو المبتشر، تصل إلى مشاعر

الجماهير. وهذا ما نعينه بالقول: «إن هذا الإنسان أو ذلك قد وضعهم في قبضة يده»، فالجذب العاطفي هو جوهر التأثير" (جولمان 2000، ص174). ويمثل صوت المقرر في رواية عائشة البصري رمزا للسلطة الدينية والعسكرية المالكة لحق الاستجواب وممارسة أساليب الضغط والتعذيب النفسي والجسدي على الجنث التي ترسل إليها.

"أنتم، بني البشر، تقضون العمر في التجول بين الموت والحياة، دون أن تدركوا ذلك.." (ص.16)

فتبدو الشخصية في حال من الخوف والهلع مستنكرة وجودها في ذلك المكان وأمام المقرر المرعب، بينما هي عاجزة عن استرجاع ذكرياتها. تساءلت الجنثة:

"أين كنت؟ ما هذا الضباب الذي يجلب كل شيء؟" (ص.16).

وتظفر لسيانها بمبرر في حكمة الكاتب بوخيس التي تقول:

"إن النسيان هو الانتقام الوحيد والغفران الوحيد" (ص.17).

وقد يكون الصمت عاملا مساعدا على تصحيح مسار المحاورة فيعدّل الأمزجة، كما قد يكون مثيرا ضديا فيدفع الطرف الآخر إلى المناورة والتطاول، وكثيرا ما تتخذ مساعدا لإنهاء المحاورة، لذلك رأى برونو أننا "نقف في حالة الصمت التفاعلي (Interactif) على خاصيات متصلة بعلاقات تراتبية "السيد" و"المسود"، فالمبادرة بالكلام موكولة عادة للمسود الذي سوف يكون ببساطة مثالا للسقوط في صمت موفر حيث يمارس السيد مراقبة فعالة على ذلك الصمت" (Bruneau. 1973, P.10)

ولعل غطرسة بعض المتحاورين واحتكارهم للكلام بوصفة أداة تسلطية، تعكس عمق أزمة الحوار خاصة، وخيبة أنماط التفاعل اللفظي عامة؛ فهي بمثابة الوقود الذي تضرم نار الغضب والصراع الطبقي، وهو ما حصل بين المساعدة والجنثة، فما إن نطق المقرر قائلا: "إنّها تصلي لندعها تذهب." ص124، حتى نشب الصراع بينهما بسبب اتهام المساعدة للمقرر بميولاته الجنسية، ثم جاء ردّ الجنثة ليعدل من أوتار الصراع، "قررت ألا أرحل قبل أن أصفي حساباتي مع هذه المرأة" ص.129

فلأول مرة تستنكر الجنثة تصريحات المساعدة وترد على تحاملها عليها قبل أن ترحل نهائيا عن هذا العالم.

2- أنماط التفاعل اللفظي وتأزم الخطاب زمن الجائحة:

يتحقق التفاهم بين المتحاورين إذا ما "تقاسموا شفرة أو عدة شفرات فيما بينهم معنى ذلك أنّ أي معرفة يمكن أن تتضمن ذلك الفهم، مثلما أن نجاح التبادل الخطابي يضمن تواصلًا مجديًا بين المشاركين" (Parret 2002, P.11). ولكن يعتقد باري يستدرك معتبرا أن هذه الفرضية لم يعد لها مصداقية اليوم، فلم يعد الفهم مشروطًا بالمعرفة المشتركة للشفرة أو لعدة شفرات كي يتحقق نجاح المجابهة التفاعلية (Parret 2002, P.72).

ويتأزم الحوار عندما تتعثر خطوات التواصل الإيجابي بينهم لسبب من الأسباب. ومن أهم أسباب تأزم الحوار ما تتسم به العلاقات الاجتماعية قبل التحاور من تنافر وعدم انسجام، أو يطرأ في أثناء التفاعل من عوامل ومثيرات، فضلا عن خرق مبدأ التعاون، وسوء الفهم، وممارسة دكتاتورية التفاعل اللفظي الناتج عن اختلال مراتب المتكلمين.

١.٢- خرق قوانين الخطاب في المحاورات:

أ - مبدأ التعاون عند غرايس:

يرى غرايس (Paul Grice) أنّ المحادثة تنشأ نتيجة لجهود التعاون التي تنجز في أثناء التبادلات الكلامية لا سيما "عندما يتعرّف كلّ مشارك على هدف موجود أو مجموعة أهداف أو على الأقلّ على اتّجاه مقبول لديهم جميعاً" (Durrer 1999, P.98)، وأنه على المشاركين في المحادثة احترام هذا المبدأ حتّى يتيسّر فهم أقوالهم (Durrer 1999, P.98)، لهذا وضع غرايس في كتابه "منطق المحادثة" مفهوم الاستلزام الحوارية القائم على مبدأ التعاون. وبناء على أربع قواعد إذا ما احترمتها المشاركون، كانت له بمثابة المعايير والضوابط التي يتحقق على أساسها الحوار الناجح، وقد لخصتها سيلفي دورير بعد ذلك مدعمة إياها بهذه الشواهد التوضيحية: (Durrer 1999, P.99)

- قاعدة الكمية (Quantité): أن تقدّم المعلومات بالقدر المطلوب ليس أكثر من ذلك ولا أقلّ.

- قاعدة النوع (Qualité): ألا تؤكّد ما تعتقد أنّه خاطئ.

- قاعدة الطريقة (Modalité): أن تتجنب الغموض وكن واضحا ومنهجياً.

- قاعدة العلاقة (Relation): أن تتكلم في الوقت المناسب وليكن الموضوع مناسباً.
وتعتقد دورير أنّ القاعدة الأخيرة لها وضع خاص، فهي تستطیع أن تحتوي المبادئ الثلاثة الباقية.
إنّ مقولات التحادث الأربع تنشأ وفق احترام مبدأ التعاون في أثناء إجراء المحادثة مثلما يفترض أن تتناسب مع الاتفاقات الحوارية والمونولوجية والبلاغية المعمول بها (إيلام 1992، ص 267).
ويقوم مبدأ التعاون بين المتخاطبين "لتحقيق الهدف من حوارهم، على صيغ محددة هي:
ليكن اندفاعك في الكلام على الوجه الذي يقتضيه الاتجاه المرسوم للحوار الذي اشتركت فيه.
والقواعد المشتقة منه موزعة إلى أربع أصناف:
ما يتعلق بكمية الخبر وهي:
- لتكن إفادتك المخاطب على قدر حاجته.
- لا تجعل إفادتك تتعدى القدر المطلوب.
ومنها ما يرتبط بكيفية تقديم الخبر، هي:
- لا تقل ما تعلم كذبه.
- لا تقل ما ليست لك عليه بينة.
ومنها ما يرتبط بعلاقة الخبر بمقتضى الحال:
- ليناسب مقامك مقالك
ومنها ما يتعلق بجهة الخبر:

- لتحتز من الخفاء في التعبير.

- لتحتز من الاشتباه في اللفظ.

- لتتكلم بإيجاز.

- لترتب كلامك. " (عبد الرحمن 2000، ص. 103، 104).

ويمكن للأطراف المشاركة في الحوار أو المحادثة ألا تحترم مبدأ التعاون فتخلّ بإحدى قواعده، وهو ما يدفع المخاطب إلى أن يصرف كلامه إلى معنى ضمني يقتضيه المقام على وجه الاستلزام الحواري. كما أن اختراق بعض تلك القوانين لا يحول دون تحقيق مبدأ التعاون؛ فمن يكذب أو يقدم جوابا خاطئا استجابة لأمر ما فإنه قد يكون متعاوناً مع مخاطبه الذي يحقّق استجابة معه (Durrer 1990, P.53). وكثيراً ما تحدث عملية اختراق هذه المبادئ إما عن طريق الثرثرة أو الإطناب في مقام غير مناسب وفق مصالحهم وانفعالاتهم ورغباتهم الحرة.

إن خرق قاعدة الاستلزامات الحوارية أو إبطالها ممكن حدوثه في التفاعل اللفظي لا سيما عندما تخطئ عملية الاستدلال التي تولد منها الاستلزام الخطابي "في هذا الإطار قد تفضي الاستلزامات الحوارية إلى أخطاء أو سوء فهم. وتمكن نظرية غرايس، في الآن ذاته، من تفسير نجاح التواصل (ولا سيما التواصل الضمني) أو إخفاقه" (روبول، وموشليير 2003، ص 63). ويتجلى خرق مبدأ التعاون بوضوح في حوار الزوجين كالاتي:

"فريد: «هل أحضرت الملابس من محل التنظيف الجاف...؟» إنجريد: (في لهجة ساخرة) «هل أحضرت الملابس من محل التنظيف الجاف...؟ إذا لم لا تحضر أنت ملابسك الملعونة؟ هل أنا خادمتك؟". فريد: (بصعوبة) «إذا كنت خادمة - فعلى الأقل - كنت ستعرفين كيف تنظفين الملابس" (جولمان 2000، ص 198).

إذا ما "سمعنا هذا الحوار في موقف كوميدي، ربما كان مسلياً، لكن هذا الحوار المؤلم اللاذع بين الزوجين اللذين قد لا يكون مستغرباً انفصالهما بالطلاق بعد سنوات قليلة من هذا الحوار (جولمان 2000، ص 198) أو أنّ الأجواء تستمر مكهربة، حتى تنتهي بالتأزم.

إنّ هذا الحوار الذي اختل فيه مبدأ التعاون حدّ التوتر وتبادل التهم بالتقصير، كان من الأجدر أن تعدّل فيه الزوجة عن أسلوب السخرية والتهمك بعدم تكرار كلام الزوج وترك العبارات النابية، وبالتالي تلطيف الحوار باستخدام سجل كلام يعبر عن الاحترام، وهو ما يعرف بالذكاء العاطفي الذي تعقبه خسارة أو ندم.

إنّ آفة الحوار الغضب "ومفادها أن يقول أحد قولاً أو يروي رأياً فيتصدى له الآخر، قائلاً: "لا، رأيك غير صادق" والرأي الصواب هو كذا وكذا" (عبد الرحمن 2000، ص.30)، والحال أنّ عليه أن يستمع إلى الأدلّة أولاً ثم يبطلها واحداً واحداً ثم يعرض رأيه النقيض، وهو ما لا يحصل البتّة، لذلك لا بد من اتباع منطق الحوار أي ما أطلق عليه هابرماس صفة "العقلانية الحوارية" (عبد الرحمن 2000، ص.36). إنّ غاية الحوار الأولى بلوغ المعنى المراد إلى ذهن المحاور وتحقيق الفائدة والتفاعل وفق مقاصد المتكلم، ومبادئ التخاطب وقوانينه، وأهمها:

ب- قانون الإخبار (Informativité): يقصد به الإخبار بموضوع ما، ويعرف أيضاً بمبدأ الإبلاغية وهو أحد مبادئ الغرايسية الجديدة التي يمثلها الفيلسوف الأمريكي جي أتلس (Jay Atlas) ويُتوقع بموجبه من المتكلم ألا يُخبر بأقل من المطلوب، وألا يقول أكثر من المطلوب ويُحوّل للمخاطب أن يستدلّ على أنّ ما يقال بصورة عامة يُمثّل بصورة نمطية" (هوانغ، 2020، ص. 334). لذلك لا يجب، وفق قانون الإخبار، التكلّم من أجل لا شيء والتفوّه بما يعرفه المتلفظ المشارك سلفاً... إلخ (مانغونو 2008، ص.82)، فهو قانون ذو طابع لساني. وقد اقترح براون ويول موضوع التكلّم (Speaking Topically) بديلاً لقانون الوجاهة عند غرايس ومفاده أن يكون لكل متكلم في الخطاب موضوعه الخاص، ولكنّ موضوعه هذا يصبّ في الموضوع العام للتخاطب أو "إطار الموضوع" (خطّابي 1991، ص.278).

ت- قانون الشمولية (Exhaustivité): ويقصد منه توفير معلومة دالة قصوى من شأنها أن تنال اهتمام المتلفظ المشارك (مانغونو 2008، ص.84)، ف"المثال الآتي "رأيت زيدا عشر مرات" يقتضي في نظر علماء المنطق أي "رأيتته خمس مرات" وهو قول صحيح في حين أن القائل "رأيت زيدا خمس مرات" بعد أن رآه عشر مرات يفهم قوله على أنه نوع من الكذب" (الجزيري 2011، ص.63)، فالمتكلم مطالب بتقديم كل ما يعرف من معلومات ليشبع انتظار المخاطب، وعدم إخفاء أي معلومة مهمة لديه.

ث- مبدأ النزاهة (Sincérité): صاغ سيرل هذا المبدأ واشترط "أن يلتزم المتكلم بأقواله فيصرح بما يفكر فيه دون أن يعلن عما لا يعتقد في صحته، ولا يأمر إلا بما يريد إنجاز، ولا يطلب إلا ما يرغب في معرفة الجواب عنه (Maingueneau 1990, P. 105). ويرتبط بالقصدية

لأن جملة مثل "أعد بأن" التي تتضمن فعل الوعد، يجب أن تقال في موقف جاد وتؤخذ على محمل الجد وليس في قصيدة أو في موقف هزلي، لأن الكلام التزام وتعهّد (أوستين 2008، ص.20).

ج- قاعدة الوجيهة (Relevance): ارتبطت قاعدة الوجيهة بتحليل الخطاب، وتطلق على الملفوظ الذي يناسب السياق إذ جعلها غرايس إحدى حكم المحادثة. لذلك عندما بلور سبيربر وولسن نظرية الاتصال أوليا الوجيهة الصدارة في التبليغ. واعتبرا التبليغ هو الذي يسعى إلى تغيير سياق التلفظ، الملفوظ الذي يوفر معلومة مرتبطة بالسياق ولكن سبق اكتسابها، لن تكون لها أية وجهة (مانغونو 2008، ص.95)، وذلك لأنّ "الملفوظ الذي هو ليس حصيفا(وجيها) تماما قد يظهر حصيفا إن هو مجعول لاستنباط قول مضمّر -SOUStendu من المتلفظ المشارك" (مانغونو 2008، ص.95).

ح- مبدأ المناسبة/المواءمة: (Pertinence): وجوهر هذا المبدأ مراعاة القاعدة البلاغية "لكل مقام مقال"، واحترام حال المحاور وعدم إرهاقه بتفاصيل زائدة لكي يتحقق التفاعل الحقيقي المجددي. وتخضع الاستلزمات الخطائية ومنها الاستلزمات الحوارية إلى قاعدة العلاقة التي تحتاج إلى مبدا المناسبة بين الأقوال عند الحديث في موضوع ما، ويمثل مبدأ المناسبة كلّ ما بقي لدى سبيربر وولسن من قواعد المحادثة عند غرايس (روبول وموشليير 2003، ص.81-86)، إذ تطور هذا المبدأ ولم يعد مجرد قانون يلتزم بضوابط خاصة، وإنما عرفت نظرية المناسبة لدى سبيربر وولسن بما بعد الغرايسية (Post-Gricéenne) التداولية (Jacques 2006, P.1).

إن مبادئ الحوار واستراتيجياته تنطبق على مختلف أنواع الحوار المنتج بين المنتمين إلى نفس العرق أو العقيدة أو مع الآخر المختلف عرقا ودينا، أو فكريا وأيديولوجيا، فالتحاور مع الآخر قوامه الاحترام والحُلق الكريمة والسماحة والرفق، وقبل ذلك كله امتلاك أداة التواصل المناسبة لإقامة حوار خصب ومثمر مع الآخر وهو ما تبني على أساسه العلاقات وطيدة وتستمر.

وعليه لا بد أن يمتلك المحاور آليات الاستدلال بقدر رغبته في إفحام غيره ف"بقدر ما تستطيع تملك آليات الاستدلال فإنك تملك سير الحوار" (عبد الرحمن 2000، ص.29)، ليتحقق إقناع المحاور والتأثير فيه بالحجج والأدلة والبراهين.

3.2- انحراف القول ضمنيا في الحوار التفاعلي:

تتعلق مسألة ضمنيات القول (Implicite) بالمضمر من الكلام وهو ما لا يفهم معناه من ظاهر القول، وإنما مما خفي منه، وينقسم إلى ثلاثة أنواع: الاقتضاء، والمهمة، والاستلزام.

الاقتضاء: يعرف الاقتضاء، كما اقترحه ديكرود (Ducrot)، بأنه المضمون الذي تبلغه الجملة بكيفية غير صريحة، وهو مائل في الملفوظ. ومن الاقتضاء ما نفهمه ويكون سابقا عن معنى جملة مثل "انتهت الحرب في لبنان قبل سنوات". هذه الجملة تقتضي أن الحرب كانت مندلعة في لبنان في زمن لم يحدده المتكلم، وهذا المعنى جاء بعد أن وضعت الحرب أوزارها، فهو من مقتضياتها الممكنة.

وعلى الرغم من ترجمة كلمة (Présupposition) بمقتضى مسبق أو اقتضاء، فإن المراد واحد وهو تأويل الأقوال عن طريق الاستدلال من خلال ما تحيل عليه الجملة من معان بطريقة غير مباشرة. ويمكن أن تتعدد المقتضيات المتولدة عن الجملة بحسب صيغ ترتيب عناصرها وعلاقتها بمقامات التلغظ. أما الأعمال اللاقولية فهي تخضع، وفق ما أورده محمد صلاح الدين الشريف، "إلى تواضع اجتماعي معين، فلأمر شرط الاستعلاء وللإستفهام شرط الجهل، وصيغ العقود منظمة بقوانين تحدد الصفات الجارية" (الشريف 1986، ص.115). وللسياق، كما يرى الشريف، دور في "تسيير استدلال المحادثة للبلوغ إلى العمل غير المباشر ولا شك أن مبادئ غرايس ليست إلا جزءا من مبادئ اجتماعية أعم ينبغي اكتشافها ودرسها" (الشريف 1986، ص.114).

ب-المهمة أو ما تحت المسموع (Sous-entendu): (الشريف 1986، ص.113) أي ما خفي من مقاصد وراء المنطوق، وهو تقنية ماهرة ومخادعة تُفهم من السياق وتُسوّغ للقائل الاحتماء وراء ستار المعنى. ويطلق عليه كذلك مصطلح الأقوال المضمرة، وهو الرسالة التي يتضمنها كلام ما أو يوحي بها بطريقة غير مباشرة من خلال محددات معينة مثل السياق والمقام، وهو مهمة المتلقي (Moeshler 1985, P.37, 38)، كما في المثال الآتي الذي ورد عند (صحراوي 2005، ص.32):

-إن السماء ممطرة.

فهذه الجملة تخفي وراءها عدّة مقاصد، وفق دراسة مسعود صحراوي، منها المكوث في البيت وعدم الخروج، ومنها عدم نسيان المظلة، منها الانتظار والترتّب حتى يكف المطر عن النزول.

ج- الاستلزام: يعتبر الاستلزام الحوارى استنتاجا لاحقا نفهمه من الجملة المتلفظ بها. ويتضح ذلك في جملة: "أعتقد أن المحاضرة ستبدأ بعد ثوانٍ"؛ إذ تقتضى الجملة ما يستلزم من المحاور أن ينصرف ليفسح له المجال لتقديم محاضرتة، أو أن يصمت عن الكلام. كما يستلزم الحوار الدائر بين أستاذين معنى ما:

-الأستاذ (أ) : هل الطالب (ص) مستعد لمواصلة دراسته الجامعية في تخصص الهندسة؟

-الأستاذ (ب) : إن الطالب (ص) لاعب كرة قدم ممتاز.

فرغم أن الردود غير متوائمة بين (أ) و (ب) إلا أن المعنى المستلزم للرد الثاني هو أن (ص) لن يواصل في تخصص الهندسة (صحراوي 2005، ص.33).

وتظهر ضمنيات القول في رواية "كجثة في رواية بوليسية" في الشكل (2) موزعة على ثلاثة مستويات؛ 1-المقتضى المسبق المؤكد (قبليا) من الجملة الصريحة (تقيم الجثة في المستشفى)، وتعدد مقتضياتها المسبقة، ومن أهمها أنّ الشخصية الرئيسة فاطمة قبل الإقامة في المستشفى:

- كانت في صحة جيدة.

- ظهرت أعراض الإصابة فخضعت للتحليل.

- ثبت إصابتها بجرثومة كورونا.

2- المهمت الذي اقتضته الجملة "تقيم الجثة في المستشفى" ويفهم من وراء المسموع، ما يلي:

- حُضعت فاطمة للعلاج

- مرت بمرحلة ولادة عسيرة

3- الاستلزام الحوارى: يتوَلد المعنى الضمني استلزاما (بعديا) في الجمل الثلاث الآتية:

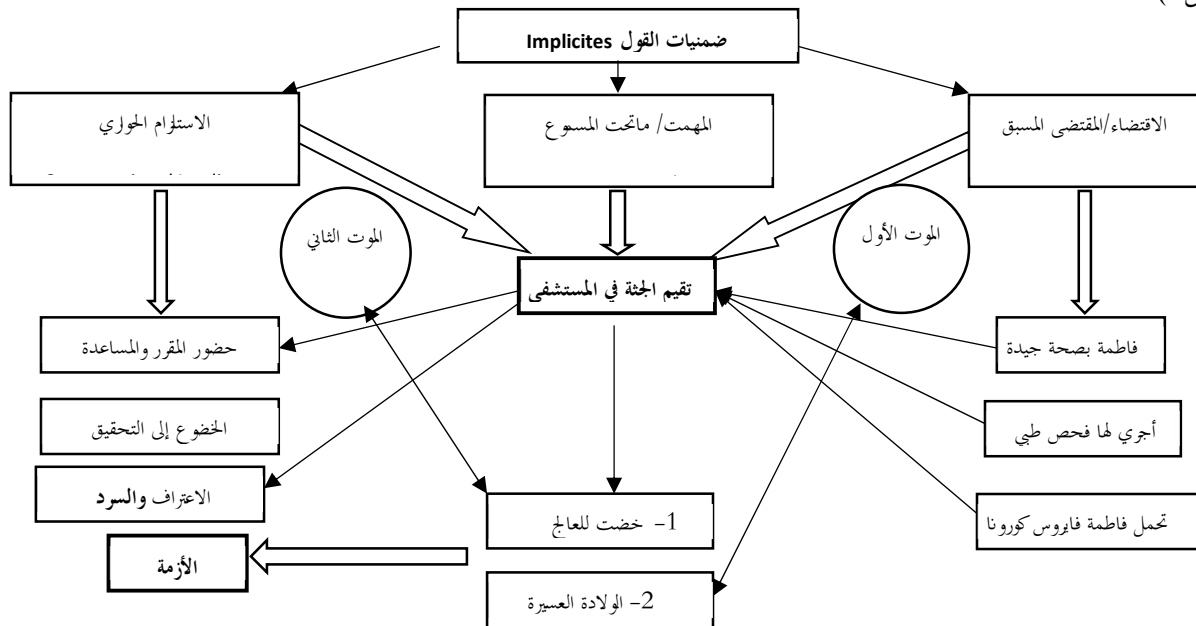
- حضر المقرر والمساعدة إلى مكان اللجنة

- خضعت اللجنة إلى التحقيق

- روت اللجنة الأحداث

لقد نشأ السرد نتيجة استجابة اللجنة واعترافها بما ارتكبت من أفعال وآثام وما مرّ بها من خيبات وإحباطات وما حلمت به من آمال وانتظارات، وقد تحققت تطلعات المقرر مما دار مع الشخصية من حوارات على خلاف المساعدة التي رأت أنّ اللجنة متحفظة وغير متعاونة. وعندما انتهت مهمة المقرر أدنّ للجنة بتوجيه رسالة أخيرة لتغادر الحياة نهائياً بالانتقال من الموت السريري إلى الموت الأسود المنجرّ عن الوباء.

(الشكل 2)



4.2- الاحتراب بالكلام في المناظرات السياسية:

عندما يسقط الحوار في الرداءة والإسفاف والضعف، أو يدور في غير مقامه المناسب، أو يلتبس فيه القول فلا يؤدي المعنى المراد أو ينحرف به التأويل المغالط عن انتظارات المحاور، يسوء الفهم ويلجأ المشاركون إلى الاحتراب بالكلام، لاسيما عندما يشعر الطرف الأدنى بالإهانة أو التعدي من الطرف الأعلى رتبة، أو يتلفظ الأدنى رتبة بما يراه الأعلى منه درجة تعدياً للحدود المسموح بها في الحوار، وهو ما حدث عندما شككت المساعدة في علاقة المقرر بالجثة وميوله نحوها ورغبته في السماح لها بالخروج من الحياة، عندئذ أنكر عليها المقرر قولها وصرخ في وجهها:

"احمرّ وجه المقرر حتى كاد ينفجر من الغضب:

إنّه تلميح في غير محله، أنيت أني لا جنسي وهو أول ما يشترط في المقرر؟ عدّلي ملاحظاتك ازو احذفيها... ثم لا تنسي أنك تكلمين شخصا أعلى منك رتبة. أنا مراقب برتبة عميد وأنت مجرد رقيب..."(ص.124).

وإذا كان الاحتراب بالكلام صريحا في معناه وفاضحا للمتحاورين في الأعمال المتخيلة كما عبرت عنه البصري في رواية "كجنته في رواية بوليسية"، فهو في مقام المناظرات التي تدور بين الساسة ورجالات الدولة يبدو صراعا خفيا مضمرا ورمزيا دالا. وذلك ما حدث فعلا في المناظرة التي دارت بين نائبي الرئيسين الأمريكيين مايك بنس وكامالا هاريس (مناظرة بنس هاريس استرجعت بتاريخ 2021/1/3) والتي عرضتها قناة العربية في السابع من أكتوبر (2020) مترجمة إلى اللغة العربية على شاشتها، وعنوانها "بنس هاريس هل يتجنبان المناظرة التي وصفت بالكارثية بين ترمب وبايدن". دامت المناظرة تسعين دقيقة ووزعت على ثلاث محاور أولها (وهو ما يعيننا هنا) يتصل بمسؤولية انتشار فيروس كورونا، وقد أدارت المناظرة الصحفية سوزان بيج بعناية مستهلة بكلمة قدمت فيها ضيفيها ثم توجهت بالسؤال الآتي لهاريس:

- الصحفية: السيناتورة هاريس، فيروس كورونا غير خاضع للسيطرة خلال الأسبوع الماضي، جونس هوبكنز أفادت بأن (39) ولاية انتشرت فيها خلال الأسابيع الماضية إصابات بكوفيد أكثر من قبل، تسع ولايات وصلت أرقاما قياسية، مع إطلاق اللقاح عن قريب، فإن الإدارة القادمة ستواجه خيارات صعبة، ماذا ستفعل إدارة بايدن هاريس في يناير ما لم تفعله إدارة ترمب؟ هل ستغلقون المدارس والشركات والمناطق الساخنة أم ستفرضون ارتداء الأقنعة؟ لك دقيقتان.

لقد كانت المناظرة منذ بدايتها في صالح هاريس التي وجهت إدانتها لإدارة ترمب متكلمة باسم الشعب الأمريكي، قدمت فيها حججها وأدلتها الدامغة على ذلك في مداخلاتها الثلاث وأهمها: خسارة (210.000) مواطن أمريكي ومواطنة وأكثر من سبعة ملايين شخص أصيبوا في الشهور الماضية.

-غلق شركة من كل خمس شركات إضافة إلى التستر عن خطورة الجائحة أمام الشعب الأمريكي منذ 28 يناير عندما ظهرت خمس حالات أولى، تحت ذريعة أنها خدعة كي لا يدخل الرعب في قلوب الناس. ثم قدمت تصورا لإدارتها الجديدة لحل كل تلك المشكلات ومنها مشكلة إعادة اللحمة للشعب الأمريكي بسبب النظرة غير العادلة للسود.

- وعندما سألتها الصحفية: لماذا كان عدد الوفيات بالنسبة إلى سكاننا أعلى من أي دولة ثرية أخرى في العالم؟

- جاءت ردّ بينس باهتا في حديثه عن المحتمل وليس ما هو حاصل، فتوجيه التهم للمرشح بايدن والحكم عليه بالعجز على إيجاد الحلول من المفترض المضحك، كما أن الاحتجاج بأن إدارة ترمب هي الأكثر كفاءة وأنها حققت إنجازات طبية كبيرة لمواجهة الجائحة وحماية الأرواح، وأن أنفلونزا الخنازير في حكومة أوباما خسرت أكثر من حكومتهم، علاوة عن شجاعة إدارته على مقاطعة ثاني اقتصاد في العالم/الصين، أمر لن يرضي الشعب الأمريكي ولن يقنعه.

أما على مستوى الشكل فأسلوب بنس في المناظرة لم تشبه الحماسة والاندفاع، وإنما أسلوب من وضع نفسه موضع صدّ هجمات مناظرته، وإلقاء التهم والافتراضات جزافا، إذ يقول: "كفوا عن مغالطة الشعب وتقويض الثقة. فعندما تتحدثين عما قدمناه بصورة مخالفة للحقيقة فهذا أمر يشكل عارا". أما عندما تعوزه الحيلة فيلجأ للشعب الأمريكي محاولا التأثير فيه بلغة عاطفية وأسلوب شعري تأثيري يعبر من خلاله عن حزنه لما حدث وتعاطفه معه وثقة ترمب فيه.

أما هاريس فتنحرف بذكاء بالحوار لتمجد مرشحها وتروي قصة اختياره لها نائبة للرئيس، وقصة طفولتها عندما قدمت إلى أمريكا مع والدتها، وهي تشترك أيضا مع بايدن في نجاحاتها السابقة ومشروعها الجديد المشترك..

وعندما يلطف بايدن الحوار بتذكيرها باتصاله المهاتفي لتهنئتها بالترشح، تعرج هاريس على أن الانتخابات يجب أن تصبّ في مصلحة الشعب الأمريكي والمخاطر التي تتهدده..

ويتجلى عنصر الاحتراب "البارد" في هذه المناظرة الطويلة ليكشف الحقائق ويُجمل المسؤوليات ويُدفع الثمن.

3- آفاق الحوار والخروج من الأزمة:

لما كانت طبيعة العلاقات الرابطة بين المشاركين تؤثر في أنماط التفاعل اللفظي وفي صيرورة المحاورة وحسن سيرها، فتسمها بالهدوء والتفاهم حيناً وتدفعها في كثير من الأحيان إلى حدود الألم والتأزم، فإن التساؤل الممكن هو ما الجدوى من التحوار مع الآخر إن لم يكن حواراً نافعا حتى في أبسط أشكاله؟ ثم ما ضرَّ الحوارَ إن تجاوز المشاركون توقعاتهم السلبية والتمسوا الأعداء وداسوا على رتبهم المتفاوتة، مادام الهدف أنبل من المصلحة الفردية والنفعية المجحفة.

إن الإجحاف في القول بالظن والتصريح به، وتبرير الفشل في التحوار بخرق أفق الانتظار بين المتحاورين باب من الوسواس المشينة للعلاقات البشرية والدافعة للفرقة والانزواء. وهو ما يدعو الإنسان إلى مراجعة ذاته من حيث الأهلية للتحوار، وامتلاك أساليب الحوار وآلياته واستراتيجياته لتحقيق التعايش المشترك والخروج من الأزمة الطارئة.

1.3- تلطيف الكلام في المناقشة العلمية:

يشترط في الحوار ما يشترط في منجزه من لطف في العبارة ونبهها وانتقاء المفردات المناسبة وإبداء الاحترام والتعاطف بعيداً عن التشدد بالكلام النابي والتهور بغريب العبارة والإشارة البعيدة المعنى العصية عن الفهم.

ويجزم طه عبد الفتاح "أن الحوار، متى دار على معرفة بقواعده وبصيرة بأدابه، من شأنه أن يورثنا من اتساع الأفق وتقليب النظر ما لا يورثه "حديث النفس" ولو أن "حديث النفس" هو نفسه حوار مع الذات" (عبد الرحمن 2000، ص 11)؛ لذلك دعا عبد الرحمن إلى ضرورة محاورة المسلم للمسلم وغير المسلم لأن الحوار واجب إنساني يجب أن يعم كل الفئات ويشمل كل الموضوعات، ففي ذلك زيادة لمعرفة الذات ومعرفة الآخر" (ص 30).

إنَّ محاورة الآخر الخارج عن ذواتها أمر لا مندوحة عنه طالما أننا في حاجة إليه، وأسمى تلك الحاجات تشييد صرح دائم من الوفاق والتعاون بين الأنا والأنت الذي هو الآخر المختلف أو المؤتلف عرقاً وديناً وثقافة.

وإذا كان مآل القضايا الأيديولوجية الجدل والنزاع في حال انحراف المتحاورين عن الهدف وهو عدم إلزامية تحقق الإقناع، فإن المساس ببعض "التابوهات" في الحوارات يمثل شرارة للاحتراب بالكلام وتشديد اللهجة في النقاش ذلك أن بعض المجتمعات تعدّ مناقشة القضايا المقدسة نوعاً من التقول والبدعة لاسيما إذا كان المتحاورون في مقام عقائدي واحد.

2.3- فنّ التأدب والكياسة واللباقة في المقابلات الإعلامية:

يُعدّ الاحترام (Respect) والتأدب (Politeness) من نظرية الكياسة (جيني 2010، ص 175) إحدى مباحث تداولية الحوار. إلا أنّ جيني توماس لا يعتبر الكياسة من التداولية، ويرى أن الاحترام والكياسة متمايزان رغم أنهما نظامان مترابطان فـ "بإمكانك أن تكون محترماً دون أن تكون كَيِّساً" (جيني 2010، ص 180). وعلى الرغم من موقف جيني توماس، فإنّ الكياسة تُعتبر من العناصر المؤثرة في لغة الحوار.

ويمثل التأدب خطاباً موجهاً إلى متلقٍ مستخدماً أساليب التهذيب والكياسة، والظرافة، ولطف العبارة، والقول الصادق الحسن. ويُنجزه الحوار بأفعال الالتماس، والإغراء، وطلب الفضل، والرجاء، والشكر، والامتنان، ووضوح العبارة مثل: من فضلك ناولني الدواء. لو سمحت اتركني أتكلم، عفواً، ليس هذا ما قصدت...

- ويقوم هذا المبدأ وفق لأكوف على قاعدتين: كن واضحاً، كن مؤدباً. ومن قواعد التلطيف ما صاغه لأكوف أيضاً ومفادها ألا تفرض نفسك على الآخرين ولا تتطفل عليهم، ودع للمخاطب حرية اتخاذ قراره بنفسه.

ومن الأمثلة على عدم احترام أسلوب التأدب في الكلام ما أوردته صحيفة (C News) الفرنسية من تصاعد لهجة الرئيس الفرنسي ماكرون في أثناء مناقشة أحد الفلاحين عندما كان يتجول في أروقة معرض أقيم في باريس متحدثاً عن مادة "الغليفسات" المستخدمة في الفلاحة ويُعتقد أنها مسببة للسرطان. قال الفلاح للرئيس (ف): "نحن هادئون.. يجب أن تهدأ أيضاً.. تحدث معي بأدب.."

- (م) ما هذا؟ انتظر!

- (م) هل أنت هادئ؟

- (ف) قليلاً من الاحترام سيدي...

- (م) لا لا لا لا لا لا.. أنت لم تُعزّ كلامي اهتماما منذ قليل.

- (م) أولا، أنا سعيد لأنك فعلت ذلك.. انتظر.. إذن، أنت لم تعطيني سببا لأتكلّم بحدوء.. " (مقطع فيديو مسترجع تاريخ 2021/1/3).

وتواصل المحاوره بنفس النسق من الحدّة إذ يحاول كل من الطرفين إثبات عدم التزام الطرف الآخر بمبادئ الحوار، بل إن ماكرون يسحب البساط من محاوره بتكرار كلماته واستخدام أسلوب الاستفهام الإنكاري ليبرر طريقته في الحوار ويحمّله مسؤولية التشنج، وبذلك يتمكن من فرض رأيه. إلا أن تداخل الأقوال وعدم وضوحها بسبب التوتر المتبادل ومحاوله الرئيس ماكرون الظهور بمظهر المتأدب والكيس، فإن ارتفاع نبرات صوته التي لازمها الانفعال وغالبها التوتر، أمر لا يليق بمقام رئيس يرغب في إجراء محاوره مقنعة توضح للفلاحين سبب منع استخدام ذلك العقار.

3.3- الذكاء العاطفي:

يتربص الانفعال بالمتحاورين فينشأ من مثيرات ويتولد من مواقف أو لأقال ولا يكاد يخلو منه خطاب. ويشمل الانفعال مشاعر السعادة والاطمئنان والاستجابة والإشباع، أو يكون سلبيا عندما تسيطر مشاعر القلق والتوتر أو الغضب على الإنسان. وقد أشار بارتولو إلى ذلك بقوله "هناك محور انفعالي عاطفي، تنعكس فيه المشاعر الإيجابية أو السلبية التي تجمع المتحاورين" (Berthelot 2001, P.9,10). ولكي يتجنب المحاوران أو أحدهما الانفعال السلبي ينبغي إتقان تقنيات المحاوره وأساليب إجرائها، مثل الاستدراج لطرح السؤال، والإفصاح عن الرأي وتجنب المراءوغه، وعدم ادعاء تملك الحقيقة، والالتزام بطلب "المذاكرة" وترك "المهاترة" وهي "ما ينشأ من التنافس وإيثار الغلبة، وأما المذاكرة فالمقصود بها طلب الفائدة، كالرأي المعروض على العقول المختلفة إلى أن يقع عليه الاختيار بعد الاتفاق" (التوحيد 1982، ص.107).

إننا عندما نتفاعل مع المحيطين بنا "نرسل لهم إشارات عاطفية إشارات تؤثر فيهم. ويقدر ما نكون حاذقين اجتماعيا، تكون قدرتنا أفضل فيما نرسله من إشارات عاطفية، ونضمن حفاظنا على مجتمع مهذب. إنها -ببساطة- الوسيلة التي تضمن عدم تسرب الانفعالات المزعجة التي تسبب الضيق والتكدر إلى علاقاتنا. والذكاء العاطفي يشمل إدارة هذا التبادل، للإشارات. وتعبير "هذا الإنسان محبوب وجذاب"، نستخدمه حين نصف شخصا "نحب صحبتهم" لأن مهارتهم العاطفية تجعلنا نشعر أننا بخير. فالأشخاص القادرون على مساعدة الآخرين

وإشباع رغباتهم يملكون سلعة اجتماعية ذات قيمة خاصة. إنهم الأرواح التي يلجأ إليها الآخرون عندما يحتاجون إلى العاطفة أشد الاحتياج. فنحن جميعا جزء من طاقم إنساني يجمعنا معا، نتبادل فيه العواطف لنكون في حالة أفضل أو أسوأ" (جولمان 2000، ص.170).

ومن استراتيجيات الذكاء العاطفي، الصدق والتصديق ومجانبة التخوين، والاتجاه نحو المحاور، ومجاملته. وإذا ما شعر المحاور المتعاون بخطر الانتقال إلى انفعال سلبي فإن الصمت الواقعي بوصفه "لغة كل الانفعالات: الحب والغضب والمفاجأة، الخوف" عندما يتخلل المحاوره يوحى للمحاور ضمنا بما عجزت اللغة عن تبيغته؛ وهو ما يعني أن الصمت المطلق غير موجود، وفق عبارة برونو، وكل محاولة لافتراضه تعدّ ضربا من الوهم (Bruneau 1973. P.11). ويعتبر ذلك من التعبير الانفعالي الصامت الذي يعدل من حدة الجدل أو السجال ويلطّفه، إذ إن "توافق الانفعالات في التفاعل بين البشر علامة على عمق تمكن الإنسان على المستوى العاطفي. إنها القدرة على استشفاف الحالة المزاجية لدى الآخر" (جولمان 2000، ص.173).

4.3- الذكاء الاجتماعي:

يرى دانييل جولمان أن المهارة اللازمة "للفائد، أن يبدأ بتنسيق جهود مجموعة مشتركة من الأفراد. هذه هي القدرة العقلية التي يتمتع بها المخرجون، أو منتجو الأعمال المسرحية، والعسكريون، ورؤساء المنظمات.." (جولمان 2000، ص.175)، الذين لديهم المقدرة على منع حدوث النزاعات "أو يستطيع إيجاد الحلول للنزاعات التي تنشب بالفعل. هؤلاء الوسطاء الذين لديهم هذه القدرة، يتفوقون في عقد الصفقات، وفي قضايا التحكيم" (جولمان 2000، ص.517)، ولديهم من الموهبة والذكاء الاجتماعي ما يُسيّر الحوارات والنقاشات.

وتقوم الوساطة على عامل الذكاء الاجتماعي للحفاظ على الانسجام والتوافق، وسبيلها حسن إدارة النقاش كذلك الذي أعقب محاضرة الروائي الليبي إبراهيم الكوني مع محمد منور. درات المناقشة حول قضية اختراق المباح من الكلام في منظور المخيال العربي الإسلامي وفي العادات والتقاليد؛ مثل هذه القضايا كثيرا ما تثير الجدل واللفظ والسجال الفكري الحاد.

لقد اقتضت المناقشة من المشاركين قدرا من التنازل من أجل المحافظة على أواصر الصداقة والتعاون داخل المجتمع؛ إذ إن الإنسان كائن اجتماعي تفاعلي بطبعه، موكول إليه تشييد علاقات وطيدة مع بني جلدته ومدّهم يد المساعدة متى استطاع إلى ذلك سبيلا، كما يهدف الحوار بين الأفراد والجماعات في المؤسسات وإجراء المناقشات إلى تحقيق المنفعة والفائدة وتقديم الخدمة وتبادل المصالح، وهو ما يقتضي الالتزام

بأصول الاحترام المتبادل والتحلّي بالأخلاق العالية، واحترام الذات والخصوصيات وعدم التمادي في السلوكيات المشينة، ومراعاة مقتضى الحال، والتماس الأعدار، وهو الهدف الحقيقي من التواصل المجدي من أجل بناء مجتمع سليم معاني.

-النتائج والتوصيات:

تبين من خلال المدونة المنتخبة ما للظروف الصحية والوبائية العالمية اليوم وما سبقها وما تزامن معها من حروب وصراعات، من تأثير على عدم استمرارية الحوار النافع، كما تبين دور القيم والأخلاقية والدينية والإنسانية في تعديل الكفّة وتغيير طبيعة التفاعلات اللفظية وعادات التواصل بين أفراد المجتمع.

كما اتضح أنّ عدم التزام الأطراف المتحاورّة بمبادئ الحوار وحكمه ومنها مبدأ التعاون، ومراعاة سياق التلّف وأحوال السامعين كثيرا ما يؤدي إلى تحريف المعنى وتعدد التأويلات وبتّ حالة من سوء الفهم وخرق أفق توقع المخاطّب، مما زاد من تأزم الحوار وانحرافه عن أهدافه؛ إذ كشفت النماذج المدروسة درجة انحدار مستوى الحوار وتأزمه؛ فإذا عرّى الحوار في رواية عائشة البصري عالما خفياً لا يدركه إلا من بلغه، فقد قدم أيضا حكمة بليغة ودرسا للإنسانية لتنبه إلى المخاطر التي تهدّدها قبل فوات الأوان، نقلتها أحداثٌ متخيّلةٌ وحوارٌ مخترقٌ للواقع دالٌّ على مأساة الإنسان يتأرجح بين عاملين متناقضين: الفرح والألم، والسعادة والحزن، والحياة والعدم.

وكشفت نماذج أخرى من التفاعلات اللفظية كيف وجهت الأحكام المسبقة والافتراضات غير المنطقية الحوارات وأدّت إلى فشل الحوار في إقناع المستمعين بموقفه، بينما ساعدت الحجج المنطقية والرؤية الواضحة والأدلة العلمية على كشف أساليب التضليل والمغالاة والتنصل من المسؤولية.

وإذا كان الأمر يقتضي في بعض المحاورات مزيدا من الحكمة والتعقل والتحليّ بالنزاهة والإفاضة في الصبر على الآخرين، والزيادة في الشرح والإقناع، ومجانبة سوء الفهم، واللجوء إلى الخصام، فإنّ آفة الغضب وحِدّة الطبع كثيرا ما عرقلت المفاوضات وحالت دون تحقيق الوثام بين أفراد مجتمعات هذا العالم.

وبناء على ذلك يحسن بالمتكلم ألا يُلقِي أقواله بين الناس على عواهنها، وإنما ينتقي من العبارات المناسبة أسماها، ويستخير من الأساليب أفضلها وأرقاها مراعاة لمقتضى حال المخاطّب وخدمة لأهداف التفاعل وغاياته. هذه الشروط لن تكون في حكم الإمكان ما لم يمتلك

المشاركون أدوات اللغة، والمعجم، والأسلوب، والمنهج، لمعرفة مقاصد المتكلمين في مقامات التلغظ المناسبة. كما أنه على أطراف المحادثة أو المناقشة أو المناظرة مراعاة منطق الحوار في أي تفاعل مباشر أو غير مباشر وترسيخ ثقافة الحوار في المعاملات، ذلك أن الكلام الجارح أو القادح، أو الخادش للحياء، يُنقشُ على صفحات الذاكرة ويصعبُ محوه، بينما تُتلف الذاكرة أمواجاً من الكلام الهامشي والثانوي الذي قد يلتطم بها أكثر من عشرات المرات يومياً.

ولإنقاذ التفاعل من الفشل على المحاور المتوتر أن يلطّف أجواء التفاعل بالتحلّي بالصبر والتسامح، والتأزر في الإبلاغ والوضوح لتجاوز ما تحدّثه الجوائح من قلق واضطراب نفسي وخلل في التوازن بين العلاقات في مختلف شرائح المجتمع بالخروج إلى الطبيعة الرحبة والفضاء المتسع.

إنّ مشاهد الموتى وهم يزفون بالعشرات والمئات والآلاف إلى مثواهم الأخير، وزيادة انتشار العدوى بين الناس على موجات مكبرات الصوت ووسائل التواصل، مدعاةً للقلق والتساؤل حول مصير البشرية لا سيما في الدول النامية، في عصر يتجه فيه شقّ من العالم إلى التكيف، وتضميد الجروح، والعمل على تطوير آليات التعلّم عن بعد وتنظيمها بقوانين وتشريعات فعّالة، والبحث على سبل بديلة لتعميق التحصيل العلمي والتقدم المعرفي والتقني وتطوير العلوم الاقتصادية والطبية.

- قائمة المصادر والمراجع

- باللغة العربية:

أوستين، جون (2008). نظرية أفعال اللغة، كيف ننجز الأشياء بالكلمات، ترجمة: عبد القادر قنبي، (د.ط)، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء.

إيلام، كير (1992). سيمياء المسرح والدراما، ترجمة: رثيف كرم، ط.1، المركز الثقافي العربي، بيروت- الدار البيضاء.

البصري، عائشة (2020). كجثة في رواية بوليسية ط.1، الدار اللبنانية المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة.

بارت، رولان (1999). هسهسة اللّغة، ترجمة: منذر عياشي. ط.1، مركز الإنماء الحضاري، حلب.

- التوحيدى، أبو حيان (1982). الإشارات الإلهية، تحقيق ومراجعة: وداد القاضى، (د.ط) دار الثقافة، بيروت.
- جيني، توماس (2010). المعنى في لغة الحوار: مدخل إلى البراغماتية (التداولية)، ترجمة: نازك عبد الفتاح، (د.ط)، دار الزهراء، الرياض.
- الجزيري، الطاهر (2011). الحوار في الخطاب، دراسة تداولية سردية في نماذج في الرواية العربية الجديدة، ط.1، آفاق للنشر والتوزيع، الكويت.
- جولمان، دانييل (2000). الذكاء العاطفي، ترجمة: ليلي الجبالي ومحمد يونس، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- خطّابي، محمّد (1991). لسانيات النصّ (مدخل إلى انسجام الخطاب)، ط.1، المركز الثقافي العربي، بيروت -الدار البيضاء.
- الروي. ألفت كمال (1996) محاورات التوحيدى وتعّد الأصوات، مجلّة فصول: مج (14)، ع (54)، ج (2)، القاهرة، ص.143-166
- روبول، آن وموشلير، جاك (2003). التداولية اليوم: علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدّين دغفوس ومحمّد الشيباني. ط.1، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للنشر والتوزيع، تونس
- الشريف، محمد صلاح الدين (1986). تقديم عام للاتجاه البراغماتي، ضمن "أهم المدارس اللسانية"، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس.
- صحراوي، مسعود (2005). التداولية عند العرب، ط.1، دار الطليعة، بيروت.
- عبد الرحمن، طه (2000). في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ط.1، المركز الثقافي العربي، بيروت-الدار البيضاء.
- عزّت، أحمد (1973). أصول علم النفس، ط.9، الكتاب المصري الحديث للطباعة والنشر، القاهرة.
- مانغونو، دومينيك (2008). المصطلحات المفاتيح، ترجمة: محمد يحياتن. ط.1، الدار العربية للعلوم ناشرون، ومنشورات الاختلاف، بيروت-الجزائر.

ميلاد، خالد (2001). الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، جامعة منوبة، كلية الآداب، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس

نظيف، محمد (2010). الحوار وخصائص التفاعل التواصلي، دار أفريقيا الشرق، المغرب

هوانغ، يان (2020). معجم أكسفورد للتداولية، ترجمة: هشام إبراهيم الخليفة، ط.1، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان.

- باللغة الأعجمية:

Adam, Jean- Michel : (2001). Les textes ; types et prototypes, éd. Nathan/ HER, 4ème éd. Paris.

Bruneau, Thomas-J : (1973). Le silence dans la communication, communications et langages, n° 20, France.

Durrer, Sylvie : (1999). Le dialogue dans le roman, Nathan Université, Paris.

Durrer, Sylvie : (1990). Le dialogue romanesque : Essai de de typologie, Pratique n°65 mars.

Ducrot, Oswald : (1980). Dire et ne pas dire, collection savoir, Paris.

Encyclopédie Universalise- Corpus7, (1996). France

Francis Berthelot : (2001). Parole et dialogue dans le roman, éd. Nathan/ HER, Paris

Kerbrat- Orecchioni, Catherine: (1998). Les interactions verbales. Tome1, 3^{eme} eds. Armand Colin Paris.

Maingueneau, Dominique : (1990), Pragmatique pour le discours littéraire, Bardas, Paris

Møeshler, Jacques : (1985). Argumentation et conversation : éléments pour une analyse de pragmatique de discours, Hatier-credif, Paris.

Mœshler, Jacques : (2006). Le raisonnement causal : de la pragmatique de discours al la pragmatique expérimentale. Nouveaux cahiers de linguistique française, n°27, France.

Parret, Herman : (2002). La voix et son temps, De Boeck et Larcier, Bruxelles.

Sarfati. Georges-Elia ; (1997). Eléments d'analyse de discours, Nathan, Paris.

- مقاطع فيديو من اليوتيوب:

ندوة دولية لإبراهيم الكوني مسترجعة بتاريخ 2022/1/3

https://www.youtube.com/watch?v=QrmqJhff_uQ&list=UUoOtKhxgkkV4r7F8VrTGqLg

محادثة لماكرون مسترجعة بتاريخ 2021/1/3

<https://www.youtube.com/watch?v=yqPytKzw7xc>

مناظرة بنس هاريس مسترجعة بتاريخ 2021/1/3

<https://www.youtube.com/watch?v=pizzGjPcr3s>

“The Best Common Feature Between ii-Open and α –Open Sets”

Sabih W. Askandar

Department of Mathematics, College of Education for Pure Sciences, University of Mosul, Mosul, Iraq.

sabihqaqos@uomosul.edu.iq

Amir A. Mohammed

Department of Mathematics, College of Education for Pure Sciences, University of Mosul, Mosul, Iraq.

amirabdulillah@uomosul.edu.iq

Abstract:

It is well known that for any topological space the family of all α –open sets is also a topological space. In this paper, we introduce a new description of ii-open sets in a topological space with proof that the family of ii-open sets is again a topological space.

Keywords:

α –open sets and ii-open sets

1. Introduction and Preliminaries

A systematic study of ii-open sets in topological spaces are presented recently in [8], [4] and [5]. The semi-open [6] and α –open sets [9] are considered the start of the appearance of the new classes of open sets that they came after, see for example [1], [3], [8] and [2].

Let (X, τ) be a topological space. Recall that, $M \subseteq X$ is open, if $M \in \tau$ or for all $m \in M$ there exists $O \in \tau$ such that $m \in O \subseteq M$. Also, M is closed if M^c is open, M is α –open if $M \subseteq \text{int}(cl(\text{int}(M)))$, M is int-open [8] if there exists $\phi, X \neq O \in \tau$ such that $\text{int}(M) = O$ and M is i-open [7] if there exists $\phi, X \neq O \in \tau$ such that $M \subseteq cl(M \cap O)$.

In this paper, we denoted by $\tau^\circ, \tau^c, \tau^i, \tau^{int}$ and τ^α to be the family of open, closed, i-open, int-open and α –open sets respectively. Finally, $M \subseteq X$ is said to be ii-open if $M \in \tau^i \cap \tau^{int}$ and we denote by τ^{ii} to be the family of all ii-open sets.

2. Proving (X, τ^{ii}) is a topological space.

We begin this section by the following theorem:

Theorem2.1. ([7], [8]) For any topological space, all open sets are int-open, i-open, ii-open and α –open. Further, all α –open and ii-open sets are i-open.

Note that the converse of above theorem is not true in general.

Example2.2. Let $X = \{0,1,2, \dots \dots \}$,

$\tau = \{\phi, \{0,2,3, \dots \dots \}, \{1,2,3, \dots \dots \}, \{2,3,4, \dots \dots \}, \{0\}, X\}$,

$M = \{0,2\}$ is ii-open not α –open because $int(M) = \{0\}$, so $M \in \tau^{int}$.

Now, $M \subseteq Cl(M \cap \{0,2,3, \dots \dots \})$, thus, $M \in \tau^i$ and therefore, $M \in \tau^{ii}$.

But $Cl(int(M)) = \{0\}$ and $M = \{0,2\} \not\subseteq int(Cl(int(M)))$.

Example2.3. Let $X = \{0,1,2\}$ and $\tau_1 = \{\phi, \{0\}, X\}$, $\tau_2 = \{\phi, \{0\}, \{1,2\}, X\}$, $\tau_3 = \{\phi, \{0\}, \{1\}, \{0,1\}, \{0,2\}, X\}$. Then, $\tau_1^\alpha = \tau_1^{int} = \tau_1^i = \tau_1^{ii} = \{\phi, \{0\}, \{0,1\}, \{0,2\}, X\}$ and $\tau_2^{int} = \{\phi, \{0\}, \{1,2\}, \{0,1\}, \{0,2\}, X\}$, $\tau_2^i = \{\phi, \{0\}, \{1,2\}, \{1\}, \{2\}, X\}$. Therefore, $\tau_2^{ii} = \tau_2^i \cap \tau_2^{int} = \{\phi, \{0\}, \{1,2\}, X\}$ and $\tau_2^\alpha = \tau_2^{ii}$. Finally, $\tau_3^{int} = \{\phi, \{0\}, \{1\}, \{0,1\}, \{0,2\}, \{1,2\}, X\}$, $\tau_3^i = \{\phi, \{0\}, \{1\}, \{0,1\}, \{0,2\}, \{2\}, X\}$. Therefore, $\tau_3^{ii} = \tau_3$ and $\tau_3^\alpha = \tau_3^{ii}$.

Now, from Theorem 2.1 and above examples we conclude the following diagram:

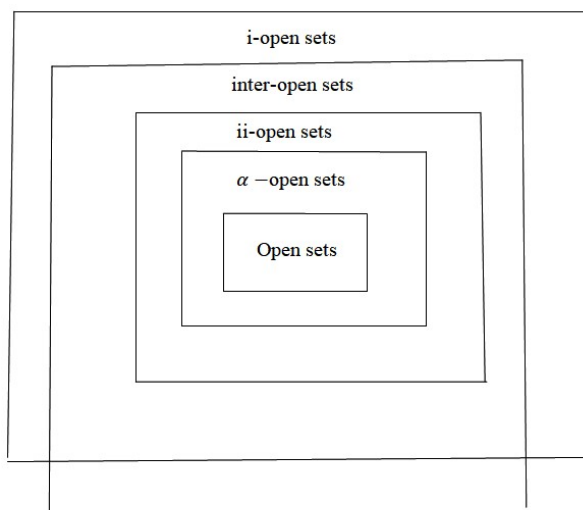


Fig.1.

Now, we prove our main result:

Theorem 2.4. (X, τ^{ii}) is a topological space.

Proof. Let $M \subseteq X$ be ii-open set. We will prove that M is open in (X, τ^{ii}) . That is, for all $m \in M$ there exists $O^* \in \tau^{ii}$ such that $m \in O^* \subseteq M$. Since M is ii-open set, it follows that there exists $\phi, X \neq O, K \in \tau$ such that $int(M) = O$ and $M \subseteq Cl(M \cap K)$. Now, for $m \in M$ we have the following two cases:

- (i) $m \in O$.
- (ii) $m \notin O$.

Case (i) $m \in O$. By Theorem 2.1, O is ii-open, so put $O = O^*$ we have, $m \in O^* = O = int(M) \subseteq M$. Thus, M is open in τ^{ii} . Case (ii) $m \notin O$. Consider the following sets, $O_o = \{m\} \cup O$ and $O_n = \{m\} \cup \{m_i\}_{i=1}^n \cup O, \forall n = 1, 2, \dots$ with $m_i \in M \forall i$. Put $O^* = O_n$ for some $n \in \{0, 1, 2, \dots\}$. Therefore, it is enough to see that O^* is ii-open. Clearly, $O^* \subseteq Cl(O^* \cap O)$ and $int(O^*) = O$. This implies, $m \in O^* \subseteq M$. Now, since every set in τ^{ii} is open, it follows that τ^{ii} is closed under arbitrary union and finite intersection. This complete the proof.

Remark 2.5. Let $M \subseteq X$, then M is ii-open if $M \subseteq Cl(M \cap O)$ and $int(M) = K$. If we take $O = K$, then every α -open set is ii-open. Indeed, let M be α -open. If $int(M) = \phi$, then there is nothing to proof. So, $int(M) \neq \phi$ say $int(M) = K$, that is $M \in \tau^{int}$. Now, since M is α -open we have, $M \subseteq int(Cl(int(M)))$, and therefore, $M \subseteq Cl(int(M)) \subseteq Cl(M \cap K)$. Thus, $M \in \tau^i$. That is, $M \in \tau^{ii}$. Note that, the choosing $O \neq K$ in the definition of ii-open sets has no effect as shown in following example:

Let $X = \{0, 1, 2, 3\}$ and $\tau = \{\phi, \{0\}, \{0, 1\}, \{0, 1, 2\}, \{0, 1, 3\}, X\}$.

$$\tau^{int} = \{\phi, \{0\}, \{0,1\}, \{0,1,2\}, \{0,1,3\}, \{0,2\}, \{0,3\}, \{0,2,3\}, X\}.$$

$$\tau^i = \{\phi, \{0\}, \{0,1\}, \{0,1,2\}, \{0,1,3\}, \{1\}, \{2\}, \{3\}, \{0,2\}, \{0,3\}, \{1,2\}, \{1,3\}, \{0,2,3\}, \{1,2,3\}, X\}.$$

$$\tau^\alpha = \tau^{int} \neq \tau, \tau^{ii} = \tau^{int}.$$

Conclusions

From above we concluded that ii-open set is a generalization of α –open set and it has the same property that the family of ii-open sets is always a topological space and there is no relation among the inter-open set and i-open set, while all ii-open sets are i-open and int-open.

Acknowledgements

"The Authors are very grateful to the University of Mosul/ College of Education for Pure Sciences for their provided facilities, which helped to improve the quality of this work."

References

- [1] M. E. Abd El-Monsef, S. N. El-Deep & R. A. Mahmood. β -open sets and β -continuous mappings, *Bull. Fac. Sci. Assiut Univ.* 12 (1983), 77-90.
- [2] B. S., Abdullah, S. W. Askandar and A. A. Mohammed. New Classes of Open Sets in Topological Spaces, *Turkish Journal of Computer and Mathematics Education*, Vol. 13, 3(2022), 247-256.
- [3] D. Andrijevic. On b-open sets. *Mat. Vesnik*, 38(1996), 59-64.

-
- [4] S.W., Askandar and A.A. Mohammed. Soft ii-open sets in soft topological spaces, *Open Access Library Journal*, 7(2020), 1-18.
- [5] S. W. Askandar and A. A. Mohammed. Soft ii-Mappings in Soft Topological Spaces. *Italian Journal of Pure and Applied Mathematics*, N. 47(2022), 240-257.
- [6] N. Levine. Semi-open sets and semi-continuity in topological spaces. *The American Mathematical Monthly*, Vol. 70, 1(1963), 36-41.
- [7] A.A., Mohammed, and S.W., Askandar. i-open sets in bi-topological spaces, *Al-Rafidain Journal of Computer Sciences and Mathematics*, Vol. 12, 1(2018), 13-23.
- [8] A.A. Mohammed and B.S. Abdullah. ii-open sets in topological spaces, *International Mathematical Forum*, Vol. 14, 1(2019), 41-48.
- [9] O. Njastad, On some classes of nearly open sets, *Pacific Journal of Mathematics*, Vol. 15, 3(1965), 961-970.

"تفاعل القانون الغربي (المدني الفرنسي والعام الإنجليزي) مع الفقه الإسلامي"

Interaction between Western Laws (French Civil and English Common) with Islamic Jurisprudence

د/ فيصل محمود العتباتي

أستاذ القانون المساعد، معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز،

جده، المملكة العربية السعودية

fatbani@kau.edu.sa

المستخلص:

كثيرا ما يتم دراسة العلوم الغربية ونظرياتها العلمية والتطبيقية والانبهار بها وبمدى التطور العلمي الذي وصلت إليه الحضارة الغربية دون التفكير في كيفية وصول الغرب لهذه الحضارة وهذا التطور العلمي، وخصوصا أن الغرب عاش محاربا للعلم والعلماء فترة ما قبل النهضة العلمية في الغرب. وفي هذا البحث سيتم التطرق للعلاقة بين القانون الغربي المعاصر بشقيه (المدني الفرنسي والعام الإنجليزي) وبين الفقه الإسلامي والمتصل بالغرب سواء من خلال المشرق (الخلافة العباسية والعثمانية والحروب الصليبية) أو من خلال المغرب (الخلافة الأموية في الأندلس وصقلية). والسؤال الذي تحاول الدراسة الإجابة عليه هو: هل تقارب الحدود بين الدولة الإسلامية والدول الأوروبية، والرحلات التجارية، بل والحروب بينهما أدى إلى التبادل العلمي بينهما؟ وهل نُقلت العلوم الإسلامية في عصر النهضة الإسلامية على مدى عشرة قرون من الزمان كما تُنقل العلوم الغربية للعالم الإسلامي في عصر النهضة الأوروبية المعاصرة؟

إن هناك من يقول بوجود ترابط بين كلا النظامين (الإسلامي والغربي) بحجة أن منبعضهما الرسائل السماوية، وهناك من يقول أن القوانين الوضعية الغربية أصلها الفقه الإسلامي، وهناك من ينكر أي ترابط أو اتصال بينهما. وهذه الدراسة تسعى لتحديد ماهية هذا الترابط وكيف نشأ وما هي جذوره. وسيكون محور الدراسة هو النطاق القانوني ولا يدخل هنا الجانب الاجتماعي والسياسي وبقية الفنون الأخرى. وتفترض هذه الدراسة أن هناك نقاط التقاء بين الأنظمة القانونية الغربية والفقه الإسلامي، ولا يمكن أن يكون هذا الالتقاء مصادفة وتبادل خواطر، وإنما هو نتيجة تفاعل بين حضارات على مدى قرون من الزمن. وسوف تستعرض الدراسة أمثلة محددة وفق تقتضيه الإجابة على هذه التساؤلات.

الكلمات المفتاحية:

التشريعات، الاجتهاد الإسلامي، الأنظمة القانونية، القانون المدني الفرنسي، القانون العام الإنجليزي، الفلسفة القانونية.

Abstract:

Often we study Western philosophy and its theories with fascination about the extent of knowledge and development of Western civilization. However, there should be reasonable thinking about how the West would have reached such civilization after having been in ignorance and darkness for more than ten centuries. This paper addresses the relationship between the most applicable contemporary legal systems in the world (the French Civil and English Common) with Islamic jurisprudence. The paper aims to discuss the interaction of the West and Westerns, whether through the east (Abbasid Caliphate, the Ottoman Empire as well as the Crusades) or through the west (the Umayyad Caliphate in Andalusia and Sicily). The question that the study is trying to answer is whether the convergence between the borders of the Islamic and European countries, and commercial contacts as well as wars between them had

led to the knowledge exchange? Had the Islamic Knowledge transferred to the West during ten centuries of the Islamic renaissance over ten centuries as it has transferred from the West to the Islamic states during the contemporary European Renaissance? However, some writers presume there is a correlation between both systems (Islamic and Western) on the grounds that both are heavenly based. Some other assume that the Western laws originated from Islamic jurisprudence, while and there are some who deny any connection or correlation between both systems. This study seeks to determine what and how this interaction started and grew up. It aims to focus on the legal scope not social, political, or other fields of arts. The study also will provide some specific examples that are required to answer the above questions.

Keywords:

Legislation, Islamic Jurisprudence, Legal Systems, French Civil Law, English Common Law, Legal Philosophy.

1. هدف الدراسة

تستهدف عمادة البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز دعم الأبحاث العلمية بجميع فروعها وتخصصاتها وتشجع الباحثين لنشرها في مجلات دولية محممة للمساهمة في إثراء العلم والمعرفة، وهذا البحث هو من ضمن مجموعة واسعة من الأبحاث التي تقدم لها العمادة الدعم والتشجيع لما في من تقصي التاريخ القانوني وتداخل المعرفة بين الأمة الإسلامية وما جاورها من الأمم الأخرى. والذي يتمعن في تاريخ العصور الوسطى في أوروبا والنهضة الأوروبية وكذلك تاريخ نشأة المدارس القانونية الغربية وخصوصا القانون المدني الفرنسي والقانون العام الإنجليزي يجد فراغا بين الظلام الذي ساد أوروبا وبين نشأة تلك المدارس القانونية. وكذلك فإن معظم المراجع الغربية التي كتبت عن المدارس القانونية منذ قانون حمورابي مرورا بالقانون الروماني والقانون الهندي القديم، لم يجد في تلك المراجع الفترة الذهبية للتطور القانوني والقضائي للفقهاء الإسلامي وخصوصا أن الحضارة

الإسلامية كانت ملاصقة للقارة الأوروبية بل كانت محيطية بالقارة الأوروبية وجزءاً منها، كما في الأندلس وصقلية والحكم العثماني في البلقان وأوروبا الشرقية. ومع هذا التجاهل لم يسع البعض بأن يقر أن فقه التشريع الإسلامي يعتبر مصدراً من مصادر المدرسة الطبيعية الغربية، بل أن فقه التشريع الإسلامي على نطاق العالم ككل له الأثر البالغ في الجانب الأخلاقي على الفقه القانوني العالمي (MacCounbery و White، 1999). وذلك من حيث أن "القانون الطبيعي" يستند على مبادئ أخلاقية مقبولة على نطاق المجتمع، أو "شريعة إلهية"، أو مستمدة من الطبيعة والعقل البشري، بينما القانون الوضعي هو تشريع من صنع الإنسان¹. ومع هذا الإقرار يبقى الفراغ الكبير في توثيق العلاقة بين الحضارتين الإسلامية والغربية فيما يخص الفقه القانوني والقضائي، ولذا تهدف هذه الدراسة وتسعى لسد جزءاً من هذا الفراغ من خلال قراءة التاريخ والربط بين الحضارتين في نطاق الفقه القانوني وخصوصاً القانون المدني الفرنسي والقانوني العام الإنجليزي. وسوف تسعى هذه الدراسة لإيجاد شواهد من كلا المدرستين على فرضية وجود علاقة في الفقه القانوني بين الحضارتين. وتؤكد هذه الدراسة بأنها لا تدعي ولن تحاول الدراسة إثبات أن الفقه التشريعي الإسلامي هو مصدر الفقه القانوني الغربي وإنما تفترض أن هناك روابط وتفاعل بدأ أثناء ازدهار الحضارة الإسلامية و العصور الوسطى الأوروبية.

¹ قاموس المصطلحات القانونية < http://dictionary.law.com/Default.aspx?selected=155 >.

2. مقدمة

جاء الإسلام خاتماً للأديان ومتمماً للحضارات، فما من خير إلى وأرشد الناس إليه وما من شرٍ إلا وحذر الناس منه، ولم يحرم على المسلمين التفكير والإبداع في أمور الدنيا ولم ينههم من الاعتبار والاستفادة من تجارب الأمم السابقة بل حث عليها وشجعها حتى أن بعض العلماء جعل من مصادر الشريعة شرع من قبلنا² (الزحيلي، 1406هـ). وعندما بزغ فجر الإسلام أنتشر العلم وتنافس المسلمين على تعلم العلم ونشره في شرق الأرض وغربها. ولم يكتف المسلمون بعلم الدين بل استنبطوا من مصادر التشريع الكثير من العلوم الدنيوية التطبيقية وترجموا العلوم الدنيوية التي أنتجتها الحضارات الأخرى كاليونانية والإغريقية والفارسية والصينية وغيرها، حتى أصبحت اللغة العربية هي لغة العلم وتعلمها الكثير من أهل الديانات الأخرى مثل الأوروبيين والمغول والهنود. ولم تكن الحضارة الإسلامية حضارة مدنية عمران فحسب بل كانت في الأساس حضارة شملت العلم والثقافة والأخلاق بالإضافة إلى الحضارة المادية. فأسس المسلمون علم الفلسفة البني على الأخلاق واحترام العلم والعلماء. وذلك مما تعلموه من التعاليم الربانية والأخلاق النبوية، مما جعل الأمم الأخرى ينظرون للحضارة الإسلامية نظرة احترام وإجلال بل وقداسة وسمو، لأنها احترمت العقل البشري وحافظت على موروثاته وإن كانت من عند غير المسلمين.

ومن أهم أسباب نمو وازدهار الحضارة الإسلامية هو دعوة القرآن الكريم للعمل والتفكير واستخدام العقل، فقد قرر ذلك المولى عز وجل بقوله {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ}³، فالقراءة هي الأداة الأولى للعلم وبدونها لا يمكن استخدام العقل.

² المقصود بشرع من قبلنا هو الأحكام التي شرعها الله للأمم من قبلنا من خلال أنبياءه ورسله وجاء ما يؤيدها في شرعنا سواء في القرآن أو السنة.

³ سورة العلق (1-5)

وفي فضل العلم قال تعالى {يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ} ⁴ وقال {قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ} ⁵. كما أستخدم القرآن الكريم كلمة يعقلون ويتفكرون أو مشتقاتهما ما يقرب من أربعين مرة. وقد جاءت الأحاديث الشريفة لتؤكد هذا المعنى فحثت على طلب العلم فمنها قوله صلى الله عليه وسلم {.. وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ..} ⁶. وهذا الفضل للعلم وأهله ما جعل المسلمين يهتمون بالعلم وجعل غير المسلمين يقدرون العلم لما له من تقدير ليس موجودا في الأديان والحضارات الأخرى.

وسوف يسعى هذا البحث لإلقاء الضوء على نماذج من تفاعل العلوم القانونية في الحضارة الغربية وتأثرها بالفقه الإسلامي من عدة جوانب، ولا يدعي هذا البحث بان الفقه الإسلامي يعتبر مصدرا من مصادر العلوم القانونية الغربية، لأن لكل حضارة طريقها في الفلسفة والتفكير والمعتقدات، ولكن هذا لا يمنع من تفاعل الحضارات والفلسفات مع بعضها البعض وإنتاج فلسفة خاصة لكل مجتمعه وبيئته. ولذا سوف تكون محاور هذه البحث هو نقاط التلاقي بين الفكر القانوني الغربي ومخرجات الفقه الإسلامي وخصوصا في فترة انتشار وتوسع الحضارة الإسلامية وبداية النهضة الأوروبية.

وقد مر الفقه الإسلامي بعدة مراحل حتى أصبح منظومة تشريعية متكاملة صالحة لكل زمان ومكان، وهذه المراحل هي (الخضري، 1992):

⁴ سورة المجادلة (11)

⁵ سورة الزمر (9)

⁶ الأربعون النووية (حديث رقم 36)

مرحلة التشريع الأساسي:

وهي مرحلة النبوة والتي بدأت منذ بعثة الرسول (صلي الله عليه وسلم)، وانتهت بانتقاله للرفيق الأعلى وبها انقطع الوحي وأنتهي التشريع الأساسي، (اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا). وفي هذه الفترة كان الرسول صلي الله عليه وسلم يقضي بين الناس في قضايا دينهم وديناهم، بلاغا عن الله سبحانه وتعالى عن طريق الوحي، سواء كان من خلال نصوص القرآن وشرحه وتأويله أو من خلال الهدي والسنة النبوية منه صلى الله عليه وسلم.

مرحلة الاجتهاد في عهد كبار الصحابة (11هـ - 40هـ):

وبدأت هذه المرحلة من وفاة الرسول صلي الله عليه وسلم حتى نهاية عصر الخلفاء الراشدين. وفي هذه المرحلة وواكبت هذه المرحلة اتساع الدولة الإسلامية في الشرق وفي الغرب وورثتها لأكبر دولتين هما فارس والروم، وصارت هذه الأمم وحضاراتها الممتدة لأقدم العصور تحت حكم المسلمين، وامتزجت الأمصار المفتوحة بأعراق وثقافات مختلفة، فلزم كبار الصحابة أن يجتهدوا في المستحدثات والنوازل ليبيّنوا حكم الله تعالى فيها. وقد أخذ الصحابة نهج الاجتهاد من إقرار رسول الله صلي الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل عليه، عندما أرسله قاضيا باليمن، فعن معاذ رضي الله عنه، أن رسول الله صلي الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن قال: (كيف تصنع إن عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بما في كتاب الله، قال: فإن لم يكن في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله صلي الله عليه وسلم، قال: فإن لم يكن في سنة رسول الله صلي الله عليه وسلم؟ قال: أجتهد رأيي لا آلو، قال: فضرب رسول الله صلي الله عليه وسلم صدري ثم قال: الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي رسول الله صلي الله عليه وسلم). (أبو داوود، 3592)، فكانت هذه هي بداية مرحلة الاجتهاد.

مرحلة الاجتهاد في صغار الصحابة وكبار التابعين (41هـ - بداية القرن الثاني الهجري):

وفيه بدأ انتشار صغار الصحابة في الأمصار لنشر العلم، ونظراً لطبيعة كل بلد ولاختلاف العادات والتقاليد فقد ظهرت الخلافات الفقهية ونشوء مدرستين فقهيتين، هما: مدرسة الرأي في العراق ومدرسة الحديث في الحجاز.

مرحلة الأئمة المجتهدين (من بداية القرن الثاني إلى منتصف القرن الرابع):

وقد بلغ الفقه الإسلامي في هذا عهد ذروته حيث نشطت فيه العلوم نشاطاً كبيراً وخصوصاً علوم الحديث واتسعت مجالاته من شرح وتحقيق، وأصبح علماً قائماً بذاته. وفي هذه المرحلة ظهرت المدارس الفقهية الأربعة ونمت أصولها الفقهية حيث أقتصرت الاجتهاد في الأمصار الإسلامية وفق أصول هذه المذاهب الأربعة.

مرحلة التقليد (من منتصف القرن الرابع إلى سقوط بغداد):

وفيهما تم ترسيخ المدارس الفقهية الأربعة في الأمصار الإسلامية وتميزت بالمناظرة والجدل الفقهي، وكثرت فيها التأليف في العلوم الإسلامية المختلفة. كما تميزت بتقليد المذاهب الفقهية حيث أصبح أهل الإسلام في هذه المرحلة على تقليد هؤلاء الأئمة الأربعة.

مرحلة الجمود (من سقوط بغداد إلى العصر الحديث):

وفيهما بلغ التشريع مبلغ الجمود المطلق، حيث أصبح طلاب العلم مقيدون بكتب أئمتهم مبتعدين عن دراسة كتب ورواية الحديث، وفيه كثرت شروح أئمة المذاهب دون مخالفتها، ومع هذا لم تخلو هذه المرحلة من أئمة مجتهدين في أصول المذهب أمثال الغزالي وابن القيم وابن تيمية. وكذلك ظهرت في العصر الحديث حركات إصلاحية تدعو إلى إعادة فتح باب الاجتهاد ومحاربة التقليد، والدعوة للرجوع بالفقه الإسلامي إلى مصادره الأساسية، الكتاب والسنة، وما قام عليهما من أصول وقواعد، كما ظهرت المجامع الفقهية التي أطرت لهذا المنهج.

وقد كُتبت عدة كتابات تشير إلى فرضيات اقتباس الشريعة الإسلامية من القانون الروماني والقانون اليهودي (Crone, 1987). وإذا وجد إلى ما يدعو إلى التشابه بين القوانين فهذا لا يرجع إلى الاقتباس بقدر ما يشير إلى أن هناك مجالاً للتقارب في التفكير في العقل البشري. فلا شك أن الإسلام أتى على بيئات مختلفة وممارسات بشرية متعددة والقاعدة الإسلامية في الإسلام أن الأشياء في أصلها مباح إلا ما حرمه الكتاب والسنة أو جعل له ضوابط شرعية من الكتاب والسنة والأمثلة على ذلك كثيرة. فعقود السلم والمضاربة والإستصناع كانت موجودة وتُمارس قبل الإسلام وعندما جاء الإسلام أقرها وجعل لها ضوابط تزيل عنها الغرر والربا وكل ما ينافي العدالة. وفي القانون الروماني نجد ما يسمى بجذلية المنطق في تشريع القوانين والذي قد يُفسره البعض بأن تطبيقه في التشريع الإسلامي هو الاجتهاد والقياس (Daher, 2005) والحقيقة أن معايير الاجتهاد والقياس مأخوذة من أصول الشريعة (القرآن والسنة) وفي كل الأحوال فإن التشابه في منهجية التفكير تُعتبر طبيعة في العقل البشري أكثر منه من كونه اقتباس من الفكر التشريعي الروماني. وفي هذا الصدد يقول الدكتور عبدالرزاق السنهوري: " إن هذا القانون (الروماني) بدأ عادات .. ونما وازدهر عن طريق الدعوى والإجراءات الشكلية. أما الشريعة الإسلامية فقد بدأت كتاباً منزلاً من عند الله، ونمت وازدهرت عن طريق القياس المنطقي والأحكام الموضوعية .. إلا أن فقهاء المسلمين امتازوا عن فقهاء الرومان، بل امتازوا عن فقهاء العالم باستخلاصهم أصولاً ومبادئ عامة من نوع آخر هي أصول استنباط الأحكام من مصادرها، وهذا ما سموه بعلم أصول الفقه " (زقزوق، 1997).

3. تاريخ الحضارة الإسلامية

بدأت الحضارة الإسلامية ببعثة الرسول صلى الله عليه وسلم عام (610م)، ومن أكبر الأدلة التي أعطت مؤشرات على قبول هذه الحضارة قبل إنتشارها بل وفي مرحلة ضعفها قصة النجاشي ملك الحبشة⁷ الذي اسلم

⁷ سيرة ابن هشام (362-359/1).

وأوى مهاجرين المسلمين وقصة هرقل الذي سأل أبو سفيان - وكان لم يسلم بعد- عن صفات الرسول صلى الله عليه وسلم وعن دعوته فعندما أجابة أبو سفيان قال هرقل " فإن كان ما تقول حقاً فسيملك موضع قدمي هاتين"⁸. ثم أنتشر الإسلام بعد ذلك في شرق الأرض وغربها وتوسعت دولته من أقاصي الصين إلى غرب أوروبا بما كان يعرف ببلاد الأندلس وحتى جنوب فرنسا. إلا أن المرحلة الأولى وهي فترة الرسول صلى الله عليه وسلم وعهد الخلفاء الراشدين (633م - 661م) وحتى الخلافة الأموية (661م - 749م) كانت مرحل بناء ونشر لدين الله. فلم يكن يتم التركيز على العلوم الأخرى. ثم نشأت الدولة العباسية (750م - 1258م). فأستقرت الدولة الإسلامية وبدأت حركة العلم والثقافة لعدة قرون. فتم إنشاء المؤسسات التعليمية من خلال المساجد والمدارس والجامعات (Momin, 2001).

وبعد سقوط الدولة العباسية على أيدي المغول، وضعفها وتقسيمها إلى دويلات متنازعة، نجد أن حكام المغول اعتنقوا الإسلام وأسسوا دولة بنت حضارة إسلامية في وسط آسيا (1258م - 1534م) ثم في شبه القارة الهندية استمرت عدة قرون (1526 - 1739م). حيث ازدهرت الحركة الفكرية في دولة المغول في الهند وتم تأليف المؤلفات الكثيرة في علوم شتى، كما اهتم سلاطين الدولة المغولية بالأداب وشجعوا الأدباء، فنشطت الحياة الفكرية ولقيت الثقافة والفكر رواجاً كبيراً في المجتمع، كما أبدع المهندسون في فنون العمارة فأبدعوا طرازاً جديداً عُرف بالعمارة المغولية، وهو خليط من الفن الإسلامي والفن الهندي. كما تقدمت الصناعات مثل الأنسجة والأسلحة والسجاد والملابس الفاخرة وكانت هناك مدن رئيسية أعتبرت مراكز صناعية مثل مدن لاهور وأحمد آباد (Blake, 1991)

ثم نشأت الدولة العثمانية (1534م - 1924م) وتوسعت شمالاً وفتحت الجزء الشرقي من أوروبا حتى حدود النمسا، وأقامت حضارة قوية عاصمتها اسطنبول (Lewis, 1963).

⁸ هذه القصة رواها البخاري ومسلم وأبو داود والإمام أحمد ووردت في عدد من كتب السنة.

وكانت الدولة الإسلامية الأموية في الأندلس (756م - 1492م). قائمة في الجانب الغربي من أوروبا بالرغم من دخول الإسلام إليها عام (711م) واستمرت لعدة قرون وكانت حدودها من جنوب أسبانيا إلى جنوب وشرق فرنسا وكانت دولة الأندلس على علاقة حرب تارة وسلم تارة أخرى مع الممالك الأوروبية في الشمال مثل النورمانديين ومملكة قشتالة وليون ونافار. ثم تدهور الجانب السياسي في الأندلس وتقسمت إلى ممالك وإمارات إسلامية مع بقاء الجانب الحضاري فيها حتى سقوط غرناطة آخر إمارات الأندلس وخروج المسلمين منها تماماً عام (1492م). كما حكم المسلمون جزيرة صقلية خلال الفترة (827م - 1091م) وأقاموا فيها حضارة مماثلة للحضارات الإسلامية في الشرق وخصوصاً الحضارة الأندلسية، فكانت مركزاً علمياً وتجارياً وصناعياً أستفاد منه الغرب وخصوص الحكام النورمنديون الذين حكموا أجزاءً كبيرة من أوروبا بما فيها بريطانيا. ولا شك أن هذه الحضارة التي امتدت جغرافياً من أقصى الشرق إلى أدنى الغرب وزمنياً من القرن السابع إلى القرن الخامس عشر عند سقوط غرناطة أو أوائل القرن التاسع عشر عند سقوط الخلافة العثمانية، لا شك أن هذه المساحة من القارة الأوروبية والفترة التي امتدت لعدة قرون قد أثرت على الحضارات الأوروبية أيما تأثير.

وقد شملت الحضارة الإسلامية خلال اربعة عشر قرناً جميع جوانب الحضارة المادية المدنية والروحية والاخلاقية. والحضارة الإسلامية هي الحضارة الشاملة لنواحي الحياة كما وصفها ابن خلدون (1332 - 1406م). وقد توسع المؤلف في وصف الحضارة في كتابه المقدمة في باب (طبيعة العمران في الخليقة وما يعرض فيها من البدو و الحصر و التغلب و الكسب والمعاش والصنائع و العلوم و نحوها وما لذلك من العلل و الأسباب)، حيث نص على "إن الملك [السيادة] لا يتم عزه إلا بالشريعة [القانون] و القيام لله بطاعته و التصرف تحت أمره و نهيه و لا قوام للشريعة إلا بالملك و لا عز للملك إلا بالرجال [الموارد البشرية] و لا قوام للرجال إلا بالمال [الموارد المالية] و لا سبيل للمال إلا بالعمارة [التنمية] و لا سبيل للعمارة إلا بالعدل [القيم والأخلاق] و العدل الميزان المنصوب بين الخليقة، نصبه الرب وجعل له قيماً وهو الملك" (خلدون، 1858). وبالرغم من ان الكثير من

معالم هذه الحضارة فُقدت بسبب الإنحدار العلمي والسياسي للدولة الإسلامية، إلا أن الكثير مازال مدوناً وصُنفت فيه الموسوعات الكثيرة (Meri, 2006).

4. عوامل الحراك والتفاعل بين الحضارة الإسلامية والمجتمعات الغربية

❖ دخول الأمم في الإسلام:

كانت منهجية الدولة الإسلامية هو نشر دين الله عز وجل ولم يكن الدافع هو السيطرة على البلاد واستعباد العباد. ويدل على هذا الهدف هو دخول الناس في الإسلام وتقلدهم مناصب في البلاد وكذلك وصولهم لدرجة عالية من العلم ربما يفوق علم نظراءهم من العرب. فمعظم علماء الامة الإسلامية من غير العرب، وهذا ما يؤكد أن الإسلام أتى للناس كافة ولا يفرق بين عرق دون عرق. وقد نقل المستشرق توماس ارنولد كثيراً من الشواهد التي تدل على أن عدالة الشريعة الإسلامية هي التي قادت الناس للدخول في الإسلام طواعية: [تسامح العرب وأثرهم في المسيحيين: أما عن حمل الناس على الدخول في الإسلام، أو اضطهادهم بأية وسيلة من وسائل الاضطهاد، في الأيام الأولى التي أعقب الفتح العربي، فأنا لا نسمع عن ذلك شيئاً. وفي الحق إن سياسة التسامح الديني التي أظهرها هؤلاء الفاتحون نحو الديانة المسيحية كان لها أكبر الأثر في تسهيل استيلائهم على هذه البلاد. وإن الشكوى الوحيدة التي شكا منها المسيحيين؛ هي معاملة حكاهم الجدد لهم معاملة تختلف عن معاملة رعاياهم من غير المسيحيين ذلك لأنه قد فرض عليهم أداء جزية الرؤوس المعتادة وهي ثمانية وأربعون درهماً عن الأغنياء، وأربعة وعشرون عن أهل الطبقة الوسطى، و اثنا عشر درهما عن العمال، لإعفائهم من الخدمة العسكرية، على أن هذه الجزية لم تفرض إلا على القادرين من الرجال، على حين أعفى منها النساء والأطفال والرهبان والمقعدون والعميان والمرضى المساكين والأرقاء. هذا إلى أن جمع هذه الضرائب قد قام به الموظفون المسيحيون أنفسهم مما خفف وطأتها على الناس] (أرنولد، 1947).

❖ تتلمذ غير المسلمين (اليهود والنصارى) على تعلم العلوم الإسلامية والديونية:

هناك كثير من الأمثلة التي تشير إلى أن المسلمين لم يمنعوا غيرهم من تداول العلوم، سواء كانت علوم إسلامية أو علمية مادية، ومن أشهر الأمثلة العالم اليهودي موسى ابن ميمون المولود في قرطبة في القرن الثاني عشر الميلادي (1135 - 1204م) وأخذ ابن ميمون العلم من أشهر العلماء المسلمين في الأندلس، وهم ابن الأفلح، وابن الصائغ، وابن رشد، ويظهر تأثره بأفكار علماء الإسلام، بوضوح، في كتاب "دلالة الحائرين"، ثم انتقل من قرطبة إلى فاس بالمغرب عام 1159م حيث درس بجامعة القرويين، ثم انتقل إلى فلسطين عام 1165م، واستقر به الحال في مصر في عهد صلاح الدين الأيوبي، (أرنولد، 1947).

❖ حركة الترجمة والإستشراق

دون شك أدت حركة الترجمة من وإلى اللغة العربية تطوراً علمياً في مجالات متعددة من العلوم منذ نهاية العهد الأموي عن طريق خالد بن يزيد بن معاوية حيث بلغ ذروته في العهد العباسي (704 - 1397م) حيث ازدهرت فيه الترجمة ويرجع السبب في ذلك رغبة الخلفاء العباسيين في مواكبة النشاط الفكري ومعرفة ما بلغته الأمم السابقة من حضارات اكتشافات علمية. وقد أدت هذه الحركة إيجاد منهجية علمية من الحوار والحراك الفكري والعلمي أدى إلى نهضة علمية كبيرة كان لها دور رئيسي في ازدهار وتطور العلوم والثقافات آداب في العالم الإسلامي من بغداد وإلى قرطبة. كما أدت حركة الترجمة إلى استقطاب مراكز العلوم الإسلامية للكثير من طلاب العلم والعلماء من مختلف أنحاء الغرب الأوروبي. وفي العصور المتأخرة، كانت الترجمة العكسية، من العربية إلى اللغات الأوروبية، والتي غالباً ما توصف بعصور الإستشراق ويمكن أن تكون هذه الفترة من عام 1143م عندما تُرجم القرآن الكريم إلى اللاتينية، بواسطة الراهب بطرس رئيس دير كلوني، وكذلك ريموند مارتيني (1220 - 1284 م) و ريموند لولوس (1235 - 1316م) الذي أوصى مجمع فيينا الكنسي عام 1311م

بإنشاء خمسة كراسى لتعليم اللغات ومنها العربية في أكبر خمس جامعات في أوروبا وهي: باريس، أكسفورد، بولونيا، سلمنكا، جامعة الإدارة المركزية البابوية. (فوك، 2001). وربما أنتهت هذه الفترة بنهاية الحرب العالمية الثانية حيث بدأت العلاقات الدولية المفتوحة بين الدول (جاسم، 2004).

❖ مراكز العلم في العالم الإسلامي:

كان العلم هو المدار الذي جاء به الإسلام فقد حث الناس على العلم النافع بجميع صورته وأشكاله، وكان مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم أول منارة للعلم بما ينزل من السماء من وحي. لذا أهتم المسلمون بإنشاء المساجد والتي كانت بيئة مناسبة للعلم ثم توسعت فأصبحت تشتمل على مراكز للعلم والعلماء فكان بيت الحكمة في مدينة بغداد والجامع الأموي في مدينة دمشق والجامع الأزهر بالقاهرة وجامع القيروان في تونس وجامع القرويين في المغرب، وجامع قرطبة في الأندلس والجامع الكبير في صنعاء منارات للعلم بالإضافة إلى الحرمين الشريفين في مكة والمدينة. فكان يفد إليها طلاب العلم من الشرق والغرب. وتخرج في هذه الصروح العلمية عدد كبير من العلماء الذين نشروا العلم في شتى المجالات ولا تزال كتبهم في أقدم الجامعات العالمية.

5. تاريخ القانون العام الإنجليزي

تاريخ إنجلترا وتعدد الحضارات المتعاقبة على حكمها يعطي دلالة على مرجعية القوانين التي حكمتها وأثرت في قانونها العام (القانون الإنجليزي). فمن الحكم الروماني الذي حكم ما يعرف ببريطانيا ما يقرب من خمسمائة سنة (55 قبل الميلاد وحتى 455 ميلادي) حيث دخلت القوانين الرومانية في البلاد وبقي أثرها وتطبيقها معمول به بعد ذلك وحتى فترة حكم الأنجلوسكسون إلى أن تم تغييرها في عصر النورمنديين على يد وليام الفاتح. وتُرجع المصادر التاريخية أن بداية دخول النظام القانوني (القانون العام) بدأ مع حكم وليام الفاتح الذي نال قسماً من التعليم في جنوب غرب فرنسا (أفرانش) وقضى جزءاً كبيراً من حياته متنقلاً في القارة الأوروبية

(Sherman، 1914)، والذي فيما بعد استطاع توحيد إنجلترا، ليقوم بعدها بوضع قوانين وأنظمة جديدة، معظمها جاء من القوانين والأعراف النورمندية والأنجلوسكسونية⁹، ولا يخفى أن النورمنديين حكموا جزيرة صقلية عام (1091م) والتي كانت مركزاً حضارياً إسلامياً لما يقرب من ثلاثة قرون. ثم تطور هذا النظام ليصبح مجموع الأحكام والأعراف التي تطبقها المحاكم الملكية (النظام الإقطاعي للإدارة، وكذا نظام المحاكم المعمول بها في فرنسا والدول الإسكندنافية وكان ذلك بعد العام 1066م.

ومع استقرار الحكم الملكي وفي عهد هنري الثاني والذي حكم إنجلترا (1154-1189م) تم تطوير القانون العام ليصبح أساسه الأحكام التي تصدرها المحاكم الملكية فيما يخص الضرائب والجرائم والملكيات. ويصف باوند القانون العام في هذه الفترة بقوله: وقد انتصر القانون العام في أكثر أزمة وخصوصاً عندما كان هناك نظام دخيل (Alien System) سائداً آنذاك، بل وكافح مع أكثر من خصم قوي، وخرج منتصراً (Pound، 1921). ثم تطور القانون العام أكثر في عهد الملكة إليزابيث والتي حكمت إنجلترا (1558-1603م) حيث تم تطوير النظام القانوني من خلال تأسيس المنطق القانوني والمبادئ القانونية للقانون العام، ولذا تعتبر الأفكار الفلسفية المتعلقة بالعدالة والقانون والدولة والتي كانت رائجة أثناء فترة تكوين القانون العام، تعتبر أساساً رئيسياً من الأسس التي شكلت القانون العام، (Pound، 1921). ويشير باوند أنه خلال هذه الفترة، قاوم القانون العام القانون الروماني وذلك عندما اكتسح القانون العام جميع الأراضي الأوروبية، ويحل محل القانون المستوطن (Endemic Law) آنذاك، وأن القانون الروماني أكتسب سمة القانون المستوطن (Endemic Law)، حيث أن المعرفة التامة بالقانون الروماني في إنجلترا فترة التشكيل كانت سطحية ومحدودة من فئة معينة. وهنا يعترضنا سؤال لم يوضحه باوند وهو: ما هو هذا القانون المستوطن في أوروبا (Endemic Law)؟ وتشير بعض المراجع (Kazuko Mōri، 2007) أن الـ (Endemic Law) هو القانون المطبق في آسيا والمختلف

⁹ <http://dictionary.law.com/Default.aspx?selected=248>

عن القانون الذي أنشئ في الغرب¹⁰. وكذلك السؤال الذي ينشئ هنا ما هو القانون الأسوي الذي كان مستوطناً في الغرب آنذاك؟ ولا شك أن فترة تشكل القانون العام كانت الفترة التي شاع فيها أحكام الإسلام وعدله وقوته السياسية والإقتصادية. وأشارت بعض المصادر أنه منذ القرن الثالث عشر الميلادي فقد تم رصد الأحكام والسوابق القضائية واعتبارها كمستندات قانونية يمكن الرجوع إليها في التقاضي (McGinnis & Rappaport, 2009)، وعلى هذا فقد عرفت المعاجم أن تعريف القانون العام الإنجليزي بأنه مجموعة السوابق والأحكام القضائية الصادرة من المحاكم الإنجليزية وليس من الهيئات التشريعية¹¹. وإذا كان منظري القانون الإنجليزي يقولون بأن القانون الروماني هو أصل ومنشأ القانون الإنجليزي ومع ذلك فهم يقفون ضد التجاوزات وأساليب التعذيب التي أقرها القانون الروماني (HOLDSWORTH، 1938) والتي تخالف مبادئ حقوق الإنسان بينما تأسست القوانين الحديثة في ومنذ بداية عصور النهضة الأوروبية بما يتفق ما أصول ومقاصد الشريعة الإسلامية.

6. تاريخ القانون المدني الفرنسي

القانون المدني الفرنسي المعاصر هو القانون الذي جمعه نابليون عام 1804م أي بعد حملته على مصر بست سنوات ومواد هذا القانون وفق المصادر الفرنسية هو مجموعة قوانين على رأسها: القانون الروماني والذي كان معمولاً به في مناطق جنوب فرنسا حتى عام 1785م، القانون الجرمانى وكان معمولاً به في شمال فرنسا ومنه قانون عوائد الضرائب، القانون الكنسي وهو قانون الكنسية الكاثوليكية واختص بالزواج والاحوال الشخصية،

10

http://books.google.com/books?id=IKvZVyfnAVMC&pg=PA7&lpg=PA7&dq=%22endemic+law%22&source=bl&ots=tE0ubtW7kM&sig=IPq16D1EtFHn5aRE7zheNruulaU&hl=en&ei=HXDLTpv5BZGKhOfHrcDMDQ&sa=X&oi=book_result&ct=result&resnum=3&ved=0CCgQ6AEwAg#v=onepage&q=%22endemic%20law%22&f=false

¹¹ <http://dictionary.law.com/Default.aspx?selected=248>

وقانون الملكية المطلقة وهو قانون الإقطاعات الذي أوجده لويس الرابع عشر، وقانون الثورة والتي تشمل أحكام حقوق الإنسان والحرية والمواطنة والإخاء والمساواة.

ويعرفه البعض بأنه "مجموعة من القوانين الرامية إلى توفير إطار قانوني للعلاقات الاجتماعية والأسرية والتجارية بين الأفراد الذين يعيشون في منطقة جغرافية واحدة" (DELPLANQUE، 2004). وترجع الأصول القانونية للقانون المدني الفرنسي إلى فترتين: الفترة الأولى هي فترة "القانون القديم" وهذه الفترة تغطي جميع القوانين السابقة لتاريخ 14 يوليو 1789م. وقد اتسمت قوانين هذه الفترة على التنوع الإقليمي وتنوع النظم القانونية التي حكمت المنطقة. وكذلك كانت قوانين هذه الفترة تتسم بالطائفية المتأثرة بالإقطاعيين ملاك الأراضي. وأما الفترة الثانية فهي التي أتت ما بين القانون القديم والقانون المدني المعاصر وتسمى فترة "القانون الوسيط" وهو النظام القانوني الذي نشأ مع الثورة الفرنسية. (DELPLANQUE، 2004).

ويُرجع البعض أصول القانون المدني الفرنسي إلى القانون الروماني والأعراف المحلية في أوروبا والقانون الكنسي وقانون التجارة الدولية بين القارة الأوروبية وغيرها من القارات وأخير بعض الأفكار التي تعتبر ضمن العلوم القانونية. (Gordon، Glendon، و Osakwe، 1982). وبالرغم من وجود القانون الروماني كمصدر رئيسي للقانون المدني الفرنسي، إلا أن غيابه استمر لعدة قرون عن الساحة الأوروبية بسبب "الغزو العربي" لمناطق من أوروبا الشرقية والغربية. (Gordon، Glendon، و Osakwe، 1982). ومنذ تاريخ 1050م والقانون الروماني بدأ إستعادة قوانينه في أوروبا من خلال ما يعرفوا بالـ (Glossators) وهم الذين يجمعون النصوص القانونية الرومانية القديمة ويفسروا معانيها¹². وكان أكثر الشارحين والمعلقين على القانون الروماني هو توماس الأكيوني "Thomas Aquinas (d. 1274)" و "Bartolus (d. 1357)" ثم أنتقل علم هذين الشارحين بواسطة الآف الطلاب إلى معظم مدن وجامعات أوروبا. (Gordon، Glendon، و Osakwe،

¹² قاموس: <http://www.merriam-webster.com/dictionary/glossators>

(1982). والحديث عن توماس الأكويني جدير بالإهتمام لشرح موضوع هذه الورقة حيث إن السيرة الذاتية له توضح مدى علاقته بالعلوم الموروثة من الحضارة الإسلامية والتي أثر بشكل كبير في الفكر القانوني الأوروبي وخاصة القانون الروماني والمدني الفرنسي والإلماني. فقد وُلد توماس في إيطاليا (1225م) ولكنه كان يلقب بثور صقلية والتي كانت إحدى المنابع العلمية للحضارة الإسلامية. ودرس توماس الفلسفة الأرسطية العربية والعلوم الإسلامية، وهذا كما أورده (Chesterton) ، وتشير كثير من المصادر أن توماس تعلم اللغة العربية وترجم كتب ابن رشد وتعمق في دراسة كتبه وأفكاره وفلسفته (Pieper, 1991) حيث كان ابن رشد رائد الشارحين لفلسفة أرسطو وبوابة الفلسفة اليونانية والجسر الذي نقل للعالم الغربي الكثير من المفاهيم الفلسفية والتي بنيت عليها الحضارة الغربية (Bazan, 1981) ويعتبر توماس المرجع الرئيسي للقانون الكنسي الذي صدر عام (1917م) حيث يتم تعليم القساوسة وفقا لمذهبه وطريقته ومبادئه (Davies, 1992) ، وتعتبر مساهمة وافكار توماس الفلسفية مساهمة رئيسية في الفقه القانوني المعاصر (MacCounbery و White, 1999).

7. ماهية "مستويات" التفاعل بين القوانين والفقه الإسلامي

تفترض الدراسة أن التفاعل بين القوانين الغربية والفقه الإسلامي حصل من خلال أربع قنوات:

1) القانون الطبيعي:

القانون الطبيعي هو قانون الفطرة البشرية التي فطر الله الناس عليها. فهو معروف بالفطرة ولا يخلو وجوده في أمة من الأمم ولا تشريع من الشرائع. وأمثلة ذلك العدل والحرية والملكية والزواج والأخلاق وغيرها. فمثلا تعارفت الأمم بالفطرة أن زواج الأخ من أخته محرم ولا يقره قانون الفطرة، ثم جاءت الشرائع السماوية لتؤكد هذه الفطرة التي ربما كسر قانونها بعض الممارسات الخارجة عن الفطرة والتي لا يحيد عن عنها إلا من أنتهكها بعكسها

بوسائل الظلم والإستبداد والقوة التعسفية. وقد أشارت المصادر الرئيسية للتشريع الإسلامي بهذه الحقيقة في كثير من النصوص وقد تطرق وتوسع فيها علماء الأصول وخلصته أن هذه القوانين معتبرة ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه وينسخه، (خروفة، 1420هـ). كما وضع ابن رشد في كتابه "فصل المقال في تقرير ما بين الحكمة والشريعة من الاتصال" مدى ضرورة إعمال العقل لمعرفة الحكمة وإن قيلت من القدماء، فما وافق الحق أخذناه وما خالفه نبهنا وحذرننا منه، (رشد، 1997).

وقد عُرف القانون الطبيعي بأنه: مجموعة قواعد سلوكية كامنة في الطبيعة وثابتة لا تتغير بمرور الزمن ولا تختلف من مكان إلى آخر وهو قانون مثالي يكشف عنه العقل البشري ولا يوجد. ويرى أرسطو: أن العدل هو القانون الطبيعي الذي يجب أن توضع على أساسه القوانين الصادرة عن إرادة المشرع. كما يعتقد توما الأكويني: أن هناك قانون إلهي ومصدره الوحي وقانون طبيعي هو انعكاس لحكمة الله ويمكن فهمه من خلال إستدلال العقل البشري. (White و MacCounbery، 1999).

(2) الفلسفة القانونية:

ونعني بالفلسفة القانونية هي تلك الفلسفة وذلك التنظير الذي أثر في التشريعات القانونية خلال فترة وضع القوانين الغربية أو الأحكام القضائية. وليس المقصود هنا هو إدعاء أن النظريات القانونية مأخوذة من الفكر الإسلامي، ولكن المراد أن الحراك الفكري والمنطقي لعلماء الفقه الإسلامي أثر في الحراك الفكري الغربي من خلال القنوات التفاعلية المذكورة أعلاه. ومن أشهر منظري الفقه القانوني الغربي:

توماس (توما) الأكويني (1225-1244م) في مملكة صقلية والتي كانت مركزا للحضارة الإسلامية لأكثر من قرنين من الزمان، أي بعد سقوط الحكم الإسلامي في صقلية بمائة وأربع وثلاثون عاما. ولذا أستعاد توما كثيرا من العلماء المسلمين كابن باجة (1138م) المعروف عند الغرب بإسم (Avempace) وابن رشد (1126 -

1198م) المعروف عند الغرب بإسم (Averroes) والذي يعتبره الغرب من أهم المؤثرين في الفكر الغربي (Bonin, 2005) وأصبحت كتبه تُدرس في جامعة باريس (Arnold و Guillaume, 1931). وسعى توما إلى الجمع ما بين تعاليم الفلسفة الأرسطية، التي تلقاها عن طريق ترجمات وشروحات ابن رشد، والعقيدة النصرانية، واستفاد من الفكر الإسلامي بأنه لا يوجد تناقض واختلاف بين العقلان والإيمان، بعكس ما كان يعتقد به في القرون الوسطى والذي حورب بسببه الفلاسفة آنذاك. فالفلسفة أساسها العقل، أما اللاهوت فينشأ من الإيمان بالوحي الإلهي. وكان على يقين من أنه ينشأ من الاستدلال المنطقي. كما أكد على أن بإمكان العقل أن يصير ركيزة للإيمان، وقد دعم اعتقاده بخمسة براهين دلل بها على وجود الله. (Aquinas, 2006). ويعتبر توما هو المكتشف لثروة ارسطو العلمية بعد ان فقدت، حيث تم استرجاعها من خلال الترجمات والشروحات العربية والتي ساهمت في بناء النظرية القانونية الغربية (MacCounbery و White, 1999). كما يعتبر توما أنه أحد أهم مصادر الفكر والعلم الغربي بما استفاده من علم وتحليل مستنبط من العلماء المسلمين (Carrol, 2000).

ومثال آخر فيما يخص فكر الفقه القانوني يوجد جيرمي بنتام (1748 - 1832) وهو مفكر وفيلسوف وفقهه ومصالح قانوني انجليزي، و جون أوستن (1790 - 1859م) فقيه قانوني إنكليزي، درس القانون الروماني في ألمانيا ثم عمل في مفوضية شؤون جزيرة مالطة. وقد أطرا للنظرية الكلاسيكية الوضعية والتي من خلالها تحدثا عن النظرية الأمرة وسيادة القانون. وبالرغم أنهما نادى بفصل القانون عن الدين والأخلاق إلا أن فكرة سيادة القانون وأن القانون لا بد له من عقاب يسنده ودولة تؤيده في حالة مخالفة القانون، وأن أساس القانون هو أوامر توجهها الهيئة الحاكمة إلى المحكومين وتسنده بجزء في حالة المخالفة، فأوستن يعرف القانون بأنه: (أمر أو نهي يصدره الحاكم استنادا إلى سلطنة السياسية ويوجهه إلى المحكومين و يتبعه بجزء ..) (McCoubrey و White, 1993).

ولا شك أن الشريعة الإسلامية جاءت بمبدأ الثواب لمن أتبع الأوامر والعقاب لمن خالفها وقرر العقاب في الدنيا والآخرة. وهذا مبدأ شرعي أساسي في التشريع الإسلامي، وكذلك قررت الشريعة وجوب الطاعة لما يصدره الحاكم أحكام (متفقة مع شرع الله عز وجل) وأن سيادة القانون (فوق كل إعتبار) وقد أكد المولى عز وجل وجوب الاتباع والخضوع للقوانين بقوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا }¹³. وأورد شيخ الإسلام ابن تيمية (1263-1327م) الأثر المشهور عن الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه (577 - 656 م)، [إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن]. وكذلك

وبالرغم من أن بنتمام وتلميذه جون أوستن (1790 - 1859 م) جردا القوانين من الإعتبارات الأخلاقية وربطها فقط بالمنفعة والعقوبة إلا أن الإسلام جعل رباطاً وثيقاً بين الأحكام وبين الإيمان والأخلاق، وجعل العقوبة حلاً ثانوياً.

(3) المنهجية التعليمية:

لا شك أن أمة العرب كانت أمة في مجملها لا تقرأ ولا تكتب ولم يعني بالكتابة إلا القليل، ولكن كانت أمة تحفظ الشعر والقصص بطريقة مميزة حيث كانوا يتناقلون أخبارهم وأشعارهم بطريقة الحفظ والتلقي. وبعد نزول القرآن وسماع الأحاديث الذي اعتبرهما المسلمون نصوص مقدسة، بدأ عصر التدوين ثم عصر شروحات هذه النصوص ونشأت مدارس التفسير ومدارس الفقه ثم المدارس الكلامية وأصبح لها علماءها وطلابها ومواقعها في العالم الإسلامي وكل هذا كان في الفترة منذ حياة الصحابة في القرن الأول الهجري وحتى القرن الرابع الهجري (القرن السادس - القرن العاشر الميلادي). وبعد تأسيس هذه المدارس الإسلامية وإستقرار الدولة الإسلامية وإنتشار

¹³ القرآن الكريم ، سورة النساء ، الآية 59 .

العلم والترجمة أصبح كثيراً من طلاب العلم غير المسلمين وخصوصاً من أوروبا يتوافدون على مركز العلم في الأندلس ومصر وبغداد ودمشق للتعلم من علماءها والإستفادة من مكتباتها والترجمات الإغريقية واليونانية التي ترجمها المسلمون. ولذلك عندما نقل هؤلاء العلم إلى أوروبا بدأت الحركة العلمية في أوروبا وخصوصاً إيطاليا وفرنسا والتي عُرفت بالمدرسية (Scholasticism) والتي كانت المكتبات الإسلامية أهم مصادرها العلمية (Arnold و Guillaume، 1931).

وفي هذا يرى الدكتور جورج مقدسي الاستاذ الفخري بجامعة فيلاديفيا، ان جذور النهضة الغربية الحديثة أتت من الأراضي الإسلامية، حيث أن الحركة التعليمية في القرون الوسطى والمعروفة "بالمدرسية" وهي التجمعات المدرسية. حيث إن فكرة المدرسية العلمية في أوروبا أتت من حلقات العلم في العالم الإسلامي. وبالرغم من أن كلمة "دكتوراة" Doctorate لها جذر في اللاتينية "Docere" ومعناها "teach" أي يتعلم ، لكن استخدام المصطلح "دكتوراة" Doctorate في العصور الوسطى ولا يزال هذا الصطلح هو المستخدم ويعني الترخيص بالتدريس "License to teach" وهذا المعنى مختلف عن الجذر اللاتيني ومتفق مع المصطلح العربي المستخدم في التعليم التقليدي في تلك العصور وهو "إجازة التدريس". وبالإضافة لهذا المصطلح استخدم المسلمون في تدريسهم كلمة "الإفتاء" ومعناها تقديم الرأي الشرعي (القانوني "License to issue legal opinions") وكانت هذه العبارة لا تعطى إلا للفقهاء في الفقه الإسلامي "القانون الإسلامي". وعلى هذا فنجد أنه كانت ثلاث مراحل للحصول على درجة الأستاذية في الفقه الإسلامي "القانون":

أولاً: مرحلة "الفقيه" وهي المرحل التي يصبح فيها الطالب مجازاً في الفقه وهي تعادل الماجستير " Master of law". ثانياً: مرحل الإفتاء وهي المرحل التي يصبح فيها الطالب مجازاً في تقديم الفتوى الفقهية وهي تعادل درجة الدكتوراة. ثالثاً: مرحلة الإجازة في التدريس وهي مرحلة تعادل درجة الأستاذية في تدريس الفقه. وهذه

المراحل لم تكن على الإطلاق موجودة في أي حضارة سابقة قبل الإسلام، وهو ما هو موجود في الجامعات الغربية اليوم والذي بدأ في إيطاليا ثم فرنسا وأنجلترا وإسبانيا وانتقل بعد ذلك إلى أمريكا.

(4) التفريعات التشريعية:

انتشرت أحكام الفقه الإسلامي في أوروبا الشرقية والغربية نتيجة تواجد الحكم الإسلامي في الشرق والغرب، وأزدهرت الحضارة الإسلامية فيها على إثر القرون التي أمضاها المسلمون في هذه القارة بل وحتى بعد مغادرة المسلمون بقيت أثر الحضارة الإسلامي مستمر من خلال الأوروبيون الذين تعلموا من هذه الحضارة.

وقد كتبت عدة دراسات ومقارنات قام بها علماء مسلمون من أهمهم: مخلوف المنياوي القاضي في عهد الخديوي إسماعيل (1787م) الذي أجرى مقارنة بين القانون الفرنسي والفقه المالكي، وقصري باشا وزير العدل في أواخر القرن التاسع عشر، وسيد عبد الله علي حسين صاحب كتاب "المقارنات التشريعية بين القوانين الوضعية والتشريع الإسلامي مقارنة فقه القانون المدني الفرنسي ومذهب الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه" (حسين، 2001) الذي أثبت فيه أن التشابه بين الفقه المالكي والقانون الفرنسي بلغ 90%. وربما هذا الأخير أحدث وأهم هذه الدراسات هو كتاب المقارنات التشريعية لسيد عبد الله لسببين: أولاً أنه عالم وفقه أزهرى، وثانيهما أنه فقيه قانوني حاصل على الدراسات القانونية من الجامعات الفرنسية. والكتاب من ألف وسبعمئة وتسعة وسبعون صفحة مجزأ إلى أربعة أجزاء.

وفي هذا الكتاب اتبع المؤلف منهجية التسلسل الموضوعي حيث رتب الموضوعات وفقاً لترتيب الفقه الفرنسي وتسلسل موضوعاته وجعله أصلاً في المقارنة بالفقه الإسلامي فكان يبدأ يستعرض الموضوع بالقانون الفرنسي تحت عنوان محدد ثم يشرح ما يقابله بالقانون الروماني ثم يشرح ما يقابله في الفقه الإسلامي ويعقب بعد ذلك بتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف.

ومثال على المقارنة بين التشريعين، فيقرر المؤلف أن هناك اتفاق بين التشريعين في تنفيذ الوصية، ومنفذها وبطلانها والغاؤها وبطلان عملها ونتائج بطلانها والهبة بين الزوجين في مدة الزواج والوقف وغيبة الشخص عن أهله ونتائجها العامة ونتائجها النسبة للميراث المستحق للغائب ونتائجها بالنسبة لحقوق الأبوين ونتائجها بالنسبة على الوصايا على أطفال الغائب.

وفي مثال الأحوال المدنية يقرر المؤلف أن التشريعان يتفقان في إسهادات الأحوال المدنية وسجلها وقوة الاشهاد المدني في الاثبات ومحل الإقامة ونتائج قضائية محل الاثبات والشخص المعنوي وترتيب الاشخاص المعنوية ونهاية الشخصية المعنوية ولا يختلفان إلا في اسم الشخص حيث يقرر القانون الفرنسي فقدان المرأة لاسم عائلتها وتحمل اسم زوجها بمجرد إتمام عقد الزواج بينما في التشريع الإسلامي تحتفظ المرأة باسم عائلتها مدى الحياة مثلها مثل الرجل.

وفي النظام القانوني العام (الإنجليزي) نجد أن القانون الإنجليزي يعتمد على مبدأ العدالة بصفة عامة لكن مرجعيته هي السوابق القضائية التي قضت بها المحاكم الملكية البريطانية والمبنية على الأعراف السائدة في المجتمع (HOLDSWORTH، 1938). فمن خلال محور السوابق القضائية نجد أن الأحكام القضائية في الإسلام أت منذ العهد التشريعي الأول (السابع الميلادي) فنظام القضاء في الإسلام ومنذ العهد الأول (عهد الرسول صلى الله عليه وسلم) أهتم بجمع الأحكام القضائية للرسول صلى الله عليه وسلم وكذلك أفضية بعض من تولى القضاء من الصحابة والتابعين وكبار القضاة الدولة الإسلامية. وقد جمع أئمة الفقه الأحكام القضائية متفرقة في كتب الفقه وفق أبواب الفقه، لكن تم جمع بعضها في مؤلف واحد كما فعل مفتي الأندلس محمد بن الفرغ القرطبي المالكي المعروف بابن الطلاع (1104 - 1014م) كتاب بعنوان "أفضية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم" وأصبح الكتاب مرجعا للقضاة في الأندلس. وكذلك أهتم علماء المسلمين وقضاتهم بأفضية الصحابة وكبار التابعين والأئمة المجتهدين.

وفي مجال التفريعات التشريعية ، نلاحظ أنه اثناء الحكم الإسلامي في بعض أجزاء أوروبا (جنوب فرنسا وصقلية ومالطا وأسبانيا) طبقت الأحكام الإسلامية وتم التعامل مع هذه الأحكام حتى أصبحت عادات وممارسات أنتشرت مع إنتشار التعاملات والتبادلات التجارية بين المقاطعات في أوروبا وبين الشرق والغرب من جهة أخرى. كذلك تمت ممارسات في المناطق التي حكمها الحكام الغربيين في بلاد الشام أثناء الحروب الصليبية واستمرت هذه التعاملات منذ القرن الأول حيث بدأ الإحتكاك بين الشرق والغرب، وأستمر هذه الإحتكاك حتى بعد النهضة الأوروبية وعند بداية عصر الإستعمار ودخول الإنجليز بلاد المسلمين، ومثال ذلك نشأت شركة الهند الشرقية "East India Company" والتي تأسست عام 1600م لتنمية العلاقات بين الشر والغرب¹⁴ (Williston, 1888). كل ذلك جعل كثيراً من الأحكام القضائية الإسلامية تنتشر وتصبح عرفاً راسخاً في تلك البلاد والمجتمعات الأوروبية، وحيث أن القانون العام الإنجليزي نشأ من الأعراف والتقاليد السائدة وهي التي أسست للسوابق القضائية للمحاكم الإنجليزية والتي بدورها صدرت بما يتفق مع الأعراف والتقاليد السائدة بين الناس.

وهناك دراسة¹⁵ أعدها البروفسور جون مقدسي بعنوان "الأصول الإسلامية للقانون العام [الإنجليزي]" (Makdisi J. A., 1999) أكد فيها أنه بالرغم من أن الأبحاث التاريخية ركزت على أن القانون الروماني والجرماني والأنجلوسكسوني والأنظمة القانونية الأوروبية تعتبر المرجع القانوني للثورة القانوني الذي أحدثه هنري الثاني في القانون الإنجليزي ، إلا أن بعض الشواهد تدل على أن القانون المعمول به في إنجلترا وقبل نشأت القانون الإنجليزي أقتبس ثلاث مبادئ قانونية ،لم تكن موجودة في القوانين قبل ذلك، ساهمت بشكل رئيسي في تكوين القانون الإنجليزي وهذه المبادئ هي:

¹⁴ <http://www.jstor.org/page/info/about/policies/terms.jsp>

¹⁵ <http://www.scribd.com/doc/36387774/The-Islamic-Origins-of-the-Common-Law-John-A-Makdisi>

أولاً: إن قانون العقد يسمح بنقل ملكية الأشياء على أساس وحيد هو الإيجاب والقبول وبهما يصبح البائع دائن بقيمة المباع والمشتري مدين بالقيمة والعكس في حالة الشئ المباع. وبالتالي فإن إنتقال الملكية يترتب عليها وقوع الدين. وهذه الحالة لم تكن معروفة قبل ذلك في القوانين الغربية، لكنها كانت موجودة ومطبقة في الفقه الإسلامي.

ثانياً: قانون " English assize of novel disseisin " وهو قانون حماية الممتلكات باعتبارها شكلا من أشكال الملكية ، وهذه القانون بجميع عناصره مأخوذ من فكرة "الإستحقاق" الموجودة في الفقه الإسلامي قبل استخدامها في القانون الإنجليزي.

ثالثاً: إستخدام هيئة المحلفين أمام القاضي حيث بدأ إستخدامها في القرن الثاني عشر الميلادي وهي وسيلة يقر بها المحلفين بشهادتهم وبصحة مارؤه باعينهم، وجميع عناصر وشروط هيئة المحلفين هي موجودة بكاملها في "اللفيف العدلي" وهي من وسائل الإثبات التي قررها الاجتهاد الفقهي المالكي منذ القرن الثامن الهجري تقريبا، وجرى عليها العمل في بلاد المغرب والأندلس. وقام مقدسي بعمل مقارنة تفصيلية بين هذه المبادئ كما بدأت في القانون الإنجليزي وأصولها الإسلامية في الفقه الإسلامي، حيث يؤكد جون أن هذه المبادئ انتقلت من النورمانديين الذين حكموا صقلية الإسلامية ونقلوا هذ المبادئ لانجلترا في القرن الثاني عشر. واثبت مقدسي في بحثه العلاقة بين الفقه الإسلامي وانجلترا والتي ساهمت في تأسيس القانون العام الإنجليزي (Makdisi .J. A., 1999).

8. الخاتمة

ليس المقصود من هذا البحث هو إثبات أن مرجعية القوانين والأنظمة القانونية الأوروبية هو الشريعة الإسلامية ولكن لتبيين أصالة المرجعية القانونية ودورها في ربط الحضارات القديمة بالحديثة. فالحضارة الإسلامية اكتست أجزاء كبيرة من العالم ولكنها لم تطمس أي حضارة سابقة بالرغم من وجود بعض التعارضات العقائدية بينهما كما هو موجود في العقيدة اليونانية والإسلام. لقد أتى الإسلام بشريعة أساسها توحيد الله وتحقيق العدالة وقد حدد علماء الأمة أن أهم مقاصد الشريعة (القانون الإسلامي) هو تحقيق حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ العقل وحفظ النسل وحفظ المال، وبالتالي فإن التشريع الإسلامي يجب أن يخضع لهذه المقاصد. ولو كانت الشريعة الإسلامية جاءت لطمس كل الحضارات السابقة لكان الأمر بمقدور أتباعها حيث كانت تمتلك بقعة واسعة من أتباع الحضارات السابقة ولكن الذي تم هو العكس، حيث أهتمت الحضارة الإسلامية بمراجعة الحضارات السابقة وتقويمها وتطبيق المعايير الإسلامية في قبولها أو ردها. وما نراه اليوم في القوانين الغربية من عدالة ومساواة - في مجمله - وفي بعض التفريعات التشريعية - بالخصوص - ما هو إلا وهو ناجم عن المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية. وقد شهد الكثير من علماء الغرب بهذه الحضارة والأثر الذي انعكس على الحضارة المعاصرة، فكتب بعضهم:

[The Legacy of Islam. That is of the Islamic world, describes what has been bequeathed to Europe by the arts, thought, and the sciences which flourished under Moslem rule, from Central Asia to Spain. The great names of Avicenna and Averroes will occur to everyone, and the Arabic origin of world like 'lilac' and 'admiral' is well known; but the influences of Islamic world were far-reaching and complex, and are to be found where they might be least expected in our commercial vocabulary, which has taken 'cheque' [Suk], 'tariff' [price or rate], 'douane' [Diwan

Almall = Customs], and many other terms from medieval trade with Arab merchants...] (Arnold & Guillaume, 1931)

المراجع
أولاً: المراجع الأجنبية:

- 1) A R Momin .(2001) .*Islam and the Promotion of Knowledge* .Dilhi: Institue of Objective Studies.
- 2) Abdulazim Islahi .(2011) .*Linkages and Similarities between Economics Ideas of Muslim Scholars and Scholastics* .Jeddah: Islamic Economic Research Center.
- 3) Ayman Daher .(2005) .THE SHARI'A: ROMAN LAWWEARING AN ISLAMIC VEIL .*The McGill Journal of Classical Studies* ، Volume III: 91-108.
- 4) Bernard Lewis .(1963) .*Istanbul and the Civilization of the Ottoman Empire* .Norman: University of Oklahoma Press.
- 5) Bernardo Carlos Bazan .(1981) .Intellectum Speculativum: Averroes, Thomas Aquinas, and Siger of Brabant on the Intelligible Object .*Journal of the History of Philosophy*.
- 6) Brian Davies .(1992) .*The thought of Thomas Aquinas* من تاريخ الاسترداد 11 28 ، 2011 ، World Cat: http://www.worldcat.org/title/thought-of-thomas-aquinas/oclc/24543053/viewport?bib_key=ISBN:0198267533
- 7) Catherine DELPLANQUE 20) .Juillet , 2004 .(*Association Française pour l'histoire de la justice*).
- 8) Charles P. Sherman) .Feb, 1914 .(The Romanization of English Law .*The Yale Law Journal*, Vol. 23, No. 4 ، الصفحات ، pp. 318-329.
- 9) G K Chesterton .(بلا تاريخ) .*St. Thomas Aquinas* من تاريخ الاسترداد 11 27 ، 2011 ، <http://www.freecatholicebooks.com/books/stthomasaquinaschesterton.pdf>.
- 10) George Makdisi .(1989) .Scholasticism and Humanism in Classical Islam and Christian West . *Journal of the American Oriental Society* 109 . 2 , 1989.182-175 ،
- 11) Hilaire MacCounbery و Nigel White .(1999) .*Textbook on Jurisprudence* .London: Blackstone.
- 12) Hilaire McCoubrey و Nigel D White .(1993) .*Jurisprudence* .London: Blackstone.

- 13) John A. Makdisi .(1999) .The Islamic Origins of the Common Law .*North Carolina Law Review*, June 1999, v77, i5.1739-1635 ،
- 14) John O McGinnis و Michael B Rappaport .(2009) .RECONCILING ORIGINALISM AND PRECEDENT .*Northwestern University School of Law*.856-803 الصفحات ،
- 15) Josef Pieper .(1991) .*Guid to Thmas Aquinas* من تاريخ الاسترداد 11 28 ، 2011 ، Google Books: <http://www.worldcat.org/title/guide-to-thomas-aquinas/oclc/721939979/viewport>
- 16) Josef W. Meri .(2006) .*Editor Medieval Islamic Civilization AN ENCYCLOPEDIA* .New York: Routledge.
- 17) Kenichiro Hirano Kazuko Mōri .(2007) .*A New east Asia: Toward a regional Commuinty* تاريخ . من Google Books الاسترداد 4 15 ، 2012 ، من http://books.google.com.sa/books?hl=ar&lr=&id=a8z99L5TOIQC&oi=fnd&pg=PR7&dq=A+New+East+Asia:+Toward+a+Regional+Community&ots=Ob80Mf972G&sig=N3uwu7Hmf2rSJKFOP3r7ycWyazs&redir_esc=y#v=onepage&q=A%20New%20East%20Asia%3A%20Toward%20a%20Regional%20Community&f=
- 18) Mary Ann Glendon ، Michael W Gordon و Christopher Osakwe .(1982) .*Comparative Legal Traditions* .*West Publishing Co* .
- 19) P F Smith و S H Bailey .(1984) .*The Modern English Legal System* .London: Sweet & Maxwell.
- 20) Patricia Crone .(1987) .*Roman, Provincial and islamic Law: The Origins of Islamic Patronate* . Cambridge: cambridge University Press.
- 21) Roscoe Pound .(1921) .*The Spirit of the Common Law* .University of Nebraska - Lincoln.
- 22) Samuel Williston .(1888 ,10 15) .*History of the Law of Business Corporations before 1800* .*Harvard Law Review*, Vol. 2, No. 3.124-105 ،
- 23) Stephen P Blake .(1991) .*Shahjahanabad: The Sovereign City of Mughal Emperors, 1639 - 1739* . Cambridge : Cambridge University Press.
- 24) Thérèse Bonin .(2005 ,10 10) .*A MUSLIM PERSPECTIVE ON PHILOSOPHY & RELIGION: The Decisive Treatise of Averroës* .*Franciscan University of Steubenville talk*.
- 25) Thomas Aquinas .(2006) .*Summa Theologica* .NEW YORK: BENZIGER BROTHERS ><http://www.ccel.org.<>

- 26) Thomas Arnold و Alfred Guillaume .(1931) .*The Legacy of Islam* .Oxford: Oxford University Press.
- 27) William E. Carrol .(2000) .Creation, Evolution, and Thomas Aquinas .*Revue des Questions Scientifiques*, 171 4. 347-319
- 28) WILLIAM HOLDSWORTH .(1938) .*A HISTORY OF ENGLISH LAW* .LONDON: METHUEN & CO. LTD. .

ثانياً: المراجع العربية:

- 1) ابو الوليد ابن رشد. (1997). *فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 2) توماس أرنولد. (1947). *الدعوة الى الإسلام: بحث في تاريخ نشر العقيدة الإسلامية*. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- 3) سيد عبد الله علي حسين. (2001). *المقارنات التشريعية بين القوانين الوضعية والتشريع الإسلامي*. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.
- 4) عبدالرحمن بن محمد بن خلدون. (1858). *مقدمة ابن خلدون*. باريس: Benjamin Duprat.
- 5) علاء الدين خروفة. (1420هـ). *فلسفة التشريع الإسلامي ومدى مساهمتها تجاه علم القانون المعاصر*. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتنمية، البنك الإسلامي للتنمية.
- 6) محمد الخضري. (1992). *تاريخ التشريع الإسلامي*. بيروت: دار الفكر العربي.
- 7) محمود حمدي زقزوق. (1997). *الإستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري*. القاهرة: دار المعارف.
- 8) ناصر عبدالرزاق الملا جاسم. (2004). *الإسلام والغرب: دراسات في نقد الإستشراق*. عمان: دار المنهاج للنشر والتوزيع.
- 9) وهبة الزحيلي. (1406هـ). *اصول الفقه الإسلامي*. دمشق: درا الفكر.
- 10) يوهان فوك. (2001). *تاريخ حركة الإستشراق (الترجمة العربية)*. بيروت: دار المدار الإسلامي.

انتظروا العدد القادم

المجلة الدولية للبحوث العلمية

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة حاصلة على رقم تسلسلي معياري دولي: ISSN 2755-3418 (Online)

موقع المجلة: [/https://ijsr.vsrp.co.uk](https://ijsr.vsrp.co.uk)

البريد الإلكتروني: ijsr@vsrp.co.uk

رقم التليفون (واتس): +442039115546

دار النشر رؤية للبحوث العلمية والنشر، لندن، المملكة المتحدة

Vision for Scientific Research and Publishing, London, UK

71-75 Shelton Street, Covent Garden, London, WC2H 9JQ